A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/42/PV.57
13 November 1987

ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد فلورين	(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
ثم :	السيد المصري (نائب الرئيس)	(الجمهورية العربية السورية)
ثم :	السيد ليفوايلا (نائب الرئيس)	(بوتسوانا)
ثم :	السيد ويجيورداني (نائب الرئيس)	(سري لانكا)

مسألة ناميبيا [٣٦] (تابع)

(أ) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ؛

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

(ج) تقرير الامين العام ؛

(د) تقرير اللجنة الرابعة ؛

(هـ) مشاريع القرارات .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا :

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/42/24)؛

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/42/23 (Part V) ؛ A/AC.109/916)

(ج) تقرير الأمين العام (A/42/596)؛

(د) تقرير اللجنة الرابعة (A/42/698)؛

(هـ) مشاريع القرارات (A/42/24 (Part (III)) و (Part III)/Corr.1 ، الفصل الأول) .

السيد منقوش (الإمارات العربية المتحدة) : نجتمع اليوم لنناقش مسألة كان من المفروض أن تكون قد سوّيت منذ عام ١٩٦٦ ، وهو العام الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) القاضي بإنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ولقد تبعت هذا القرار قرارات عديدة تبنتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولاسيما القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٣٨٥ (١٩٨٦) الصادرين عن مجلس الأمن ، وهما قراران يدينان بشدة جنوب افريقيا لمواصلة احتلالها غير المشروع لناميبيا ورفضها المتواصل الامتثال لقرارات المنظمة الدولية . تضاف الى ذلك المادة "٧٧" من الميثاق ، التي تمنح الأمم المتحدة المسؤولية عن ذلك الإقليم بصفته اقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي ، وقرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ - ٥) المؤرخ في ١٨ مايو ١٩٦٧ ، الذي انشيء بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليكون السلطة الشرعية لادارة ناميبيا ريثما تنال استقلالها .

هناك إذن إجماع دولي فريد حول حق شعب ناميبيا في ممارسة تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة ضمن إطار سلمي قائم على انسحاب قوات جنوب افريقيا وإجراء انتخابات حرة تشترك فيها جميع الأطراف والأحزاب المتواجدة في الإقليم ، وبالاضافة الى اعتماده على مبادئ الميثاق التي تقر حق الشعوب المستعمرة في نيل استقلالها وإقامة

(السيد منكوش ، الإمارات العربيـــة المتحـــدة)

دولتها الحرة المستقلة ، فإن هذا الإجماع ينبثق أيضا من مبدأ أخلاقي تحرص عليـــه الاسرة الدولية أشد الحرص ، وهو المبدأ القاضي بمحاربة التمييز العنصري بمختلـــف صوره وأشكاله ، انه مبدأ يتصل اتصالا مباشرا بحقوق الإنسان ، بل إنه حجر الزاوية في مبادئ حقوق الإنسان . وجنوب افريقيا هي النقيض العملي والايديولوجي لحقوق الإنســـان لأنها تقوم على الفصل العنصري ، ولأنها تحاول تصدير هذه الفلسفة اللاإنسانية عبـــر حدودها الى اقليم ناميبيا الذي تحتله احتلالا غير شرعي .

لذا فإن شعب ناميبيا يختلف عن شعوب آسيا وافريقيا التي اكتوت بنـــار الاستعمار ذلك انه لا يعاني فقط من ويلات الاحتلال والنهب والاستغلال ، وإنما يعاني أيضا من سياسة الفصل العنصري التي تطبقها حكومة جنوب افريقيا في الإقليم . ومن هـــذا المنطلق تجلت الإرادة الدولية في إجماع قلما تواجد إجماع مثله في تاريخ المبـــادرات السلمية الجماعية ، وهو إجماع يدعو الى إنهاء احتلال عسكري ، وفي نفس الوقت يدعـــو الى إنهاء الفلسفة التي ينطوي عليها الاحتلال ، ألا وهي فلسفة الفصل العنصـــري وتطبيقاته العملية على أيدي حكام جنوب افريقيا .

لقد اعتمد مجلس الامن في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي قرارا آخر ، هـــو القرار رقم ٦٠١ ، إن هذا القرار يعيد تأكيد الإرادة الدولية ويرسم بالاضافة الى ذلـك اسلوبا عمليا كفيلا بتمهيد السبيل لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره مـــن قرارات المنظمة الدولية ذات الصلة بمسألة ناميبيا . وكما يشير القرار فإن من أولـى الخطوات الواجب اتخاذها في هذا الصدد التوصل الى ترتيب لوقف اطلاق النار بين جنـــوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والتقيد بهـــذا الترتيب . ولقد أعربت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عن استعدادهـــا للتوقيع على مثل هذا الاتفاق وتنفيذ بنوده .

وقد أيد وفد بلادي ذلك القرار على أمل أن تقوم جميع الدول الاعضاء بتقديم كـل ما هو لازم للامين العام كيما يتسنى له ترتيب وقف اطلاق النار الذي ينص عليه هـــذا القرار الاخير . لكننا نؤكد في الوقت ذاته أن وقف اطلاق النار ما هو إلا خطوة واحدة

نحو تنفيذ قرارات الاسرة الدولية وتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة سوابو .

ونحن نعتقد ، على أساس سجل حكومة الفصل العنصري ، إن هذه الحكومة لن تمتثل لمبادئ القانون والاخلاق وللارادة الدولية ، إلا إذا فرضت عليها العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق .

إن شعب ناميبيا ، مثله مثل باقي شعوب آسيا وافريقيا ، سينال استقلاله وحريته عن طريق نضاله العادل ، ولكنه يحتاج أيضا الى دعم دولي موحد لانه يواجه استعمارا فريدا يجمع بين شرور الاستعمار القديم وويلات عقيدة فلسفية بغيضة ، إنه استعمار يستخف بقيم الإنسان ويهدد ، فكرا وممارسة ، الاستقرار والسلام الدوليين .

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نعبر عن تأييدنا الشامل للنضال الذي يخوضه شعب ناميبيا ، بقيادة ممثله الشرعي سوابو ، حتى تتحقق له الحرية والاستقلال .

السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لن يملّ المجتمع الدولي أبد من نظر مسألة كمسألة ناميبيا لها ما لهـا من قدم وأهمية حيوية وارتباط بقضية جوهرية تدور حول احترام حقوق الإنسان وضمان ممارستها ، وحقوق الشعوب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، ومسألة باتت متعلقة ، منذ أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا قبل ٣١ عاما ، باقليم دولي اضطلعت الامم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عنه والسلطة عليه . .

فهل بنا حاجة إلى أن نتذكر أن محكمة العدل الدولية أضفت ، هي أيضا ، على هذا المحفل ، عام ١٩٧١ ، الصلاحية القانونية الكاملة بذلك الخصوص ؟ إننا نعلم جميعا أن الجمعية العامة ومجلس الامن والمجتمع الدولي بذلت كلها ما في وسعها للتعجيل بحصول الإقليم وشعبه الذي يقاسي الامرّين على حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقي .

وفي هذا السياق نذكر انه عندما اعتمد مجلس الامن في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المتضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا كان ذلك محل ترحيب حار من جانب المجتمع الدولي بأسره . إلا أننا ، لسوء الحظ ، يجب أن نلاحظ المعارضة العنيدة من جانب نظام بريتوريا العنصري ، المُدان بمواصلة احتلاله غير المشروع لناميبيا ، ومعارضة حماته الغربيين ، بما فيهم الدولة التي تنتهج سياسة "الارتباط البنّاء" تجاه نظام الفصل العنصري الشيطاني ، للتنفيذ الدقيق لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) نصّا وروحا . وهذه هي العقبات المصطنعة التي تعوق استقلال ناميبيا .

إن حكومتي ترفض من جديد رفضا قاطعا هذه العقبات والشروط المسبقة التي من قبيل "الربط" بين منح ناميبيا إستقلالها وانسحاب القوات الاممية الكوبية من انغولا . ولقد أكد المجتمع الدولي أكثر من مرة أن المسألة الناميبية مسألة إنهاء استعمار ، وأنه لا سبيل الى إيجاد حل لها إلا في إطار ميثاق الامم المتحدة ، وبالاخص في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولهذا ، ندين كل المحاولات الرامية إلى جعل القضية مسألة ينظر اليها في سياق المواجهة بين الشرق والغرب .

إننا ندرك جميعا انه لولا الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري غير المشروط وغيره من أنواع الدعم الذي تقدمه بعض البلدان الغربية لنظام بريتوريا العنصري غير الشرعي لما جرؤ ذلك النظام دون عقاب ، على تحدي سلطة الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . إن من يؤيدون نظام الفصل العنصري ، رضوا أو لم يرضوا ، يتحملون المسؤولية عن معاناة شعب ناميبيا اليومية التي تجلّ عن الوصف تحت وطأة تدابير القمع وأفظع أنواع الاضطهاد التي تفرضها عليه دولة الاحتلال الفاشي الجديد . وإنّا لمقتنعون أن حماة بريتوريا وشركاءها التجاريين يغالطون ضمائرهم حينما يزعمون أنهم يناصرون حقوق الإنسان وحريات الشعوب الاساسية . كما ندين إساءة استخدام دول معينة لحق النقض (الفيتو) في مجلس الامن كلما أوشكت تلك الهيئة المهيبة على فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا لإرغامها على التنفيذ الكامل لقرارها ٤٣٥ (١٩٧٨) . ففي نيسان/ابريل الماضي ، على سبيل المثال ، أُعيق مشروع قرار كهذا في مجلس الامن باستخدام حق النقض (الفيتو) من جانب عضوين دائمين وبذلك ضحّيا بالتطلعات المشروعة للشعب الناميبي وممثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على مذبح مصالحهما الاقتصادية الاستراتيجية الانانية واللاأخلاقية .

ولسنا بحاجة إلى أن نذكركم بالنهب المنتظم لموارد ناميبيا الطبيعية والبشرية الذي تمارسه الشركات التابعة لبعض البلدان الغربية وغيرها .

إن حكومة لاو ترحب بالجهود المثابرة والدؤوبة التي يبذلها الامين العام ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة القانونية القائمة بإدارة ذلك الإقليم الدولي حتى حصوله على استقلاله ، وجهود كافة أجهزة الامم المتحدة المختصة ومختلف المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في سبيل القضية النبيلة التي تنظر فيها .

كما ترحب حكومتي باعتماد مجلس الامن ، منذ أسبوع تقريبا ، لقرار يخوّل الامين العام إجراء ترتيبات لوقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بغية اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

(السيد فونغساي ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

إننا ندرك جميعا أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على استعداد للتوقيع على وقف لإطلاق النار . ويجب على بريتوريا أن تتعاون بصدق في تنفيذ هذا القرار . فانتهاج أية تكتيكات تعويقية أو اللجوء الى أي سياسة تحايل من جانبها لن يقابل إلا بالاستنكار الشديد من جانب المجتمع الدولي ومجلس الامن ذاته الذي سيجد نفسه بعد ، طول انتظار ، مضطرا لفرض أشد الإجراءات فعالية بموجب الفصل السابع من الميثاق . وفي هذا الصدد ، نؤيد القرارات التي اتخذها مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢ تشرين الاول/اكتوبر هذا العام عندما عقد اجتماعاته هنا في نيويورك على المستوى الوزاري . ولا يسعنا إلا أن نشيد بما أبداه قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من حسن النوايا والاخلاص والرغبة في التعاون تنفيذا لقرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة لاسيما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يجب أن نتذكر أنه يمثل الإطار المقبول عموما من أجل تسوية سلمية دائمة للمسألة الناميبية .

إن موقف حكومتي الثابت فيما يتعلق بمسائل إنهاء الاستعمار على وجه العموم وتلك المتعلقة منها بناميبيا والفصل العنصري في جنوب افريقيا ، بوجه خاص ، معروفة للجميع . إن تعاطفنا مع قضية ناميبيا وتضامننا معها أمر طبيعي لاننا كالشعب الناميبي الذي يقاسي الهوان ، ذقنا الامرّين في الماضي في غمار حروب العدوان الاستعماري الامبريالي الطويلة التي شُنت ورغم أن شعبنا ما يزال يعاني اليوم من العواقب الوخيمة لتلك المأساة ، قررت حكومتي مؤخرا أن تسهم إسهاما متواضعا في صندوق افريقيا أو صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو الاستعماري والفصل العنصري . وهو الصندوق الذي أوصى بإنشائه كما نعرف مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري السنة الماضية .

وأخيرا يود وفدي أن يؤكد من جديد تأييد حكومتنا وشعبنا الذي لا يتزعزع للكفاح البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا الصابر تحت زعامة ملهمة شجاعة تجسدها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي الوحيد من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقي في اطار ناميبيا موحدة . كما لا تزال شعوب دول خط المواجهة تحظى بدعمنا وتضامننا وهي تكافح ببسالة وفعالية للحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية في مواجهة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي يقترفها نظام الحكم الاجرامي القائم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وهو النظام الذي أصبح القضاء عليه أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى .

السيد بييلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : في الأيام الأخيرة ، أخذ اهتمام المجتمع الدولي يتركز على الخطاب البالغ العمق والتركيب والمثير للفكر الذي ألقاه الرفيق غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي السوفياتي ، في الاجتماع الرسمي للجنة المركزية والهيئات التشريعية السوفياتية العليا المعقود احتفالا بالذكرى السنوية السبعين لثورة تشرين الأول/اكتوبر الاشتراكية العظمى .

وفضلا عن عرض صورة شاملة للعملية التاريخية التي أثرت في القرن الحالي ككل ، فقد صور ميخائيل غورباتشوف الأحوال العامة والاتجاهات الرئيسية فيما يسمى عادة "البلدان النامية" . وقد ذكر ان السمات المميزة للحالة في ذلك الجزء من العالم هي "نمو الطاقة السياسية" و "التعزيز الحقيقي للدول الوطنية" وعناقيد الغضب الممتدة الجذور في تربة قوامها الاستقطاب الصارخ ، استقطاب الفقر والثراء "والتناقض بين الامكانية والواقع" و "عمليات التعزيز الداخلي للبلدان النامية" حيث "نرى بوضوح مطرد قوة التفرد الوطني والاكتفاء الذاتي الوطني" . وناميبيا جزء لا يتجزأ من هذا العالم النامي ، ولكن ثمة فرق - نأسف له كل الأسف - وهو عدم بلوغها مرحلة الحرية والاستقلال حتى الآن .

ولا يعتزم الوفد السوفياتي ان يطيل الحديث عن السياسة العنصرية التي

تنتهجها جنوب افريقيا ازاء ناميبيا وبلدان المنطقة ككل . فالمسائل التي من قبيل احتلال ناميبيا غير المشروع من قِبَل نظام بريتوريا العنصري الحاكم وما يمارسه في ذلك الاقليم من قسوة وترويع وقمع ، والاستغلال الجشع لموارد ناميبيا الطبيعية ، وما تقترفه جنوب افريقيا من أعمال العدوان وأعمال التخريب الموجهة الى الدول الافريقية المجاورة ، وسياسة الربط وما شابه ذلك توضحها بالتفصيل تقارير مجلس الامم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار والوثائق التي تعدها الامانة العامة والبيانات المتعددة التي تصدر عن وفود مختلف البلدان وممثلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) خلال المناقشات التي تدور هنا ، فضلا عن بيانات مقدمي الالتماسات .

وموقفنا معروف جيدا للجميع . فالاتحاد السوفياتي يدين بصورة قاطعة سياسة جنوب افريقيا وممارساتها إزاء ناميبيا ويرفض بشدة سياسة تأخير منح الاستقلال لها . واليوم ، أود أن أتكلم عن السبل الواجب اتباعها لحل مشكلة ناميبيا والمبادئ الكامنة وراءها ، لأن السعي النشط الى الحل سيقرر ما اذا كان بمقدور مجلس الامن والجمعية العامة التابعين للامم المتحدة أن يتوصلا في المستقبل القريب الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من قرارات الامم المتحدة الصادرة بشأن ناميبيا .

وقد اجتمع مجلس الامن خلال السنة الحالية في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر للنظر في مسألة ناميبيا . وكان النقاش مفعما بالحيوية الى أبعد الحدود ، واحتد كثيرا في بعض الاحيان ، وهذا أمر مفهوم تماما . وقد كان تقييم المشتركين في النقاش للحالة في ناميبيا وللاوضاع الراهنة فيما يتعلق بتسوية المشكلة الناميبية شيئا يدعو الى الانزعاج . وكشفت الاسباب الكامنة وراء هذا التقييم ، كما ترددت أسماء الجناة - أي أولئك الذين يتحملون وزر ما تعانيه الامم المتحدة من عجز مصطنع يحول بينها وبين إعمال خطتها الموضوعة من أجل ناميبيا .

ومما يدعو الى القلق الشديد أن بيان ممثل جنوب افريقيا الذي يربط تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا لقد لقي تأييدا من

ممثل الولايات المتحدة الذي قال ان من الشروط الاساسية لإعمال القرار تحقيق اتفاق يكفل الامن لانغولا وجنوب افريقيا معا . فما هذا الذي يقال - أهو مصادفة أم سياسة متفق عليها مع جنوب افريقيا للإمعان في تطبيق سياسة الربط الكريهة المرفوضة من الامم المتحدة ؟ الارجح هو الاحتمال الاخير ، وخصوصا انه الى جانب عوامل أخرى ، تطالب جنوب افريقيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا في وقت تقوم فيه تشكيلات فرعية من جيش جنوب افريقيا بعمليات عسكرية في أراضي ذلك البلد ، وهذا على وجه التحديد ما يهدد أمن أنغولا . ولن يشكل منح الاستقلال لناميبيا خطرا على جنوب افريقيا . ومن يقول غير ذلك انما يدخل بقدميه الى مسرح العبث .

ويؤمن الاتحاد السوفياتي بأن الوقت قد حان منذ فترة طويلة ، للانتقال من سياسة الربط الى سياسة الحلول ، الى خطوات عملية تستهدف فك العقدة الناميبية ونزع الفتيل من الحالة المتفجرة في الشطر الجنوبي من القارة الافريقية . ومن الممكن بل من الواجب أيضا تحقيق تسوية عادلة في الجنوب الافريقي عن طريق الوسائل السياسية والحوار والجهود الجماعية . إلا أنه لكي يتحقق ذلك يجب توافر الرغبة في التسوية .

ونحن نود أن نصدق أن جنوب افريقيا وحماتها الخارجيين سيدركون في النهاية أن القيم العالمية في دنيانا المعاصرة قد باتت ذات أهمية فائقة . ولا يمكن لمصالح دولة واحدة أن تقرر السياسة الاقليمية أو العالمية ، مهما بدت تلك الدولة قوية . فهناك حاجة الى توازن المصالح . وهذا أمر يجب فهمه ومراعاته في الممارسة السياسية . واذا كانت جنوب افريقيا ومن يحمونها عازمين عزما مخلصا على التماس السبل المؤدية الى حل المشاكل القائمة في المنطقة فعليهم اتباع نهج جديد وتبني آراء جديدة . والمشكلة هي أن كل الدلائل تشير الى عدم استعدادهم لتحقيق ذلك .

وبدلا من تطوير العلاقات مع الدول الافريقية المجاورة وفقا للمعايير التي تحكم السلوك الدولي الطبيعي ، فإن بريتوريا تستمر في الاعتماد على القوة ، مسببة بذلك تهديدا لسيادة هذه الدول وأمنها ، وكثيرا ما تنتهك بأعمالها الاثنين معا . ويعتقد الاتحاد السوفياتي اعتقادا راسخا بأنه في سياق العلاقات الدولية ككل يجب أن يكون الامن عالميا . إن أعلى درجة من الحكمة ليست فقط تقديم المصلحة الذاتية ، وخاصة إذا كان في ذلك ضرر للبلدان الاخرى . فيجب أن يشعر الجميع أنهم متساوون في الامن .

ورفاهية كل دولة مفردة تتوقف على أمن الجميع . وقد أعلن ذلك بجلاء في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، وتم التأكيد عليه مرة أخرى في التقرير الذي قدمه ميخائيل سيرجفيتش غورباتشوف في الاجتماع الرسمي الذي عقد بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لثورة تشرين الاول/اكتوبر العظيمة . وينطبق هذا الموقف تماما على الجنوب الافريقي ، وعلى كل من عناصرها سواء كنا نتكلم عن أنغولا أو موزامبيق أو جنوب افريقيا أو غيرها من البلدان في المنطقة . ومن أجل ضمان الاستقلال السريع لناميبيا ، فإن الاتحاد السوفياتي يحبذ التصعيد الفوري لدور الامم المتحدة ومجلس الامن والامين العام للامم المتحدة وممثله الخاص لتسوية مسألة ناميبيا . وفي التقرير الذي أشرت اليه آنفا ، قال الرفيق غورباتشوف :

"إننا نؤيد بقوة تعزيز هيبة الامم المتحدة ، من أجل الاستخدام الكامل والفعال للسلطات المعطاة للامم المتحدة ووكالاتها من قبل المجتمع الدولي . إننا نبذل قصارى جهدنا حتى تتمكن الامم المتحدة ، هذه الآلية العالية ، وبكل سلطة من أن تناقش وتضمن السعي الجماعي لتوازن مصالح كل الدول ، وأن تؤدي بفاعلية وظائفها في حفظ السلام" .

وينطبق هذا البيان انطباقا كاملا على دور الامم المتحدة فيما يتعلق بالجنوب الافريقي .

إن سلوك الذين يتعمدون بشكل مستمر وعنيد إعاقة تطبيق الاحكام المختصة من

ميثاق الامم المتحدة ضد العنصريين الذين يمثلون ناميبيا أمر يؤسف له . إنهم يلجأون الى استخدام التصويت السلبي في مجلس الامن لمنع اعتماد فرض عقوبات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة متحدين الإرادة التي عبر عنها المجتمع الدولي . وقصد بهذه العقوبات إجبار نظام بريتوريا على تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الامن فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . إن اتخاذ مجلس الامن مؤخرا للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) خطوة عملية هامة نحو تنفيذ قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويمهد الطريق لتدابير محددة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا والمهم أن المبادرة والدفعة اللتين ترتبتا على اجتماعات مجلس الامن لابد من مواصلتهما منطقيا . ويجب أن نبذل كل ما في الامكان لضمان نجاح مهمة الامين العام لترتيب وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ومن واجب كل أعضاء الامم المتحدة ، وخاصة أعضاء مجلس الامن ، أن يعملوا بنشاط لتعزيز تلك الغاية ، وأن يساعدوا الامين العام على أن يبدأ في الجنوب الافريقي حوارا بناءً فيما بين كل الاطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، فإنه ينبغي لمجلس الامن ، في رأينا ، أن يفكر في استئناف عمل لجنته الفرعية المعنية بناميبيا ، التي يمكنها القيام بمتابعة منتظمة لتطورات الموقف في الاقليم ، وأن تقدم تقريرا عنها الى مجلس الامن ، كما يمكن أن تبحث عن السبل والطرق اللازمة للتنفيذ السريع للقرا ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي مقال معنون "الواقع وضمانات عالم آمن" نُشر عشية إفتتاح الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، بيّن ميخائيل سيرجيفتش غورباتشوف نهجنا لحسم المنازعات الاقليمية ، وأكد ، بصفة خاصة ، على الحاجة الى المزيد من الاستخدام الفعّال لإمكانات الامم المتحدة . وفي رأينا أن الافكار التي وردت في المقالة تستحق الاهتمام فيما يتعلق بحل مشكلات الجنوب الافريقي .

إن موقف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمسألة ناميبيا واضح وقاطع : إن الاتحاد السوفياتي يحبذ الممارسة السريعة لحق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير الحقيقي ، والاستقلال على أساس قراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥

(١٩٧٨) وغيرهما من مقررات الامم المتحدة ذات الصلة . ويؤيد بلدنا المقررات التي اتخذتها الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية المتعلقة بناميبيا ، والتي تطالب بتقديم الدعم والمساعدة المادية والادبية الشاملة للشعوب المقهورة في كفاحها ضد الاستعمار وضد العنصرية .

وتمشيا مع هذه المقررات فاننا نواصل تأييدنا الكامل للنضال العادل للشعب الناميبي من أجل التحرر الوطني ، وتقرير المصير والاستقلال ، وهو النضال الذي يشنه بقيادة سوابو ، المعترف بها من قبل الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا . وبصدد تطور العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وسوابو ، يسرني أن أشير الى حادث هام وقع مؤخرا ، ففي الرابع عشر من تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، ان أول رئيس لبعثة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) السيد نانغولو فليمون ماليما المعتمد لدى اللجنة السوفياتية للتضامن مع البلدان الآسيوية والافريقية ، قدم أوراق اعتماده في موسكو . وهذا شاهد جديد على تعزيز روابطنا مع سوابو ودعمنا لها .

وليس للاتحاد السوفياتي مصالح خاصة في الجنوب الافريقي أكثر من رغبته في أن يسمح لشعوب وبلدان هذا الاقليم ان تتخذ بنفسها قراراتها السيادية فيما يتعلق بشؤونها الداخلية والخارجية في ظل ظروف من الامن والاستقرار . ويؤمن الاتحاد السوفياتي أن الامم المتحدة ، وبوجه خاص مجلس الامن ، تتحمل المسؤولية الكبرى عن تصفية الاستعمار في ناميبيا . وفي داخل الامم المتحدة فنحن قد أيدنا دائما القرارات المتعلقة بناميبيا ، وعملنا على تنفيذها .

إن العالم النامي ، وناميبيا جزء منه ، قد أصبح عاملا هاما في سياسة العالم . إنه يسعى نحو أشكال تنظيمية من أجل المشاركة الفعّالة على قدم المساواة في حسم المشاكل التي تؤثر على البشرية كلها ، وقد وضح فعلا تعاظم تأثير العالم النامي على السياسة العالمية وكذلك دوره الاقليمي في تشكيل الاقتصاد العالمي في

المستقبل . ونحن مقتنعون بأن تعزيز هذا العامل ، وتأثيره على المجتمع الدولي سوف يؤدي الى حل سريع لمشكلة ناميبيا ، وهو حدث مرتقب نحييه بتفاؤل . ونحن مقتنعون بأن رأس المال المتعدد الوطنية لن يقدّر له ، على الرغم من قوته ، أن يحدد طريق العالم الثالث في المستقبل . وبالاحرى ، أنه سيرغم على التكيف مع الخيار المستقل الذي اتخذته أو سوف تتخذه شعوب العالم الثالث بنفسها . وفي هذه الحالة ، سيكون هو خيار الشعب الناميبي الذي نتمنى له بكل اخلاص حصوله السريع على الحرية والاستقلال .

السيد يو مينغجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ أن نظرت الجمعية العامة في مسألة ناميبيا في دورتها السابقة ما فتئ المجتمع الدولي يبذل جهودا متجددة من أجل حصول ناميبيا على الاستقلال في وقت مبكر . وفي هذا الصدد ، انعقد مجلس الامن مرتين ، كما نعلم جميعا ، في شهر نيسان/ابريل وفي شهر تشرين الاول/ أكتوبر ، وذلك ليبحث على نحو عاجل الحالة في ناميبيا . وفي شهر أيار/مايو الماضي عقد مجلس الامم المتحدة لناميبيا جلسات عامة استثنائية في لواندا ، عاصمة أنغولا ، وهي من دول خط المواجهة ، وأعقب ذلك عقد أول اجتماع وزاري للمجلس يوم ٢ تشرين الاول/اكتوبر . وفي العام الحالي ، بحثت الدورة العادية الثالثة والعشرين لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية وكذلك المجلس الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز المسألة الناميبية باعتبارها بندا هاما من بنود جدول الاعمال . وكل هذه الاجتماعات أدانت بالإجماع سلطات جنوب افريقيا لاستمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وطلبت بقوة أن تنفذ فورا وبغير شروط خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا وذلك لتمكين شعب ناميبيا من أن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال ، ومع ذلك فإن نظام جنوب افريقيا ، في تحد لذلك المطلب العادل للمجتمع الدولي ، لم يرفض تنفيذ قرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة فحسب ، بل أنه قام أيضا بتكثيف جهوده الرامية الى تنفيذ سياسته العنصرية والاستعمارية ، مما أدى الى زيادة تردي الحالة في ناميبيا .

وطوال السنة الماضية ، شددت سلطات الاحتلال في جنوب افريقيا عمليات القمع الدموي التي تمارسها ضد شعب ناميبيا . فقامت القوات المسلحة وقوات الشرطة لجنوب افريقيا بأعمال قتل وتعذيب واحتجاز متعمدة ضد قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وأعضائها ومؤيديها والمتعاطفين معها . كما قتلت وضربت بوحشية النساء والاطفال والمسنين ، ونسفت المدارس والعيادات ، وهاجمت بعنف وحشي الكنائس والمجمعات العمالية في محاولة للقضاء على نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال . وفي الوقت نفسه ، صعد نظام بريتوريا من جهوده الرامية الى تدعيم

ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي فرضها بالقوة ، وصياغة ما يسمى بالدستور وبمخطط "الانتخابات المحلية" . وهو يحاول الالتفاف حول خطة الامم المتحدة ، وفرض النظام الحاكم بالوكالة الذي اقامه على الشعب الناميبي من خلال "تسوية داخلية" .

ان احتلال ناميبيا المنافي للقانون والذي طال أمده من جانب سلطات جنوب افريقيا لم يؤد فقط الى معاناة لا يمكن حصرها للشعب الاصلي ، بل انه يمثل أيضا تهديدا خطيرا لامن واستقرار البلدان المجاورة . وقد قامت سلطات جنوب افريقيا بتحويل ناميبيا الى قاعدة للعدوان على البلدان المجاورة وجعلتها معسكرا لتدريب القوات المتمردة في تلك البلدان . فشنت من ناميبيا مرارا وتكرارا غزوات مسلحة وارتكبت أعمال تخريب ضد انغولا وزامبيا وبوتسوانا وغيرها من دول خط المواجهة ، وبذلك تكون قد قوضت الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي برمتها ، وعرضت للخطر السلم والامن الدوليين .

وفي عالم الثمانينات لا يمكن لاحد من ذوي الضمير الحي أن يسمح لنظام جنوب افريقيا العنصري بأن يواصل اخضاع أكثر من مليون نسمة من شعب ناميبيا لحكمه الاستعماري . وقد أصبح من المهام الحتمية للمجتمع الدولي ان يساعد الشعب الناميبي في تخليص نفسه من القيود العنصرية والاستعمارية التي فرضتها عليه جنوب افريقيا ولكي يصبح سيدا في بلده . ولا بد للامم المتحدة من أن تضطلع بمسؤوليتها وتتخذ اجراءات فورية لانهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ولتحقيق استقلال ناميبيا . ووفد الصين على استعداد لبذل جهوده مع الوفود الاخرى من أجل السعي لاتخاذ خطوات عملية للتوصل الى تسوية لمسألة ناميبيا .

وسيؤدي تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الى التوصل الى تسوية عادلة ومعقولة للمسألة الناميبية . وتتضمن الخطوات المتوخاة في خطة استقلال ناميبيا التي أقرها ذلك القرار : وقف إطلاق النار ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا ، وتحقيق الاستقلال عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة . ان تنفيذ هذه الخطوات بجدية حقيقية سيكفل لشعب ناميبيا ممارسة حقه بحرية في تقرير المصير ويحقق الحل

السلمي لمسألة ناميبيا ، الذي تتوق شعوب العالم كله إليه بشدة ، ومع ذلك انقضت تسع سنوات دون أن يسجل أي تقدم في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بسبب العراقيل التي تضعها سلطات جنوب افريقيا .

وقد ظلت سلطات جنوب افريقيا تلعب بتكتيكات ذات وجهين طوال التسع سنوات الماضية . فتظاهرت من ناحية بأنها توافق على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بينما حنثت من ناحية اخرى في وعودها مرارا وتكرارا ووضعت العقبة تلو العقبة للحيلولة دون تنفيذ ذلك القرار ، مثيرة مسائل جانبية لا صلة لها بالموضوع . وفي رده على الامين العام للامم المتحدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، وافق وزير خارجية جنوب افريقيا على نظام التمثيل النسبي للانتخابات التي يتوخاها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى ذلك تكون كل المسائل المعلقة ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حسمها . وما كان ينبغي عمله بعد ذلك هو أن يحدد فورا التاريخ الذي يجب أن يبدأ فيه تنفيذ ذلك القرار . إلا أنه مما أثار خيبة أملنا أن سلطات جنوب افريقيا اختارت أن تواصل عرقلة التسوية تحت ذريعة الربط التي ابتدعتها في عام ١٩٨٢ . وكما هو معروف للجميع ، يستهدف هذا الربط المزعوم ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وهي مسألة ذات طبيعة مختلفة . وهو لا يواجه بمعارضة سوابو ودول خط المواجهة فحسب ، بل يشجبه أيضا المجتمع الدولي . لقد أكدت قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة أن "الربط" لا صلة له بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويشكل عقبة تحول دون تحقيق استقلال ناميبيا . وبإصرار سلطات جنوب افريقيا على "الربط" فإنها تكون قد كشفت عن نواياها الشريرة باستخدامه كذريعة لتأخير تنفيذ خطة الامم المتحدة ، وإدامة احتلالها لناميبيا ، واستخدام ذلك الإقليم كمنطقة حاجزة لحماية نظام الفصل العنصري .

وفي رأي وفد الصين انه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل أكثر من ذلك هذا الموقف غير المعقول الذي تتخذه سلطات جنوب افريقيا ، أو أن يسمح لهذه السلطات بأن تواصل عرقلة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الى ما لا نهاية . لقد آن الاوان لكي يقوم

المجتمع الدولي باتخاذ اجراءات إلزامية وفورية ضد هذه السلطات . وتحقيقا لهذه الغاية نقترح ما يلي :

أولا ، المطالبة بقوة بأن تتعاون سلطات جنوب افريقيا مع الامين العام من أجل التنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذ منذ أيام قليلة . وإذا ما ظلت هذه السلطات على تشددها فيما يتعلق بمسألة "الربط" ، وواصلت تحديها لقرارات الامم المتحدة ، فانه ينبغي لمجلس الامن أن يتخذ فورا تدابير جزائية إلزامية ضدها بمقتضى الاحكام ذات الصلة في ميثاق الامم المتحدة .

ثانيا ، حث الدولة الكبرى التي تؤيد عملية "الربط" على ان تغير موقفها غير المعقول هذا ، وذلك لإزالة العقبة التي تحول دون تنفيذ خطة الامم المتحدة .

ثالثا ، حث الدول الكبرى ذات النفوذ لدى جنوب افريقيا على أن تتخذ تدابير محددة وفعالة ترمي الى ممارسة الضغط على جنوب افريقيا لاجبارها على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في تاريخ مبكر .

ان شعب الصين ، الذي خاض تجربة مماثلة في الماضي ، ليتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب ناميبيا . ونحن نعتبر مسألتي القضاء على المعاقل الاستعمارية المتبقية وتحقيق استقلال ناميبيا قضية مشتركة تخص شعوب العالم كله . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر أن الصين ، حكومة وشعبا ، تعرب بكل عزم وتصميم ، كعهدها دائما ، عن تأييدها للشعب الناميبي في نضاله من أجل التحرر الوطني والاستقلال بقيادة سوابو ، ولدول خط المواجهة في نضالها للحفاظ على استقلالها وسلامتها الإقليمية ، ولشعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري ، الى أن يتحقق النصر النهائي .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي يغطي فترة عام واحد ، يبين الجهود المتضافرة التي تبذلها مختلف هيئات المنظمة فيما يتعلق بمنح الاستقلال على الفور لشعب ناميبيا . وقد ركّز مجلس ناميبيا أعماله على تنفيذ المبادرات التي ترمي الى تخطي العقبات التي تعترض سبيل الاستقلال السياسي لناميبيا . ولبلوغ هذا الهدف ، بذل مجلس ناميبيا جهودا جبارة لتعبئة أهم أجهزة الامم المتحدة وتعبئة الرأي العام العالمي .

وعقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الرابعة عشرة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي . وتناولت هذه الدورة الاستثنائية مشكلة ناميبيا . إن القرار دإ - ١/١٤ الذي اتخذ في نهاية هذه الدورة ، ركّز الاضواء مرة أخرى على الاسباب الاساسية للحالة السائدة حينئذ التي ما زالت مستمرة في ناميبيا ، وأشار الى التدابير التي يمكن أن تهيئ أفضل الظروف الممكنة للتوصل الى حل فوري للمشكلة .

وتنفيذا لقرارات الدورة الاستثنائية ، رجت المجموعة الافريقية مجلس الامن في نيسان/ابريل الماضي تناول الحالة داخل ناميبيا وما حولها وفرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا العنصرية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، لإرغامها على الامتثال لخطة الامم المتحدة لمنح الاستقلال للإقليم الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا البالغ لعدم استطاعة المجلس تلبية الآمال التي عقدت عليه بسبب التصويت السلبي لعضو من الاعضاء الدائمين فيه .

وفي الثاني من تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، عقد مجلس الامم المتحدة لناميبيا اجتماعا على المستوى الوزاري أجرى تحليلا متعمقا للحالة داخل ناميبيا وما حولها ، وأكد صحة التدابير التي اتخذتها محافل اخرى سابقا وطابعها الملح . واقتُرح العديد من المبادرات الهامة في البيان الختامي الصادر في نهاية ذلك الاجتماع . إن تنفيذ هذه المبادرات سوف يضمن ممارسة شعب ناميبيا لحقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال .

ومنذ أقل من اسبوع ، في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، أعطت المجموعة الافريقية مجلس الامن فكرة وافية عن مسألة ناميبيا . وقد كان التدهور

الملحوظ في الاوضاع في ذلك الإقليم وعدم إحراز تقدم صوب تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، السبب في عقد المجلس لهذه الاجتماعات . وقد أوضحت المناقشة على نحو قاطع أن المجتمع الدولي يصر بحزم على تطبيق مبادرات عملية ترمي الى تنفيذ خطة منح الاستقلال لناميبيا . ونشعر بالتشجيع إزاء اتخاذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) في نهاية تلك المناقشة . وقد أكد مجلس الامن للمرة الاولى أن كل المسائل المعلقة الخاصة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد سويت بالفعل الآن . وعلى هذا الاساس ، خوّل المجلس الامين العام أن يشرع في اتخاذ ترتيبات وقف إطلاق النار بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وجنوب افريقيا ، وذلك حتى يتسنى اتخاذ الخطوات الإدارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لإقامة فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . ويحدونا الامل أن يتلقى الامين العام الدعم الواجب من كل البلدان المعنية لتنفيذ هذه القرارات ، مما يؤدي الى البدء في تنفيذ عملية منح الاستقلال الفوري لناميبيا . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلغاريا بما أعلنته سوابو أثناء جلسات مجلس الامن بأنها على استعداد لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار .

واستكمالا لانشطة تلك المحافل الهامة ، عقد مجلس ناميبيا جلسات عامة استثنائية في شهر أيار/مايو الماضي في لواندا ، في جمهورية أنغولا الشعبية ، اعتمد فيها إعلان وبرنامج العمل . وتلعب هاتان الوثيقتان دورا هاما في تشجيع وتعبئة وتنسيق جهود المنظمة والرأي العام العالمي تأييدا للتحرير الفوري لناميبيا .

إن عدم تنفيذ جنوب افريقيا للعديد من مقررات وقرارات الامم المتحدة الصادرة بشأن مسألة ناميبيا يفرض على الجمعية العامة مرة اخرى أن تعالج الحالة التي ترتبت على ذلك ، وأن تذكر وتوضح مرة أخرى أسباب العقبات التي تعرقل نيل ناميبيا للاستقلال ، وكذلك تأكيد التدابير التي تؤدي الى تحقيق ذلك الهدف النهائي .

وفي تناقض صارخ مع إرادة المجتمع الدولي التي أعرب عنها بجلاء وعلى نحو قاطع وقرارات الامم المتحدة ومقرراتها بشأن هذه المسألة ، تواصل جنوب افريقيا العنصرية احتلالها غير المشروع لناميبيا ، الامر الذي يشكل عملا عدوانيا ضد شعب ناميبيا . وعلاوة على ذلك ، طبقت جنوب افريقيا العنصرية نظام الفصل العنصري المشين

في ذلك الإقليم ، وهو نظام استنكره المجتمع الدولي مرارا وتكرارا . إن سياسة القمع الجماعي وإبادة الجنس التي ينتهجها جيش الاحتلال القوي الذي يبلغ ٠٠٠ ١ جندي مع وحدات الشرطة تتخذ أبعادا تزداد بشاعة يوما بعد يوم .

وقد شاهدنا في السنة الماضية ترديا سريعا للحالة في ناميبيا . ويرجع ذلك الى القمع الوحشي المتزايد الذي تمارسه جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا ، بما في ذلك مذابح الاطفال والكبار ، والقذف بالقنابل ، وشن الهجمات على البلدات والكنائس ، واعتقال زعماء سوابو وأعضائها والمعاطفين معها وتعذيبهم . وقد أثار هذا الإدانة القوية من جانب المجتمع الدولي بأسره ضد النظام .

وثمة جانب آخر للحالة في ناميبيا هو الاستغلال المستمر والشرس واستنزاف الثروات الطبيعية للإقليم ، في انتهاك صارخ لأحكام المرسوم رقم ١ الذي اعتمده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وأكده قرار الجمعية العامة بشأن الموارد الطبيعية لناميبيا . وفي هذا الاستنزاف الذي يجرى لموارد الإقليم ، تتعاون الشركات عبر الوطنية لبعض البلدان الغربية مع نظام بريتوريا .

ما زالت أراضي ناميبيا تستخدم كقاعدة للقيام بالاعمال العدوانية والتخريبية والتدميرية ، بأعداد كبيرة وعلى نحو متواصل ، ضد الدول الافريقية المجاورة المستقلة ، وفي المقام الاول ، وأساسا ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، وكما ذكر في البيان الختامي لاجتماع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي عقد على الصعيد الوزاري "إن السياسات الاجرامية التي تنتهجها جنوب افريقيا العنصرية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين" (A/42/631 ، الفقرة ١) .

ونود أن نعرب عن تضامننا التام مع دول خط المواجهة ، ونعتقد أن الدعم المتعدد الاشكال المقدم الى تلك الدول سيكون له أهمية كبيرة من حيث إيجاد تسوية للمسألة الناميبية ومن حيث تحقيق التنمية السلمية لتلك البلدان حسب الطريق الذي اختاره كل منها لنفسه .

وعلى الرغم من قرارات الامم المتحدة ومقرراتها الكثيرة التي مهدت الطريق لايجاد تسوية فورية للمسألة الناميبية بالوسائل السلمية ، فان جنوب افريقيا العنصرية تحاول فرض ما يطلق عليه الحل الداخلي للمسألة . وتستهدف محاولات جنوب افريقيا إقامة حكومة عميلة مؤقتة عن طريق عقد مؤتمر تشارك فيه أطراف متعددة . ولقد شاهدنا في الآونة الاخيرة قيام العملاء العنصريين بإعداد دستور يميل في الواقع الى تقنين ذلك القرار الاستعماري الجديد بشكل رسمي . ونحن نرفض بشدة مثل هذه المخططات التي يضعها النظام العنصري ونعتبرها باطلة ولاغية .

أما الحجة الواهية الرئيسية التي تستخدمها بريتوريا لرفض تنفيذ قرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا فتكمن في الشرط المسبق المعروف بالربط بين منح الاستقلال للاقليم ووجود القوات الكوبية في جمهورية أنغولا الشعبية . إن ذلك الشرط المسبق المعروف بالربط لم تعترف به الجمعية العامة ولا مجلس الامن الذي رفض في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) الطلب الخاص بربط استقلال ناميبيا بمسائل غير ذات صلة ، وغير مناسبة ، ولا تتفق مع قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن الواضح عدم وجود أسس سليمة تدعم هذه الحجة . وترفض جمهورية بلغاريا الشعبية هذه الذريعة المصطنعة رفضا قاطعا . وعلاوة على ذلك ، فان سياسة التعاون البناء التي تتبع مع جنوب افريقيا

العنصرية ، والتي تظهر في شكل المساعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية المقدمة للنظام ، وهي التي تمده بالدعم الضروري لتمكينه من تجاهل تطلعات شعب ناميبيا الى الاستقلال الوطني ، وتدعمه في تحديه المستمر لمقررات وقرارات الامم المتحدة بشأن تلك المسألة .

نحن نرفض بشدة المحاولات كافة التي تستهدف تغيير طبيعة مسألة ناميبيا ، وذلك بتقديمها بوصفها جزءا من المواجهة بين الشرق والغرب . إن مسألة ناميبيا مسألة تتصل بالتحرر من الاستعمار والنضال ضد الفصل العنصري ونتيجة لذلك فهناك طرفان للنزاع هما - شعب ناميبيا الذي يكافح من أجل استقلاله ونظام جنوب افريقيا المحتل .

وفي ظل حالة ستتردى بالضرورة في الاقليم ناضل شعب ناميبيا طيلة عدة عقود نضالا بطوليا لتحقيق استقلاله الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . ومن حق الشعب الناميبي ، الشرعي وغير القابل للتصرف ، أن يكافح بكل الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية ضد المعتدي والمحتل ، وهو في ذلك يمارس المبدأ الوارد في ميثاق الامم المتحدة والخاص بحق الشعوب في تقرير مصيرها . ان جميع الشعوب والدول التي تدافع عن المثل العليا للأمم المتحدة تقف جنبا الى جنب مع الشعب الناميبي . ان شعب بلغاريا متضامن تماما مع النضال البطولي للشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وسنواصل دعمنا لهذا الشعب ، في مجالات كثيرة ، في كفاحه من أجل الحصول على استقلاله الوطني .

لقد بلغ النزاع في ناميبيا وحولها مرحلة حرجة . إن الخطر لا يهدد فقط السلم والأمن الدوليين في الجنوب الافريقي . وفي هذا السياق ، المطلوب من الامم المتحدة أن تنفذ الوسائل السلمية الصحيحة التي تكفل ايجاد تسوية فورية وشاملة لمسألة ناميبيا . ان تسوية تلك الحالة الخطيرة من خلال الوسائل السلمية سوف تشكل إسهاما ملموسا في تنفيذ النظام العام للأمن الدولي وهو النظام الذي اقترحته البلدان

الاشتراكية ، بما فيها جمهورية بلغاريا الشعبية ، في الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

ان الوثائق التي اعتمدتها محافل حكومية ، وحكومية دولية ، ودولية كثيرة هذا العام وفي عام ١٩٨٦ تبين بوضوح ان الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ينص على تطبيق الاجراءات السلمية الفعالة كالعقوبات الالزامية الشاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري . ويجب هنا أن نؤكد المسؤولية التاريخية التي يتعين على المنظمة العالمية أن تضطلع بها في تسوية المسألة الناميبية . وبهذه الطريقة ستسهم بشكل رئيسي في الحالة الايجابية التي ظهرت مؤخرا في العلاقات الدولية ، وستعزز أيضا النهج الجديدة والفعالة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمسألة ناميبيا وجميع المشاكل الاخرى التي تواجه الانسانية جمعاء . ان الحوار الذي يجرى حاليا يجعلنا نثق بتحقيق ذلك .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ بضعة أيام فقط ، احتفال المجتمع الدولي في اطار من التضامن الكامل وروح توافق الآراء ، بأسبوع التضامن مع الشعب الناميبي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد لهذا الشعب .

وصرح صاحب الفخامة ، السيد عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال ، في رسالة بعث بها الى الامين العام ، بشأن هذا الموضوع ، في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، بأنه :

"لا يمكن للمجتمع الدولي ولا للامم المتحدة بوصفها الهيئة الرئيسية التي تمثله ، أن يقبلا في زمننا هذا ، مواصلة اختيار الموقف السلبي وعدم القيام بأي عمل إزاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري والاستعماري ، الذي ضاعف قمعه للشعب الناميبي وأضفى على الاقليم الطابع العسكري" .

وأكد ان ذلك الحدث "ينبغي أن يكون المرة التي يتم فيها التقييم والعمل" .

وفي الواقع ، ان قيامنا اليوم بالتقييم عند النظر في مسألة ناميبيا فلا يمكن إلا أن نندهش ونقلق لوجود فجوة غير متكافئة قائمة بين ضخامة كل ما يقوله ويعلنه ويؤكد عليه المجتمع الدولي لتسوية هذه المشكلة ، من ناحية ، وانعدام الارادة السياسية الحقيقية لترجمة تلك القرارات والمقررات الي أعمال ملموسة ، من ناحية أخرى .

ولم يعد في امكاننا حتى حصر عدد المؤتمرات والاجتماعات والقرارات والمقررات الدولية المتعلقة بمسألة ناميبيا . وقد فكر المجتمع الدولي مليا في هذه المسألة ، وبالتحديد في المؤتمر الدولي المعني بناميبيا وحقوق الانسان ، الذي عقد في داكار في السنغال في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، والذي اقترح فيه بلدي إضفاء الطابع المؤسسي على الاحتفال السنوي بأسبوع التضامن المذكور آنفا ؛ والمؤتمر الدولي للتضامن مع نضال شعب ناميبيا ، الذي عقد في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ في باريس ؛ ومؤتمر بلدان الشمال المعني بناميبيا الذي عقد في عام ١٩٨١ في هلسنكي ؛ والمؤتمر الدولي لدعم نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال الذي عقد في باريس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ ؛ والمؤتمر الدولي للاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ ؛ وأخيرا ، مؤتمر بروكسل الدولي المعني بناميبيا لعام ١٩٨٦ .

والأمم المتحدة من جانبها ، وقد خلفت عصبة الأمم في عام ١٩٤٥ لم تكف أبدا منذ ذلك الحين عن ايلاء الاهتمام لمسألة ناميبيا التي تبحث بصفة منتظمة في هيئتيها الرئيسيتين ، وهما مجلس الأمن والجمعية العامة وكذا في العديد من الهيئات المتخصصة أو الفرعية .

وعلى ذلك ، تطلع الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٦ على تطورات هذه القضية المدرجة على جدول أعمال جميع دوراتها العادية وكرست لها ثلاثا من دوراتها الاستثنائية هي الدورات الخامسة والتاسعة والرابعة عشرة ، كما عقدت بشأنها دورة استثنائية طارئة في عام ١٩٨١ . وفضلا عن ذلك عهدت بدراسة الجوانب التقنية الى عدد من الهيئات المخصصة مثل لجنة إنهاء الاستعمار ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي أنشئ عام ١٩٦٧ لادارة الاقليم ولاعداد سكانه لممارسة السيادة الدولية .

وبالمثل ، عكف مجلس الأمن الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين على هذه المسألة واتخذ بشأنها نحو اثنى عشر قرارا في مقدمتها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المتضمن خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا ، الخطة التي لقيت قبولا دوليا بما في ذلك قبول المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وحكومة جنوب افريقيا .

أما الأمين العام لمنظمتنا الذي أود أن أشيد به مرة أخرى فقد ثابر في العمل بلا كلل ليفي بالمهمة التي أسندها اليه مجلس الأمن ألا وهي تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ خطة التسوية الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومن المحافل والهيئات الأخرى التي تتناول بانتظام المشكلة الناميبية حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي وبخاصة منظمة الوحدة الافريقية .

والنتائج والقرارات العديدة ذات الصلة المنبثقة عن المحافل الدولية كافة معروفة تماما لجمعيتنا ولكل الوفود ، ومن ثم فلا حاجة الى تكرارها هنا . وحسبنا أن نؤكد أنها أتاحت تحديد معالم المسألة الناميبية بكل أبعادها وذلك من منظور الحل السليم أي الحل القائم ببساطة على انهاء الاستعمار . وقد أتاحت ، على وجه الخصوص ، أولا ، اثبات وتأكيد مسؤولية الأمم المتحدة القانونية عن هذا الاقليم وعدم شرعية

احتلال جنوب افريقيا له ؛ ثانيا ، تحديد المسألة باعتبارها مشكلة تتعلق بانهاء الاستعمار الذي ينبغي أن يتحقق في ظل روح اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د ـ ١٥) ؛ ثالثا ، تحديد الاطار والاجراء الذي يتبع وبيان السبل والوسائل اللازمة لانهاء استعمار الاقليم ؛ وأخيرا ، تهيئة كل الظروف الضرورية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية .

فإن كان كل شيء مهيئا لانهاء استعمار الاقليم لماذا اذن لم تنل ناميبيا استقلالها ؟ لماذا تزداد سطوة جنوب افريقيا بعد واحد وعشرين عاما من انهاء انتدابها على الاقليم ، وبعد تسعة أعوام من اعتماد مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة للتسوية ؟

هذا السؤال يطرحه الشعب الناميبي الذي يتعرض يوميا للهوان جسدا وروحا . وترددده أيضا افريقيا التي تناضل ضد نظام بريتوريا العنصري . وتثيره كذلك الانسانية جمعاء ، ضحية جريمة الفصل العنصري .

أما الاجابة فتكمن ، في المقام الأول ، في امعان نظام جنوب افريقيا في عناده الأعمى اذ يريد أن يسبح ضد تيار التاريخ متشبثا بمبدئه العنصري واللاإنساني المتمثل في الفصل العنصري الذي يبذل هذا النظام محاولات مستميتة لانقاذه عن طريق كسب الوقت بالاصرار على احتلاله غير الشرعي لناميبيا . اذ ان إطالة أمد هذا الاحتلال أحد مظاهر سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها بريتوريا اعتقادا منها أنها تستطيع ، بذلك ، صرف الانتباه على أمل واهم في تأخير القضاء على الفصل العنصري الى ما لا نهاية .

هذا هو السبب في أن نظام جنوب افريقيا ظل طيلة ما يربو الآن ، على عشرين عاما يسوق الذرائع ويسيء استعمالها ويلجأ الى الأساليب التسويفية لادامة قبضته الاستعمارية على ناميبيا . وانطلاقا من هذا المنطق يبذل محاولاته الرامية الى إغراق مشكلة إنهاء الاستعمار في المواجهة بين الشرق والغرب ، وربطها بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وفرض حل داخلي باقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة .

ولحسن الحظ أن يقظة المجتمع الدولي أتاحت إحباط هذه المناورات جميعا التي

اعتبرتها باطلة ولاغية حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية وكذا الجمعية العامة ومجلس الامن الذي أشار في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) الى قراره ٥٣٥ (١٩٨٣) وأعلن أن :

"استقلال ناميبيا لا يمكن أن يظل مرهونا بحسم مسائل دخيلة على قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)" . (الفقرة ٨)

ولكن ، الواقع ، ان ناميبيا لم تنل استقلالها بعد وأن سكانها ما زالوا يرزحون تحت وطأة نير الاستعمار مجسدا في بريتوريا التي تهزأ بحقوق الانسان وتتفهكها بينما تستغل على نطاق واسع موارد الاقليم الثمينة .

والسبب في ذلك ان حكومة جنوب افريقيا تتصور خطأ أن تصرفاتها الشنعاء إن لم تكن تلقى تأييد الذين أسند اليهم التاريخ وميثاق الامم المتحدة مسؤولية خاصة حيال ناميبيا فهم على الاقل يتساهلون ازاءها . والاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية قصيرة الاجل تؤدي دورا في هذا الوضع ، ولكن يجب على البلدان المذكورة أن تدرك انه كلما عجلنا بتحقيق استقلال ناميبيا ستتاح لها فرص أكبر وأقوى لان يراعي الشعب الناميبي مصالحها ، فإن عاجلا أم آجلا سيتحرر هذا الشعب وسيعرف كيف يقيّم أعمال الآخرين .

ومن ثم ينبغي للجمعية العامة أن تدعو مجلس الامن وفي مقدمته أعضاءه الدائمين الى الاستفادة من كل ما يوفره لهم ميثاق الامم المتحدة من وسائل لحمل بريتوريا على التعقل والشروع فورا في تنفيذ خطة التسوية الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وترى السنغال في القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذه مجلس الامن في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر الماضي خطوة ايجابية في الاتجاه السليم ، إذ ان المجلس يؤكد فيه ضمن جملة أمور أنه :

"تمّ الآن حسم جميع المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ..." .

و

"يقرر أن يأذن للأمين العام الشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ

الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية" .

ولكن تصريحات ممثل بريتوريا في المناقشات التي أجراها مجلس الامن مؤخرا لا تبعث على التفاؤل كثيرا . بل إن قوات جنوب افريقيا أغارت غداة اتخاذ القرار المذكور آنفا على الاراضي الانغولية حيث قتلت سكانا مدنيين مدعية أنهم مقاتلون ينتمون الى سوابو .

أليس هذا دليلا آخر على ما تبديه بريتوريا من صلف وتحدّ حيال منظمتنا ومقرراتها وقراراتها ؟ وعلى ذلك ترى السنغال أن الاسلوب الوحيد المتسق والحاسم الذي يستطيع به مجلس الامن أن يرد على ذلك هو فرض جزاءات اقتصادية الزامية وشاملة وفقا للفصل السابع من الميثاق .

والسنغال من جانبها ، مصممة أكثر من أي وقت مضى على انتهاج هذا السبيل بالتعاون مع كل البلدان والشعوب التي تؤمن بالحرية والكرامة والقيم الانسانية وحقوق الانسان .

ومرة أخرى أبدى قادة سوابو - الممثل الوحيد والاصيل للشعب الناميبي - روح الصراحة والمبادرة والواقعية وبرهنوا على ادراك للمسؤولية يستحق الاعجاب . وأود في هذا المقام أن أعرب من جديد عن تأييد السنغال لهم وتضامنها معهم في كفاحهم البطولي الشرعي .

وختاما ، أود باسم فخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال أن أوجه تحية قلبية الى السيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام لمنظمتنا الذي دائما ما يكون رهن الاشارة والذي يعمل على نحو متواصل في خدمة الشعب الناميبي ، وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا لتفانيهم في سبيل هذه القضية .

فلتكن جهودنا المتضافرة والحاسمة السبيل الى بزوغ فجر يحمل للشعب الناميبي الشهيد بشائر عهد جديد ينعم فيه بالحرية الكاملة والاستقلال الحقيقي .

السيد فام نغاك (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يشرفني أن أعرب لكم عن تقدير وفد فييت نام للطريقة الفعالة والماهرة التي تديرون بها أعمال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . انكم تمثلون بلدا ارتبط لفترة طويلة جدا بالبلدان الافريقية في كفاحها من أجل الاستقلال الوطني والتنمية ؛ وبالتالي من الصحيح تماما أن تترأسوا الآن المداولات التي تدور حول مسألة ناميبيا . ونحن واثقون من أنها سوف تؤدي الى نتيجة ناجحة .

بعد انقضاء واحد وعشرين عاما على انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا لا يزال الاقليم يتعرض للنيران ولا يزال أطفاله يموتون ، لأن بريتوريا ترفض بعناد إنهاء احتلالها غير الشرعي . ولا تزال بعض البلدان الغربية تجري وراء مطامعها الاقتصادية والاستراتيجية الانانية ؛ وان اساءة استعمال حق النقض تحول دون تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يعتبر أساس استقلال ناميبيا . ولقد انقضت الآن عشر سنوات على اتخاذ ذلك القرار ، ولكن شعب ناميبيا لا يزال محروما من حقه في تقرير المصير . ولا يزال الاقليم المحتل يستخدم كنقطة انطلاق لشن الاعمال العدوانية على البلدان المجاورة وزعزعة استقرارها . وعلاوة على ذلك ، هناك خطر الآن يتمثل في أن يحوِّل نظام بريتوريا العنصري ذلك الاقليم الى مستعمرة جديدة . ان مسألة ناميبيا التي لم تحل توصف وصفا صحيحا بأنها السبب الرئيسي في تردي الأوضاع في الجنوب الافريقي ، وهي تشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة وفي العالم بأسره .

اذن من المسؤول عن كل هذا ؟ أولا وقبل كل شيء انه عناد نظام بريتوريا العنصري . فان جنوب افريقيا ، مثل أية دولة استعمارية أخرى ، تسعى جاهدة للحفاظ على مستعمراتها ، وخاصة عندما تتداعى قلعة السلطة . وان شعب جنوب افريقيا المستيقظ مصمم على الاطاحة بها .

بيد انه ما كان يمكن لذلك النظام أن يبقى على ذلك العناد لو لم تسانده بعض البلدان الغربية . انها تلك البلدان التي تحمي نظام الفصل العنصري من الجزاءات . وانها أيضا تلك البلدان التي تتعاون مع بريتوريا وتزودها بالتكنولوجيا العسكرية . ومرة أخرى ، انها تلك البلدان التي تقدم للنظام العنصري ذريعة الربط كشرط مسبق . وقد أدان مجلس الامن والجمعية العامة ورفض تلك الذريعة في مرات عديدة .

غير أن الربط لا تزال بريتوريا تستخدمه ولا يزال مؤيدوها يستخدمونه في تشويه نُبل قدوم الكوبيين لمساعدة أخوتهم وأخواتهم الأفارقة . وينبغي أن نبين هنا ان القوات الكوبية الأممية جاءت الى أنغولا بناء على دعوة تلك الدولة ذات السيادة ، وقد رحبت بها كل بلدان خط المواجهة . وبالمثل ، ينبغي توجيه النظر الى ان ما يسمى بالربط جاء في وقت لاحق للكثير من الذرائع الأخرى التي استخدمت قبله منذ ١٩٦٦ لتبرير التأخير غير القانوني لاستقلال ناميبيا . ولهذا ، فان الربط ، الذي يعتبر نتيجة فرعية لسياسة "الارتباط البنّاء" ليس إلا محاولة أخرى من جانب الذين خلقوه كعذر لما يريدون أن يفعلوه . وما يريدونه في ذلك الجزء من العالم واضح - فهم يريدون تعزيز الفصل العنصري والعصابات لادامة القلاقل ؛ يريدون الصيد في المياه العكرة .

اذا كان هناك أي ربط لاستقلال ناميبيا ، فهو الدعم الذي تقدمه بلدان غربية معينة الى بريتوريا والمعونة التي تبلغ ملايين الدولارات التي تحول الى القوات الرجعية في أنغولا وموزامبيق . وبالنسبة لهذه البلدان الغربية فان الانضمام الى جنوب افريقيا في دعمها لقوات "الكونترا في افريقيا" ، يعتبر وصفة مضمونة لاستمرار الفوضى في الجنوب الافريقي ، لا انهائها . ومادامت تستطيع أن تديم مهاجمة هذه العصابات للحكومات المشروعة لبلدان خط المواجهة ، تعرف جنوب افريقيا انها تستطيع عدم التخلي عن ناميبيا .

وفي التحليل النهائي ، ان جنوب افريقيا وحلفاءها الغربيين يعتمد كل منهم على الآخر للبقاء في هذا الاقليم الغني بموارده الطبيعية . وهم يأملون ، من ناحية ، في أن يواصلوا نهب الموارد الاستراتيجية الثمينة هناك ، ومن ناحية أخرى ، أن يقيموا ويعززوا نفوذهم في ذلك الجزء من العالم . ومن هناك يحاولون وقف ثم سحق حركات التحرير الوطني وتهديد الدول الافريقية الحديثة الاستقلال . وقد أدان سياساتهم رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز باعتبارها تكتيكات معوقة تستهدف إطالة احتلال جنوب افريقيا الاستعماري وغير القانوني لناميبيا .

في ظل هذه الخلفية ، ان الدعم المقدم للنضال من أجل استقلال ناميبيا قضية حتمية في عصرنا ـ قضية حتمية لأن الشعب الناميبي قد عانى لفترة طويلة . ولا ينبغي أن يترك لمعاناته أكثر من ذلك . وقد أعلنت الأمم المتحدة مسؤوليتها عن الاقليم ووضعت خطة من أجل استقلال ناميبيا في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وان الجمعية العامة ، خلال السنوات العشرين الماضية من اضطلاعها بواجبها صوب هذا الاقليم ، اتخذت العديد من القرارات الهامة ؛ وكذلك فعل مجلس الأمن . ولكن هذه القرارات ، بسبب عناد جنوب افريقيا وقيام بعض الدول الغربية باساءة استعمال حق النقض ، بقيت دون تنفيذ . وبالتالي ، تشترك الجمعية العامة اليوم في دراسة "مسألة ناميبيا" ، التي لا تعني استقلال ناميبيا فحسب ولكن أيضا مصداقية هذه الهيئة الموقرة .

لقد طال انتظار أبناء ناميبيا . وان صبرهم محدود . واننا نشاطرهم خيبة أملهم ونفاد صبرهم . وضميرنا يملي علينا أن نقول ان الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، ينبغي أن يتخذا تدابير فعالة تمكنهما من ممارسة ولايتهما المنصوص عليها في الميثاق ، بما فيه الفصل السابع ، لاجبار جنوب افريقيا على التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وان أي مزيد من التأجيل في هذا التنفيذ لن يؤدي إلا الى إطالة معاناة الشعب الناميبي . والتحدي الذي يواجهنا الآن وهو ايجاد السبل لتحقيق ذلك الهدف . وقد اتفق على ان الجزاءات الالزامية الشاملة هي الوسيلة السلمية الوحيدة المتبقية لتحقيق استقلال ناميبيا ، وفي الوقت نفسه ، للمساعدة على استعادة هذه المنظمة لهيبتها التي تتعرض للخطر . وكل المزاعم بأن الجزاءات سوف تضر بالمجتمع الافريقي اتضح أنها ادعاءات منافقة في ضوء حقيقة ان بلدان خط المواجهة قد أعربت عن استعدادها لتقديم التضحيات حتى يتمكن أشقاؤها وشقيقاتها في ناميبيا من الحصول على الاستقلال . كيف يمكن للمرء أن يدعو الى تطبيق الجزاءات ضد دولة أو أخرى بينما لا يقبل النظر في تطبيق الجزاءات ضد نظام الفصل العنصري ؟

ووفد جمهورية فييت نام الاشتراكية ، اذ يثق بأن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاساس الذي يقوم عليه تحقيق استقلال ناميبيا ، يعرب عن تأييده للبيان الختامي الذي اعتمده مجلس الامم المتحدة لناميبيا في اجتماعه الوزاري الذي عقده في نيويورك في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، والذي جاء فيه ما يلي :

"طلب الوزراء بصفة عاجلة من مجلس الامن أن يحدد موعدا مبكرا لبدء تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) على ألا يتجاوز هذا الموعد ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ..."

ويضيف البيان :

"في حالة عدم تمكن مجلس الامن من اعتماد تدابير ملموسة لاجبار جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) قبل ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، فان الوزراء يطلبون الى الجمعية العامة أن تنظر ، في دورتها الثالثة والاربعين ، في اتخاذ الاجراء المناسب بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ..." (A/42/631 ، الفقرتان ١٦ و ٣٠) .

ووفدي ، إيمانا منه بضرورة التماس كل السبل الممكنة ، وتشجيع كل الجهود ، يرحب بالقرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذه مجلس الامن في الاسبوع الماضي ، ويؤيد ذلك القرار الذي :

"يأذن للامين العام للامم المتحدة الشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية" (قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ، الفقرة ٥) .

ونحن نثني ثناء حارا على سوابو لجديتها وحسن نواياها . ومن ناحية أخرى ، نحث بقوة على تنفيذ القرار تنفيذا تاما .

وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، مع تأييدها لكل الجهود التي تبذلها الامم المتحدة للبدء في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تود أن تؤكد من جديد دعمها القوي

للشعب الناميبي تحت قيادة سوابو المستنيرة ، هذا الشعب الذي أثبت تصميمه على الكفاح - حتى الكفاح المسلح - من أجل استقلاله الوطني . ويمتد دعمنا غير المشروط أيضا الى شعوب أنغولا وموزامبيق وبلدان خط المواجهة الاخرى في تصديها لاعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصري . وقد قام رئيس وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية بتوضيح موقفنا هذا بجلاء أمام الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة عندما قال :

"واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم للنضال العادل الذي يخوضه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة أقوى قدر من الدعم والتأييد الحازم ، بغية التوصل في أقرب وقت الى استئصال شأفة الفصل العنصري الذي يلطخ جبين الحضارة الانسانية" (A/42/PV.17 ، ص ٥٣)

ومادامت جنوب افريقيا وحلفاؤها يضعون العراقيل على طريق استقلال ناميبيا ، فيمكن للشعب الناميبي أن يكون دائما مطمئنا الى تضامن كل الامم معه بما فيها شعب فييت نام .

الآنسة ميلان (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : "ناميبيا لم تتحرر بعد" . هذه هي الجملة التي نسمعها كثيرا في هذه الهيئة ، وهي جملة لها مغزى موجع صارخ بالنسبة للمجتمع الدولي . إن أكثر من مائة عام من الكفاح البطولي لم تحقق للشعب الناميبي أكثر من اعتراف عالمي بأن استقلال بلده أمر حتمي قاطع . والمسؤولية التي يتحملها العالم عن ناميبيا ليست أمرا جديدا ، بل انها ترجع الى وقت طويل مضى . فمنذ العقود الأولى للقرن العشرين وضعت ناميبيا تحت انتداب دول أجنبية بموجب قرارات متعاقبة ، ووضعت أخيرا تحت وصاية الأمم المتحدة . هذه الوثائق توضح بجلاء أن ادارة الاقليم كانت مؤقتة ولا بد أن تؤدي الى استقلال سريع وحقيقي للاقليم .

ثم جاءت عصبة الأمم ومنحت اتحاد جنوب افريقيا الانتداب على ما كان يسمى في ذلك الوقت افريقيا الجنوبية الغربية . وفي ١٩٦٦ قررت الأمم المتحدة أن تنهي ذلك الانتداب ، وأن تضع الاقليم تحت مسؤوليتها المباشرة ، ثم أنشأت فيما بعد

مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة القانونية القائمة بالادارة الى حين حصول الاقليم على الاستقلال . وفي ١٩٧١ أعلنت محكمة العدل الدولية أن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي ، وان الاعمال التي تقوم بها جنوب افريقيا باسم ناميبيا أو حيالها باطلة . ثم قام مجلس الامن في قراريه ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) بوضع الاسس الوحيدة التي قبلها العالم للتوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . كل تلك الهيئات تمثل المجتمع الدولي ، ومن ثم فانه يتحمل مسؤولية مباشرة والتزاما اخلاقيا بتنفيذ القرارات التي وضعها بنفسه ، ووضع حد ، مرة والى الابد ، لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، والتعجيل بتحقيق الاستقلال الحقيقي لهذا الاقليم .

واتفقت كل البلدان في إجماع نادر على ضرورة أن تكون ناميبيا حرة ومستقلة ، وأن يمارس شعبها في أقرب وقت ممكن حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وأن خطة الامم المتحدة أفضل الحلول وينبغي تنفيذها على الفور حيث لم تعد هناك مسائل معلقة تحول دون ذلك . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، ويتساءل الجميع : لماذا ؟ والاجابة واضحة : ان التحليل الشامل يشير الى سبب واحد هو استمرار رفض جنوب افريقيا الالتزام بقرارات ومقررات الامم المتحدة ، وهي التي قبلت طبيعتها الالزامية عندما وقّعت على ميثاق المنظمة . ان هذه حالة يصعب تصديقها ، يتحدى فيها بلد واحد العالم بأسره . ولئن كان من الشاذ والغريب أن دولة واحدة في منظمة تتألف من ١٥٩ دولة عضوا ، تقرر بصلف وتحدٍّ ألا تلتزم بالاحكام التي تعهد الجميع بقبولها ، ألا يكون من الأغرب أن نرى سائر الاعضاء يتحملون هذا ؟ هذا بالقطع وضع يقوض مصداقية الامم المتحدة ، بل ويتجاوز ذلك ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وثمة حل واضح لذلك كله : إنه العمل المشترك الحازم الذي يعبر عن ارادة المجتمع الدولي السياسية في إنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا بصفة نهائية ، والتنفيذ الفوري لقراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومما يشجعنا في هذا الشأن ان مجلس الامن الذي اتخذ منذ أيام قليلة القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، أفصح بكل وضوح عن تصميمه على التصرف من أجل ناميبيا . وقد حان الوقت

الآن لنقوم بالجهود المتضافرة التي أشار اليها الامين العام للامم المتحدة لحمل جنوب افريقيا على التعاون في التنفيذ الفوري لخطة المنظمة .

وسوابو ، بفضل ما تبذله من جهود في نضالها في سبيل تحرير بلدها واستقلاله ، وبسبب قبولها لخطة الامم المتحدة وعرضها المتكرر التعاون في تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الامن ، تستحق تأييدنا العام .

كما ان الموقف الشجاع الذي تتخذه دول خط المواجهة ، رغم ضعفها ، بإيلاء قضية الشعب الناميبي أهمية قصوى ، يحتم على المجتمع الدولي أن يتعاون معها ويقدم لها المساعدة التي تحتاجها للتغلب على مشاكلها .

والالتزام الشخصي البالغ والتفاني الذي يبديه الامين العام إزاء مسالة ناميبيا عاملان جوهريان من عوامل النجاح ، تماما كجهود المنظمة ككل . فتلك هي الطريقة الوحيدة التي تحقق بها المنظمة اهدافها .

يعمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي تشارك كولومبيا في عضويته منذ تشكيله بلا كلل من أجل مساعدة شعب ناميبيا على الاستعداد للاستقلال والدفاع عن مصالحه فضلا عن إبقاء مسالة ناميبيا حية ونشطة في جميع انحاء العالم وممارسة ضغط شديد على الرأي العام العالمي فيما يخص جنوب افريقيا . ويعد ذلك جزءا من الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس للقيام بعمله ، وبلوغ الاهداف التي أنشئ من أجلها . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على دفاع المجلس عن كل الموارد الطبيعية للإقليم وبصفة خاصة الموارد البحرية التي لابد من الحفاظ عليها باي ثمن لانها مصدر ثروة لا تقدر بثمن يمكن أن تستغل في تنمية ناميبيا الحرة المستقلة .

إن حالة ناميبيا حالة من حالات إنهاء الاستعمار . وينبغي أن تعالج على هذا الاساس . ولا يمكن القبول باية ذريعة لمحاولات وضعها في إطار الصراع بين الشرق والغرب . وينبغي أن يكون حلها في إطار الامم المتحدة .

وتجدد كولومبيا تعهدها بالتعاون بشكل تام لمساعدة ناميبيا على نيل استقلالها ، وتحقيق وحدتها الوطنية ، ووحدة أراضيها ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين والجزر الاخرى القريبة من الساحل وهي جزء لا يتجزأ من الإقليم .

لابد لاحتلال جنوب افريقيا لناميبيا أن يتوقف على الفور ويجب أن ينفّذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) برمته ، دون تأخير أو أية شروط مسبقة .

لقد آن الاوان للمجتمع الدولي كيما يضطلع بمسؤوليته التاريخية فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . ولا ينبغي أن يتعرض شعب ناميبيا للمزيد من المعاناة والإذلال بل يجب أن ينعم بالحرية وأن تتاح له السبل الكفيلة بالحفاظ على هذه الحرية . ولن تستطيع الامم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن يقول إن "المهمة قد أنجزت" إلاّ عندما تنال ناميبيا حريتها واستقلالها .

السيد روي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضى أسبوع واحد فقط منذ اتخذ مجلس الامن ، بعد مناقشة مستفيضة ، قرارا هاما بشان ناميبيا صوتت لصالحه ١٤ دولة . وفي الوقت الذي نرحب فيه بقرار مجلس الامن الاخير ، لا يسع المجتمع الدولي أن يشعر بالطمأنينة بعد ما ألفه من جنوب افريقيا من تعويق وخداع .

لقد انقضى أكثر من عقدين من الزمن منذ أنهت الجمعية العامة ولاية جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، وعهدت بالمسؤولية المباشرة عن الاقليم الى الامم المتحدة . وانقضت أكثر من تسع سنوات منذ اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أرسى إطار عمل واسع النطاق للتسوية السلمية . مع ذلك ، مازال نظام جنوب افريقيا يواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا حتى يومنا هذا ، ويتجاهل حكم محكمة العدل الدولية .

فبدلا من ذلك ، لجأ نظام بريتوريا الى قمع الشعب الناميبي واستغلاله ونهب الموارد الطبيعية لبلده بالتحدي لقرارات الامم المتحدة والمرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا . ومازال الالاف من المقاتلين الناميبيين في سبيل الحرية يعانون في سجون الفصل العنصري ، كما قتل آلاف غيرهم أو شوهوا . ومازال الناميبيون محرومين على نحو استبدادي ، لا من حقهم المشروع في الحرية وتقرير المصير فحسب ، بل ومن الكرامة اللائقة بأي إنسان . ولسوء الحظ ، يعد الشعب الناميبي من أشد الشعوب فقرا في العالم وهو صاحب بلد يأتي في المرتبة الرابعة من أكبر البلدان انتاجا للمعادن في العالم . إن وفدي يدين بشدة استمرار احتلال النظام العنصري غير المشروع لناميبيا ونهبه لمواردها مستخدما الذريعة تلو الاخرى .

ولم تكتف بريتوريا بذلك ، بل جعلت ناميبيا منصة انطلاق لشن أعمال عدوانية غير مبررة على البلدان المجاورة ، كانغولا وموزامبيق وبوتسوانا . وقد أدت تلك الأعمال العدوانية ذات الطبيعة الاستفزازية السافرة الى زعزعة الاستقرار وتعريض السلم والامن للخطر ، لا في ناميبيا والبلدان المجاورة فحسب ، بل وفي منطقة الجنوب الافريقي بأسرها وما يتجاوزها . ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يكرر إدانته

الشديدة لهذه الاعمال العدوانية ، ويعرب عن تأييده لدول خط المواجهة في جهودها المشروعة من أجل صون استقلالها الوطني ووحدة أراضيها .

وفي هذا الصدد ، أود أيضا أن أعرب عن تأييد وفدي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في نضالها من أجل استقلال ناميبيا . ونحن نؤمن ، بأن سوابو هي الممثل الوحيد للشعب الناميبي ، ونود ، بهذه المناسبة ، أن نحيي قيادتها على النضال البطولي الذي تخوضه من أجل استقلال شعبها في مواجهة الظروف المعاكسة لذلك .

ويقدر وفدي تقديرا بالغا مبادرات الأمين العام وممثليه الخاصين لناميبيا الرامية الى إيجاد السبل الكفيلة بتعجيل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وندين بشدة إصرار نظام الفصل العنصري على ربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في أنغولا ، وهي مسألة لا صلة لها بخطة الاستقلال وغريبة عنها . ومن واجب المجتمع الدولي أن يزيل هذه العقبة التي وضعت في طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن ٢٠ عاما فترة طويلة بأي معيار . ولا يمكن لهذه الحالة غير المقبولة أن تدوم لأكثر من ذلك دون أن تؤدي الى تقويض مبادئ الامم المتحدة وموثوقيتها على نحو خطير .

لذا يؤكد وفدي بشدة على الحاجة الملحة لبذل جهود متضافرة من أجل تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا دون مزيد من التأخير . وإذا ما أخفقنا في ذلك ، فلا ينبغي للمنظمة العالمية أن تتردد في فرض جزاءات شاملة وإلزامية على ذلك النظام الخارج على القانون ، بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . فذلك يظل الخيار السلمي الوحيد والاخير المتاح لإجبار النظام العنصري على الوفاء بالتزاماته الدولية ، وضمان الاستقلال الكامل والمبكر لناميبيا .

السيد تيب (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مسألة ناميبيا موضوع يعلق عليه شعب كمبوتشيا أهمية كبيرة . وما برح هذا الموضوع يدرج على جدول أعمال جمعيتنا العامة لاكثر من ٤٠ سنة . واليوم ، بعد مرور ٢١ سنة على إنهاء انتداب جنوب افريقيا ووضع ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة ، لايزال يتعين على الامم المتحدة أن تناقش هذه المسألة مرة أخرى .

ولايزال نظام بريتوريا ، على الرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الامم المتحدة ومطالبات المجتمع الدولي الصريحة باستقلال ناميبيا ، يرفض الانسحاب من ذلك الاقليم ويواصل نشر الموت والحزن والمعاناة بين صفوف الشعب الناميبي . وقد اعتمدت الجمعية العامة في هذا الصدد العديد من القرارات والمقررات ؛ وفي عام ١٩٧١ أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها ؛ واتخذ مجلس الامن قرارات متتالية ، بما في ذلك القراران ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، المتضمنان خطة مقبولة من جانب الجميع لنيل ناميبيا استقلالها . ولكن لم تنفذ كل هذه القرارات بسبب رفض جنوب افريقيا المتعنت والمتصلب .

ويعلم كل من مر بتجربة العيش تحت نير الاستعمار مدى تعنت وتصلب المحتلين والمستعمرين ؛ فقد اضطر هو نفسه الى دفع ثمن الحرية للتخلص منهم .

ويود وفد بلادي أن يؤكد في كلمته اليوم على أن تطور الوضع في ناميبيا يوضح بجلاء أن عناد جنوب افريقيا ينبع من ضعف لا من قوة ؛ فعنادها ليس منيعا على الاطلاق . إن نظام بريتوريا لايمكنه أن يستمر الى ما لا نهاية في تحدي إرادة شعب ناميبيا والامم المتحدة والمجتمع الدولي في أن تنال ناميبيا استقلالها .

إن الغطرسة والغدر والعناد هي صفات كل المحتلين والتوسعيين - سواء في ناميبيا أو في كمبوتشيا أو في أي مكان آخر . إنهم يمثلون تحديا للسلم والامن والاستقرار في كل أنحاء العالم . ولأن شعب كمبوتشيا نفسه واقع ضحية لعدوان واحتلال جاره الاكبر من جهة الشرق ، فإنه يشاطر كفاح الشعب الناميبي والجهود التي تبذلها جميع بلدان افريقيا لكسر طوق عناد بريتوريا .

مابرحت ناميبيا تعاني من الاحتلال الأجنبي منذ أكثر من قرن . وقد اعتمد مجلس الأمن ، قبل ١٠ سنوات تقريبا ، خطة استقلال ناميبيا . وقد حسمت بالفعل جميع المسائل المتبقية المتصلة بتنفيذ هذه الخطة ، ولكن ناميبيا لاتزال خاضعة للاحتلال غير الشرعي من جانب نظام بريتوريا العنصري . وعلاوة على ذلك ، استخدمت جنوب افريقيا كل الوسائل الممكنة - القمع والقتل الجماعي والسجن مدى الحياة والتعذيب والقوانين العرفية - لإجبار الشعب الناميبي على الخضوع لسيطرتها . ومع ذلك لم تنجح أي من هذه الوسائل الرهيبة في إقناع الشعب الناميبي بالعدول عن مواصلة كفاحه الباسل والعادل والمشروع بنجاح تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد . وهذه الحقيقة في حد ذاتها تكفي للتأكيد على الصعوبات الكبيرة التي لابد أن تواجهها جنوب افريقيا في مغامرتها الاستعمارية .

وعلى الرغم من أعمال القمع الجماعي التي يقوم بها المستعمر ، يواصل الشعب الناميبي ، الذي اتعظ بالدروس المريرة التي تعلّمها في كفاحه ضد الظروف العنصرية والاستغلال بأشد أشكاله الوحشية ، تعزيز وحدته . ويثبت كفاحه المتعدد الجوانب تصميمه الراسخ على إحباط الأطماع الاستعمارية لبريتوريا . وقد تكثف الكفاح المسلح ، الذي شنه قبل ٣٠ عاما نتيجة رفض جنوب افريقيا تسوية المشكلة بالسبل الدبلوماسية والقانونية ، وأطاح بأسطورة منعة النظام الاستعماري . فقد ضاعف جيش التحرير الشعبي الناميبي هجماته في كل أنحاء الاقليم وأسقط الطائرات والطائرات العمودية المعادية ودمر المنشآت العسكرية وقطع خطوط إمدادات العدو وألحق به خسائر فادحة بالرجال والمعدات . وإن النجاح الذي حققه أخوتنا وأخواتنا في ناميبيا جدير بإعجابنا . فشعب كمبوتشيا ، الذي يقع اليوم ضحية للقوات الاستعمارية المماثلة لقوات جنوب افريقيا ، يعتبر هذه الانتصارات انتصاراته . ويود وفد بلادي أن يعرب عن تهانيه الخالصة والأخوية لشعب ناميبيا البطل ولقوات مقاومته الوطنية .

وقد تعين على نظام بريتوريا في مواجهة هذا المد العارم لمقاومة الشعب الناميبي أن يرسل جيشا يبلغ عدد أفراده أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ رجل . وتحتفظ جنوب

افريقيا اليوم بسيطرتها على ناميبيا بواسطة جندي واحد لكل ١٣ ناميبيا . وهكذا فإن الثمن الذي تدفعه بريتوريا لمواصلة استعمارها لناميبيا ازداد أكثر من أي وقت مضى بالأفراد والموارد المالية . ولاشك في أن القوات الاستعمارية في ناميبيا ستزداد غرقا في الوحل .

إن الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي يحظى بتعاطف المجتمع العالمي وبتأييده وبدعمه . وقد عززت البلدان الافريقية ، ولاسيما دول خط المواجهة ، من وحدتها وتصميمها في دعمها ومساعدتها لهذا الكفاح على الرغم من زيادة الهجمات المسلحة وأعمال التخريب التي يقوم بها المستعمرون من جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، يزداد عدد البلدان ، بما فيها بلدان اوروبا الغربية ، التي قبلت تطبيق الجزاءات بل وحتى قطع علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية مع بريتوريا . وفي هذا العام ، أدان مؤتمر قمة البلدان الناطقة بالفرنسية ومؤتمر الكمنولث نظام جنوب افريقيا على رفضه المتعنت لإعمال حق الشعب الناميبي في تقرير المصير . ووجه رؤساء الدول الخمس ، في الإعلان الذي صدر في نهاية مؤتمر القمة السابع الذي عقد في شهر أيار/مايو في مابوتو ، بموزامبيق ، نداء لتقديم التأييد غير المشروط لحق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال استنادا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي العام الماضي ، اتخذ كل من المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة والدورة العادية الحادية والاربعين للجمعية العامة ، واجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية المعقود في تموز/يوليه الماضي ، قرارات تطالب بفرض الجزاءات الشاملة والإلزامية ، المنصوص عليها في الميثاق ، على جنوب افريقيا . وقد انعقد مجلس الأمن مرتين لدراسة الحالة في ناميبيا واستمع الى العديد من وفود بلدان القارات الخمس التي أدانت بشدة تكتيكات جنوب افريقيا الرامية الى إطالة احتلالها غير الشرعي لناميبيا وطالبت بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن إدانة الوجود غير الشرعي لنظام بريتوريا العنصري إدانةٌ جماعية .

ورغم إخفاقات نظام بريتوريا والصعوبات التي يواجهها في ناميبيا ، ورغم عزلته الشاملة ، يواصل أنشطته الرامية الى خداع الرأي العام العالمي بجعله يعتقد أنه مستعد لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وفي الوقت ذاته يلجأ الى كل الوسائل الممكنة لممارسة الضغط على دول خط المواجهة من أجل وقف دعمها لكفاح الشعب الناميبي . ويشهد على ذلك العدد المتزايد من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ترتكب ضد هذه الدول . ففي شهر أيار/مايو الماضي تسللت فرق القتلة الى زامبيا وقتلت العديد من السكان ودمرت كميات كبيرة من المعدات . ويود وفد بلادي أن يعرب من جديد عن تضامنه الاخوي مع الكفاح الباسل الذي تخوضه الشقيقة زامبيا ، حكومة وشعبا ، وكل الحكومات والشعوب الشقيقة في المنطقة دفاعا عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

وعلاوة على ذلك ، مانفك نظام بريتوريا يناور منذ عدة سنوات من أجل ما يسمى بحل مشكلة ناميبيا خارج نطاق الامم المتحدة ، بفرض تسوية داخلية من شأنها أن تستبعد الوطنيين الناميبيين وتحافظ على مصالحه الاستعمارية . ولقد تقدم باقتراحات تظهر بمظهر الديمقراطية ولكنها في الواقع ناشئة عن سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري . فقد نصّب في حزيران/يونيه ١٩٨٥ في تحد صلف للامم المتحدة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ويندهوك ، وبذل منذ ذلك الحين كل ما في سلطته لتدعيم ما أقامه ، رغم الإدانة العالمية . وقد وضعت خطط لما يدعى بإعلان استقلال ناميبيا .

إن النظام العنصري في جنوب افريقيا إذن يسعى الى تطبيق سياسة ذات شقين في وقت واحد ، إذ يحاول من جهة جعل المجتمع الدولي يعتقد أنه على استعداد لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويعزز قوات احتلاله في ناميبيا والمجموعات المختلفة التي تشكل ما يسمى بالحكومة المؤقتة من جهة ثانية .

وكل هذه الاعمال تدلل بوضوح على أن جنوب افريقيا لا تعتزم أن تتعاون مع الامم المتحدة في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ولا تعتزم بأية حال أن تنسحب من الإقليم أو إزالة نظام الفصل العنصري البغيض الذي يعد السبب الاساسي لاستمرار تدهور الحالة في الجنوب الافريقي .

ومع ذلك ، يشاطر وفد بلادي رأي السيد كينيث كواندا ، رئيس جمهورية زامبيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذي أعلن في بيانه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي ما يلي :

"ولكن ، كما يتبع الليل النهار ، فإن الفصل العنصري سوف يسحق . إنها ليست مسألة ما إذا كان الفصل العنصري سينتهي وإنما هي مسألة متى وكيف" . (A/42/PV.26 ، ص ٣٢)

وعلى الرغم من تصلب بريتوريا ، فإنها ستجبر على إزالة الفصل العنصري وإنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا . إن عهد الاستعمار قد ولى في افريقيا . وإن الاستعمار والعنصرية في جنوب افريقيا اللذين ينطويان على مفارقة تاريخية لا يمكن أن يتهربا

من مصيرهما . ونظام بريتوريا لا يمكن أن يواصل الى ما لا نهاية معارضة رغبة الشعب الناميبي في نيل الاستقلال والحرية .

ونحن على اقتناع أن الشعب الناميبي ، بفضل التعزيز المستمر لوحدته في نضاله المتعدد الاشكال ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، سينال استقلاله في نهاية المطاف ، بالرغم من العقبات والمعاناة التي يتعين عليه التغلب عليها . وسيعجل دعم المجتمع الدولي تحقيق تطلعات هذا الشعب نحو الحرية والعدالة .

وانطلاقا من هذه الروح نؤيد ما قرره مجلس الامن في القرار ٦٠١ (١٩٨٧) من أن يأذن للامين العام بالشروع في الترتيب لوقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاهداف المنصوص عليها في الفقرة ٢ من قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ألا وهي :

"تحقيق انسحاب إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا ونقل السلطة الى الشعب الناميبي بمساعدة الامم المتحدة ..." . (قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الفقرة ٢)

إننا نقدر تقديرا عظيما روح التعاون التي تتحلى بها سوابو التي كانت على الدوام ملتزمة بتطبيق خطة ناميبيا وتحقيقا لهذا الهدف أعلنت في مناسبات عديدة استعدادها التام للتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع نظام بريتوريا في أي وقت وفي أي مكان باستثناء جنوب افريقيا القائمة على نظام الفصل العنصري وناميبيا المحتلة . ويحدونا خالص الامل أن ينفذ قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) على نحو ناجح وسريع . لقد تأخر حصول ناميبيا على استقلالها زمنا طويلا . وحرية الشعب الناميبي التي مابرحت تدوسها الاقدام منذ فترة طويلة ، يجب ألاّ تعتمد على حل المشاكل التي لا علاقة لها بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وإذا لم يتمكن الامين العام من الاضطلاع بالولاية التي أوكلها اليه مجلس الامن ، فإن وفد بلادي سيؤيد اتخاذ جميع التدابير اللازمة المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ من البيان الختامي للاجتماع الوزاري لمجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ .

لقد تآزر شعب كمبوتشيا وشعوب افريقيا عبر التاريخ ودعّم كل منها الآخر في كفاحاتها من أجل الاستقلال وضد الاستعمار والعدوان والسيطرة الاجنبية . ولقد أقامت فيما بينها علاقات وثيقة من الصداقة والتضامن الاخوي استنادا الى وحدة الافكار المكرسة في ميثاق الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز . واليوم ، رغم أن هذه الشعوب يتعين عليها أن تواجه كفاحا صعبا يتطلب العديد من التضحيات ضد العدوان والاحتلال الاجنبيين ، اللذين يعرفهما العالم بأسره ، فإن شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، بقيادة صاحب السمو الامير نوردوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، سيواصل بحزم دوما تأييد الكفاح العازم الذي يخوضه الشعب الناميبي تحت القيادة الدؤوبة المجربة لسوابو وجهود الشعوب الافريقية من أجل استقلال ناميبيا ، ومن خلال ذلك ، من أجل الاستقلال التام لافريقيا . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا النضال وتلك الجهود البارزة هما إسهام لا يمكن انكاره في قضية السلم والحرية والعدالة التي تدافع عنها جميع شعوب العالم ضد الاستعمار والتوسع والسيطرة الاجنبية والعنصرية .

سأكون مقصرا إذا لم أعرب عن أحر تهانينا لمجلس ناميبيا على عمله الممتاز . فمنذ إنشاء المجلس قبل ٣٠ سنة أدى بلا كلل مهام السلطة الإدارية القانونية للاقليم وفقا للولاية التي أناطتها به الجمعية العامة . ونعرب عن خالص تهانينا للسفير بيتر زوزي ولسلفه البارز ، السفير بول لوساكا ، وكلاهما من زامبيا ، على إسهامهما الهام في نجاح عمل المجلس .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد على التقدير الكبير الذي يكنه وفد بلادي للامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، على تفانيه المخلص في خدمة قضية ناميبيا وجهوده الدؤوبة المكرسة لتطبيق خطة الامم المتحدة لناميبيا .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجتمع الجمعية العامة اليوم للتداول بشأن مسألة ناميبيا إزاء خلفية الحالة المتدهورة في ذلك البلد . وفي الاسبوع الماضي اجتمع مجلس الامن ، كما فعل في ٢١ آب/أغسطس من هذا العام ، عندما أعرب الاعضاء عن قلقهم الشديد إزاء :

"التدهور المستمر للحالة في ناميبيا نتيجة للقمع المتزايد الذي تمارسه قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا ضد الشعب الناميبي في أنحاء الإقليم كافة ، بما فيها ما يسمى منطقة العمليات في شمال ناميبيا ، مما أدى الى إزهاق أرواح الأبرياء ، لاسيما خلال الاسابيع القليلة الماضية" . (S/19068)

إن مسألة ناميبيا تمثل وصمة في تاريخ الأمم المتحدة . وبعد مرور واحد وعشرين عاما على تولي الامم المتحدة المسؤولية المباشرة عن الإقليم ، لاتزال ناميبيا تحت الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا . وانتهاكا لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ ، تواصل جنوب افريقيا بعناد احتلالها لناميبيا وتستمر في نهبها للموارد الطبيعية للإقليم . كما تواصل جنوب افريقيا القيام بأعمالها القمعية في ناميبيا ، التي نتج عنها في الأشهر الستة الماضية وحدها ، حسبما أفادت الأنباء ، مقتل ٣٣ ناميبيا وسجن وتعذيب ٤٣ فردا بما فيهم القس هندريك وتيبوي ، نائب رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، واغتصاب ١٠ نساء ، ومهاجمة ٤٢ مبنى ، وخاصة المدارس ، وإشعال النيران فيها على يد رجال جيش وشرطة جنوب افريقيا .

لاتزال جنوب افريقيا تواصل هذه الاعمال الوحشية لقمع الحركة الشعبية من أجل الحرية والاستقلال في ناميبيا . ورغم قرارات المجتمع الدولي ورغبات الشعب الناميبي لا تزال جنوب افريقيا تبذل ما في وسعها للمراوغة عن تحقيق استقلال ناميبيا ، وترفض بازدراء جميع النداءات الموجهة إليها لاحترام حقوق الشعب الناميبي غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وبدلا من ذلك فإن جنوب افريقيا ، بغية الاحتفاظ بسيطرتها على ناميبيا ، تبقي على وجود عسكري يزيد على مائة ألف جندي في ذلك الإقليم .

لقد كانت تلك القوات مسؤولة عن القيام بأعمال قمعية ضد الشعب الناميبي طوال السنوات الماضية ، مسببة معاناة كبيرة وبؤسا لم يسبق له مثيل . وقد علم أنه خلال غارات شنتها شرطة أمن جنوب افريقيا في جميع انحاء ناميبيا في شهر آب/أغسطس من هذا العام ، ألقي القبض على زعماء كبار في منظمة سوابو وأعضاء بارزين في اتحاد العمال ورؤساء الكنائس .

إن مقاومة الشعب الناميبي المستمرة رسالة قوية وواضحة إلى نظام جنوب افريقيا بأن قضيته خاسرة . ورغم وجود قوات جنوب افريقيا المدججة بالسلاح في الإقليم ، سيواصل الشعب المضطهد في ناميبيا ، تحت قيادة منظمة سوابو ، معارضة تلك القوات مادامت موجودة هناك . قد يكون الطريق إلى الاستقلال طويلا وشاقا ، لكن رغبة شعب ناميبيا البطل في التحرر من نير الاستعمار والاضطهاد ستلهمه دون شك في مواصلة كفاحه بإصرار .

إن أي قدر من الخطط التحريفية ، مثل تشكيل ما يسمى حكومة مؤقتة ، وأي خطة لاختيار نشيد وطني مزعوم أو علم وطني لإضفاء مظهر مستقل عن جنوب افريقيا على الكيان العميل في ناميبيا ، لا يمكن أن يثني الشعب الناميبي عن مواصلة سعيه نحو الاستقلال . ونظام جنوب افريقيا يهين المجتمع الدولي في ذكائه إذا اعتقد أن هذه الجمعية الموقرة ستضفي مصداقية على الحكومة المؤقتة التي أنشئت في ناميبيا .

لا تزال بروني دار السلام مقتنعة بأنه يمكن تحقيق تسوية سلمية في إطار خطة الأمم المتحدة لناميبيا الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتطالب نظام

بريتوريا بالتعاون مع الامم المتحدة لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير . وليس هناك ما يبرر لجنوب افريقيا إطالة احتلالها غير المشروع لناميبيا ضد رغبات الشعب الناميبي المعرب عنها . ونحث جنوب افريقيا على أن تنظر حولها وتلاحظ أصوات المعارضة والبغض لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها ولاحتلالها غير المشروع لناميبيا .

أي قدر من الدماء يجب أن يسفك قبل أن يستجيب النظام العنصري في جنوب افريقيا للضغط الدولي ، وقبل أن يتمتع شعب ناميبيا بحقه الاساسي في الحرية والاستقلال ؟ إن ما شهدناه مؤخرا كان مزيدا من التدابير الوحشية التي اتخذها نظام بريتوريا العنصري لإحكام قبضته الخانقة على إقليم ناميبيا .

إن على المجتمع الدولي - وبخاصة هذا الجهاز - أن يواصل تحمل مسؤوليته الادبية عن إنهاء احتلال نظام بريتوريا العنصري غير المشروع لناميبيا . إن الشعب الناميبي يتطلع إلى أعضاء هذا الجهاز ليمدوه بمزيد من التأييد الادبي والعملي حتى يمكنه أن يتمتع هو أيضا بالحرية والاستقلال اللذين يتمتع بهما الكثيرون منا الآن .

يؤيد وفد بلادي التنفيذ الكامل ، دون شروط مسبقة ، لخطة الامم المتحدة لناميبيا ، وفقا لقراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونحث مجلس الامم المتحدة لناميبيا بصفة خاصة ، على أن يواصل عمله إلى أن تنضم ناميبيا إلى قائمة الدول المستقلة ، وفقا لرغبات الشعب الناميبي .

إننا نرحب بجهود الامين العام في إيفاد ممثله الخاص لناميبيا إلى المنطقة بغية استطلاع طرق الخروج من الطريق المسدود الذي وصل اليه تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونرحب أيضا باعتماد مجلس الامن مؤخرا للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي يفوّض الامين العام ترتيب وقف لإطلاق النار بين جنوب افريقيا ومنظمة سوابو ، ونأمل في أن يكلل ذلك بالنجاح .

حتى في الوقت الذي نتداول فيه بشأن هذا البند اليوم ، لاتزال معاناة الشعب الناميبي مستمرة . ونأمل في أن ننجح في هدفنا الموحد لرفع هذه المعاناة عن الشعب

الناميبي حتى يمكننا الإسهام في تحقيق السلم والأمن الإقليميين وإنهاء المظالم التي يعاني منها الشعب الناميبي منذ أمد بعيد .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : قبل أن أتناول مسألة ناميبيا أود أن أهنئ بحرارة السفير ريد بمناسبة تقلده منصب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة . إن خبرته الواسعة المكتسبة من شعوب ذات ثقافات عديدة تتيح له خدمة الأمم المتحدة على نحو جيد .

أهم مشكلة تثير قلق المجتمع الدولي البالغ من بين مشاكل افريقيا الاستعمارية هي مسألة ناميبيا . والحالة في ناميبيا تظهر بطريقة واضحة للغاية انتهاك جنوب افريقيا العنصرية لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

إن اتجاهات الضم التي يمارسها نظام بريتوريا يرجع تاريخها إلى عدة عقود . وقد اتخذ المجتمع الدولي - الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز - منذ أمد بعيد تدابير مختلفة لإنهاء هذه الحالة المؤلمة ، ولكن دون إحراز نتائج إيجابية .

في عام ١٩٤٦ رفضت الجمعية العامة اقتراح جنوب افريقيا العنصرية لدمج ما كانت تسمى في ذلك الوقت افريقيا الجنوبية الغربية - أي ناميبيا الآن - مع جنوب افريقيا العنصرية ، وأوصت بأن يوضع الإقليم تحت نظام الوصاية الدولية .

وقد تأكد ذلك الموقف التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة مرارا في الأعوام التي تلت ذلك ، وفي أكثر من مناسبة . وبناء على طلب الجمعية العامة ، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها الذي يقضي بأن ناميبيا إقليم تحت ولاية دولية .

لقد كان من المفروض أن تصبح ناميبيا دولة مستقلة في الستينات عندما أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا العنصرية وتولت المسؤولية المباشرة عن الإقليم .

وقد كان قرار الجمعية العامة بإنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عام ١٩٦٧ ذا أهمية كبرى بالنظر إلى هدفه المتمثل في إدارة ناميبيا إلى أن تحصل على الاستقلال .

ويعتبر قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، من بين جميع القرارات ذات الصلة للامم المتحدة المتعلقة بناميبيا ، حجر الزاوية في حل قضية ناميبيا . وباعتماد هذا القرار كان من المفروض أن تحصل ناميبيا ، على نحو واضح ، على الاستقلال في سنة ١٩٧٨ لاننا نحن الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بما في ذلك جنوب افريقيا العنصرية ، وافقنا على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اعتُمد بتوافق الآراء لتسوية هذه المشكلة . وبذلك أصبح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الطريق المفتوح المؤدي الى السلم وتقرير المصير والاستقلال للشعب الناميبي . إلاّ أن نظام بريتوريا ، عن طريق مناوراته المعوقة أغلق الباب أمام السلم والحرية ، متحديا إرادة المجتمع الدولي . وطلعت علينا جنوب افريقيا العنصرية بحجة الربط غير المقبولة ، وأصرت على انسحاب القوات الامنية الكوبية من أنغولا . ولكن المهم في الامر أنه عندما اتخذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في عام ١٩٧٨ ، كانت القوات الامنية الكوبية موجودة بالفعل في أنغولا .

ويعتبر نظام الفصل العنصري ، الذي اعتبرته الجمعية العامة بحق "جريمة ضد الانسانية" ، السرطان الذي تعاني منه منطقة الجنوب الافريقي . والواقع أن نظام الفصل العنصري لا ينتهك فقط الحقوق الاساسية لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، ولكنه يعتدي أيضا على الدول المجاورة ذات السيادة ، وهي دول خط المواجهة .

وفي بلادي ، لا حاجة لان يقرأ أحد وثائق الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية أو حركة عدم الانحياز لكي يعرف بوحشية نظام الفصل العنصري البغيض وجرائمه . ففي كل يوم يذبح الارهابيون - وهم امتداد لجيش جنوب افريقيا - أعدادا من المواطنين العزل من الجنسين من جميع الاعراق والاعمار ، ويحرقون المدارس والمستشفيات والسيارات العامة والقطارات ، ويخطفون المدرسين والطلبة والاطباء والممرضات ورجال الدين ويقتلونهم .

وتستخدم ناميبيا كنقطة انطلاق لشن الاعتداءات على البلدان المجاورة ولاسيما أنغولا . وفي هذه اللحظات تقوم كتيبة كبيرة من قوات الغزو التابعة لجنوب افريقيا

بحملة عسكرية شريرة ضد جمهورية أنغولا الشعبية . إننا ندين بقوة هذا الغزو ونطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط لهذه القوات المعتدية .

حتى متى سيستمر نظام بريتوريا القائم على الفصل العنصري في نشر الكرب والإذلال والمعاناة والموت في الجنوب الافريقي ؟ وحتى متى ستتحدى جنوب افريقيا العنصرية المجتمع الدولي كله ؟ وحتى متى سيعاني الشعب الناميبي من القهر الاستعماري على يد جنوب افريقيا العنصرية ؟

إن نظام الفصل العنصري ، في جوهره وفي ممارساته ، له نفس فلسفة النازية الغاشية ، ولذلك فإن تصرف الفصل العنصري وسياسته يقومان على العنف والتوسع والعدوان والإرهاب ، ويجب على العالم كله أن يفعل ما فعله في الحرب العالمية الثانية : يجب عليه أن يضاعف جهوده من أجل مقاومة الفصل العنصري والقضاء عليه . ويجب أن نقول : كفى .

وتشعر جمهورية موزامبيق الشعبية بالقلق العميق للمعاناة اليومية التي يتحملها الشعب الناميبي نتيجة لوجود نظام جنوب افريقيا العنصري .

ويحرم نظام بريتوريا الشعب الناميبي من أبسط حقوقه الاساسية . وفي مواجهة تكثيف المقاومة الوطنية للشعب الناميبي ضد الاحتلال غير الشرعي لإقليمه ، يرد نظام بريتوريا بالمزيد من تدابير العنف والقمع ضد الوطنيين والمقاتلين من أجل الحرية .

وتهاجم قوات الشرطة بوحشية السكان المدنيين في الاجتماعات العامة المتعددة وفي المظاهرات الجماعية ضد النظام العنصري . وهناك حوادث كثيرة تنقضّ فيها شرطة مكافحة الشغب على الجماهير بالهراوات والغاز المسيل للدموع وطلقات الرصاص . ويُجرح كثيرون في هذه الاعمال أو يقتلون . ولايزال الآلاف من الوطنيين محتجزين في السجون دون محاكمة يعانون من الظروف غير الانسانية ومن أعمال القسوة والتعذيب . وقد حكم على كثير من الوطنيين بالموت لجريمة النضال من أجل الحرية ومن أجل استقلال

وطنهم . ويعاني شعب ناميبيا أسوأ الظروف في مجال الصحة والتعليم والعمالة بموجب قوانين الفصل العنصري* .

إن إضفاء الطابع العسكري على نحو متزايد على أراضي ناميبيا يثير القلق العميق لجمهورية موزامبيق الشعبية . وتواصل جنوب افريقيا العنصرية تعزيز وجودها العسكري غير الشرعي في ناميبيا وذلك بزيادة قواتها داخل الإقليم عن طريق تجنيد المرتزقة والتجنيد الالزامي للناميبيين في صفوف هذه القوات . وفضلا عن ذلك تعزز بريتوريا وتوسع قواعدها العسكرية في الإقليم . فقد زاد عدد القوات في ناميبيا من ٠٠٠ ١٧ شخص في ١٩٧١ الى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص في ١٩٨٥ .

وعلى الرغم من اتخاذ قرارات كثيرة في الامم المتحدة ، وقيام مجلس الامم المتحدة في ١٩٧٤ بسن المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، تواصل جنوب افريقيا العنصرية والمصالح الاقتصادية الاجنبية الاخرى نهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، الامر الذي يتعارض تماما مع مصالح الشعب الناميبي ويضر بهذه المصالح . وتشترك الانشطة الاقتصادية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية ، بالاضافة الى أنشطة النظام الاستعماري لجنوب افريقيا ، في إدامة نظام الفصل العنصري والاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

وفي الختام ، تود جمهورية موزامبيق الشعبية أن تؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الناميبي وممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وتأييدها لهما . ونرحب بالقرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذه مجلس الامن أخيرا ، ونؤيده . ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ونكرر رفضنا "للربط" . فلنمنع تأجيل استقلال ناميبيا أكثر من ذلك .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) .

السيدة بروسناكوفا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

مرت سنة أخرى منذ اليوم الذي اتخذت فيه الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي أنهى انتداب جنوب افريقيا لإدارة ناميبيا وأعلن في الوقت ذاته أن وجود جنوب افريقيا في الاقليم بعد ذلك التاريخ يعتبر وجودا غير شرعي . وعلى الرغم من ذلك ، وبعد مرور أكثر من ٢١ عاما على اتخاذ ذلك القرار ، لم يحصل شعب ناميبيا على حريته حتى الآن ، ويواصل العنصريون في جنوب افريقيا احتلالهم غير الشرعي لناميبيا ، ويصاحب ذلك القمع الوحشي وأعمال القهر ضد السكان الاصليين ونهب الموارد الطبيعية لهذا البلد . وفي الواقع ، أُجبر أكثر من ٠٠٠ ٢٧٠ ناميبي ، دون أية حماية قانونية ، على العمل في مناجم جنوب افريقيا .

إن هذا المصير يتشاطره أكثر من ٠٠٠ ٥٦ عامل من عمال المزارع التي يملكها السكان البيض ومجموعات أخرى من السكان الناميبيين الأصليين . وإن الظروف غير الإنسانية ونظام المحتجزات ووضع قيود على تحركات السكان وتحديد أماكن سُكناهم تتطابق كلها حقا مع نظام البانتوستانات في جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وهكذا فإن شعب ناميبيا يعاني في وقت واحد من شرين من أعظم الشرور في العالم المعاصر ، ألا وهما الاستعمار وأقسى أشكال العنصرية ، أي الفصل العنصري .

إن استمرار جنوب افريقيا في حكمها الاستعماري في ناميبيا يرتكز الى حد كبير على آلياتها المتمثلة في سلطان الدولة . وفي الحقيقة يوجد تقريبا جندي واحد من جيش جنوب افريقيا مقابل كل ١٠ أشخاص من السكان في ناميبيا . إن الاحتفاظ بجيش الاحتلال التابع لجنوب افريقيا في ناميبيا والنفقات المترتبة على القتال ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تكلف بليوني راند يوميا .

إن تشيكوسلوفاكيا تدين بقوة تعنت جنوب افريقيا فيما يتعلق بتسوية الحالة في ناميبيا ونؤيد بشكل قاطع التنفيذ الفوري والكامل لحق الشعب الناميبي الثابت في الاستقلال والتنمية الحرة . إننا نؤيد تمام التأييد نتائج ومقررات الاجتماع الاستثنائي الأخير لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي عقد في لواندا . وقد اعتمد هذا المحفل التمثيلي إعلانا يؤكد من جديد أن السبيل الوحيد لإرغام جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة يتمثل في فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا .

على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمتنا من أجل التوصل الى تسوية عادلة لمسألة ناميبيا لم يتحقق بعد الهدف الرئيسي الذي وضعته الجمعية العامة منذ سنوات عديدة لضمان ممارسة شعب ناميبيا لحقه الثابت في تقرير المصير .

وعلاوة على ذلك ، من المعروف أن من المستحيل أن تدوم سياسة نظام بريتوريا المتمثلة في الاستعمار والفصل العنصري دون المساعدة المتعددة الأطراف والمنتظمة

التي تقدمها بعض الدول الغربية الى ذلك النظام . فبالنسبة لجنوب افريقيا وعدد كبير من البلدان الغربية فان ناميبيا ما برحت موردا هاما للمعادن والمواد الخام ، بما في ذلك اليورانيوم والمعادن الاستراتيجية النادرة . وتشكل مستوردات المواد الزراعية الاولية جزءا كبيرا منه أيضا . وتمارس يوميا أكثر من ٣٠٠ شركة عبر وطنية الاستغلال الوحشي لشعب ناميبيا وموارده الطبيعية .

وتحرص جنوب افريقيا وحلفاؤها الغربيون على إبقاء ناميبيا ضمن منطقة نفوذهم من الناحية العسكرية والسياسية . إن عنصريي جنوب افريقيا يستخدمون الإقليم قاعدة عسكرية ضخمة وساحة لتجريب الاسلحة الجديدة . وبالاضافة الى ذلك فإن إقليم ناميبيا يستخدم منطلقا لشن الاعمال العدوانية على جمهورية أنغولا الشعبية وغيرها من الدول الافريقية المجاورة . وإن الجزء الرئيسي من الدعم المادي الذي يقدم للمنظمة المناوئة للثورة في أنغولا ، الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا ، يمر عبر إقليم ناميبيا .

إن جنوب افريقيا ، التي تحظى بتأييد بعض البلدان الغربية ، تبذل كل ما في وسعها لتأخير إنهاء سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية . وهي ترفض باستمرار خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا وترفض البدء بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن نظام بريتوريا يحاول جاهدا أن يربط مسألة استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في أنغولا . وسياسة الربط بين مسائل لا تمت للموضوع بصلة ليست إلاّ تجسيدا لإدارة جنوب افريقيا الاستعمارية وتدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة هي جمهورية أنغولا الشعبية . إن سياسة الربط هذه ، أدانتها عن حق جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تقريبا باعتبارها مناورة واضحة لنظام بريتوريا . إن تشيكوسلوفاكيا ترفض رفضا قاطعا المحاولات المستمرة التي تقوم بها جنوب افريقيا وحلفاؤها المغربون لجعل مسألة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) متوقفة على مسائل غريبة ، وبخاصة ، على وجود القوات الكوبية في أنغولا .

كذلك فإننا نرفض أي محاولة لتحريف مسألة تصفية استعمار ناميبيا ، وبوجه الخصوص المحاولات التي تقوم بها بعض الدول لوضع المسألة في إطار المواجهة العالمية بين الشرق والغرب . ولابد لنا أن نؤكد أن من الواضح وضوحا تاما أن مسألة ناميبيا هي مسألة إنهاء استعمار وعلى جانب كبير من الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد فإننا نؤيد القرارات البنّاءة التي اتخذتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة بوصفها تعبيرا عن رغبتها في السلم والاستقرار والحرية والاستقلال ، وهي جديرة بالتأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي بأسره .

إن أخلص حماة نظام جنوب افريقيا يدينون إدانة لفظية احتلال ناميبيا غير الشرعي وسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا ولا يتخذون أي تدابير عملية من شأنها أن تؤدي الى حل المشكلتين . إنهم يحاولون إخفاء مواقفهم الحقيقية إزاء هذه المسائل الهامة عن طريق انتهاج سياسة "الارتباط البنّاء" . فبدلا من اتخاذ مواقف مبدئية فيما يتعلق بحل المشكلة فإنهم يؤيدون ما يسمى بالإصلاحات الشكلية للفصل العنصري . إن هذه السياسة لا يمكن أن تؤدي الى حل أي من المشاكل الملحة التي تواجه المجتمع الدولي في المنطقة .

واليوم لم يعد هناك أي مجال للشك في أن اللغة الوحيدة التي يفهمها النظام العنصري في جنوب افريقيا هي فرض جزاءات إلزامية شاملة والتقيد الصارم بذلك . ولا يمكننا أن نجبر هذا النظام على التخلي عن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها وقمعه لشعب ناميبيا إلاّ إذا عزلناه عزلة كاملة .

إن تشيكوسلوفاكيا ترحب بالنتائج التي أسفرت عنها الجلسات الأخيرة لمجلس الأمن باتخاذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . ويُلزم هذا القرار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتهيئة الظروف الملائمة وتقديم كل تأييد ممكن للأمين العام لتمكينه من الاضطلاع بولايته وفقا لذلك القرار .

ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل للقرار من شأنه أن يؤدي الى تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، ويمكن أن يصبح خطوة هامة صوب تنفيذ أحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن تخفيف الضغط الدولي على نظام جنوب افريقيا في هذه المرحلة يمكن أن يكون خطأ فادحا خطيرا . والواقع إنه إذا كان للأمم المتحدة أن تنفذ التزاماتها على نحو مشرف فيتعين عليها تكثيف هذه الجهود واتخاذ تدابير فعالة جديدة . وفي هذا السياق ، ما زلنا نعتبر انه من الضروري تعزيز دور الامم المتحدة ، بما في ذلك دور مجلس الامن ، في حل هذه المسألة البالغة الاهمية .

وفي رأينا ، أن الحالة الراهنة في ناميبيا تقتضي التنفيذ الفوري غير المشروط لقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا - وخاصة القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادرين عن مجلس الامن . إذ ينبغي اعتبار هذين القرارين نقطة الانطلاق الواقعية التي تمثل الحد الادنى من أجل إحراز تقدم في حل مسألة ناميبيا .

ومرة أخرى نشيد بأنشطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ونعرب عن تأييدنا الكامل لاية تدابير جديدة قد يكون من شأنها النهوض بتحقيق الهدف النهائي ألا وهو إعمال حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ونؤكد من جديد إننا سنواصل تقديم الدعم الشامل للكفاح الباسل للشعب الناميبي بقيادة سوابو ممثله الشرعي الحقيقي الوحيد .

السيد دازا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اشترك عادة في مداولات الجمعية العامة لمعالجة البند قيد المناقشة بروح بنّاءة والقيام بدور نشط في المناقشة . وفي حالة ناميبيا ، فإن حالتي الفكرية مختلفة تماما . إنني أفضل ألا أتكلم بشأن هذه المسألة ، وقد كنت أود لو أن المسألة لم تكن قيد المناقشة ، لانه من الواضح أن شعب ناميبيا كان ينبغي أن يتمتع بالاستقلال الكامل في الوقت الحاضر وكان ينبغي أن يكون شعبا ذا سيادة .

إننا نشعر بشعور عميق من الاحباط عندما ندرك أنه بعد أكثر من أربعين سنة نجتمع هنا للسعي من أجل ضمان تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير .

وما فتئت حكومة شيلي تقدم دعمها الكامل على الدوام لخطة استقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، التي نرى أنها تحتوي على جميع العناصر اللازمة لإحراز تقدم صوب تحقيق استقلال ناميبيا على وجه السرعة .

إن عملية إنهاء الاستعمار هي أحد المنجزات الكبرى للامم المتحدة . ومع مرور السنين ، عندما يتوفر لدينا المنظور اللازم لتحليل هذه الفترة ، الذي لا يوفره إلا الوقت ، فقد تعتبر هذه العملية أكبر انجاز لمنظمتنا ، التي ربما تسهم بأكبر قدر في تعزيز السلم العالمي . ومع ذلك ، ستظل هذه المهمة غير منجزة ، وسيبدو عملنا ناقصا تاريخيا واخلاقيا إذا لم تكتمل باستقلال ناميبيا .

إن ناميبيا تتوفر لديها جميع الخصائص لكي تصبح دولة مستقلة مع حق الانضمام الى مجتمع الدول الحرة المستقلة . يتوفر لديها الاقليم والسكان والثقافة ، وشعبها لديه الرغبة والعزم على أن يقرر مصيره بحرية . وفضلا عن ذلك فإن المجتمع الدولي يؤيد بالاجماع تحقيق استقلال ناميبيا .

إن منظمتنا مسؤولة مسؤولية قانونية مباشرة عن ناميبيا ، وفضلا عن ذلك الالتزام القانوني يقع عليها التزام أدبي بكفالة استقلال ناميبيا .

وقد ذكر الامين العام في تقريريه الاخيرين الى مجلس الامن بشأن هذه المسألة أن جميع المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد حسمت . وبالتالي فإن ما نحتاج اليه الآن هو القرار السياسي النهائي اللازم لكي تنفذ جنوب افريقيا جميع عناصر القرار السالف الذكر .

ولا يوجد أي مبرر اطلاقا لاستمرار النظام الاستعماري في ناميبيا . وقد اعترفت شتى أجهزة منظمتنا على جميع المستويات بعدم شرعية احتلال ناميبيا .

ويود وفدي أن يكرر موقف شيلي الذي لا يحيد ، الذي يمكن تلخيصه على النحو التالي : تعترف حكومة شيلي بحق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وتدين شيلي احتلال حكومة جنوب افريقيا لناميبيا . كما أن شيلي تدين بشدة تطبيق سياسة الفصل العنصري في

اقليم ناميبيا . وتؤيد شيلي تأييدا كاملا الخطة التي قدمها مجلس الامن وتحث جنوب افريقيا على التفاوض مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، باعتبار ذلك هو السبيل الناجع الوحيد لتحقيق حل سلمي لمشكلة ناميبيا .

ومن هنا تتفق شيلي تمام الاتفاق مع المنظمة على وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا وسوابو واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكي يشرع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية في القيام بدوره . وقد عُهد الى الامين العام بهذه المهام بموجب قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) الصادر في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر .

وأخيرا فإن حكومة شيلي تؤيد تأييدا كاملا شتى قرارات الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا .

وكما سبق أن قلت فإن مجلس الامن قد اتخذ مؤخرا قرارا ، هو القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، يعزز سلطة الامين العام . وإن التأييد السياسي الذي يمكن أن تقدمه جميع الدول للامين العام سيكون عنصرا ايجابيا قيّما في إحراز تقدم صوب تسوية مشكلة ناميبيا ، وهي قضية ما فتئت تحظى وسوف تحظى دوما بدعم شيلي وتعاونها دونما قيد أو شرط .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمصدر شرف عظيم وفخر بالغ لي أن اشترك في هذه المناقشة ، بالنيابة عن رئيس منظمة الوحدة الافريقية . فالقضية التي نتدارسها - وهي مسألة ناميبيا - قضية عزيزة على قلوبنا في منظمة الوحدة الافريقية ومن المحقق أنها تحرك في نفوسنا جميعا مشاعر قوية . فمنذ الأيام الأولى لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية ، عندما كانت رياح التغيير قد بدأت تهب على القارة الافريقية ، في مستهل الستينات ، طرحت هذه المشكلة نفسها على رجال الدولة في افريقيا ، فناقشوها واجتهدوا في البحث عن تدابير فعالة لرفع قبضة جنوب افريقيا عن ناميبيا . لقد شغلت هذه القضية حقا أذهان القادة الافريقيين والناس البسطاء سواء بسواء لفترة طويلة من الزمن .

منذ نظرت الجمعية العامة هذا البند خلال دورتها الحادية والاربعين ، لم يُحرز أي تقدم صوب إنهاء المأزق الذي يعترض تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فلقد عرقلت جنوب افريقيا ، بمساعدة الولايات المتحدة ، جميع جهود المجتمع الدولي الرامية الى تنفيذ خطة استقلال ناميبيا رغم ماحظيت به من قبول دولي . ولم يحرز أي تقدم لأن جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، كما لا يخفى على الجمعية العامة ، أصرتا على التمسك بقضايا تخرج عن نطاق خطة ناميبيا المتفق عليها . وعلى الرغم من رفض الأمم المتحدة القاطع لمفهوم الربط ، أصرّ هذان الحليفان بغطرسة على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا قبل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد أدانت منظمة الوحدة الافريقية ورفضت الشرط الخاص بالربط لأنه غير ذي صلة بخطة ناميبيا . فهو سياسة تستهدف تحويل انتباه المجتمع الدولي عن القضية الحقيقية الخاصة بإنهاء استعمار ناميبيا الى قضية التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ونحن نرى في هذه السياسة المفلسة نية مبيتة من جانب الولايات المتحدة وجنوب افريقيا وإصرار العنصرية على حماية ما يسمى بمصالحهما الدولية على حساب الهدف الرئيسي للأمم المتحدة ، وهو إنهاء حالة الاستعمار في ناميبيا . كما أنها سياسة اتخذت ذريعة للتقاعس والتراخي عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولذا استمرت

جنوب افريقيا ، وقد شد من عضدها هذا التأييد ، في توطيد اقدامها داخل الاقليم ، وظلت تضرب في تربته بجذور باتت تحتاج الى قوة الديناميت لاقتلاعها .

وفي الشهور الاخيرة صعّدت جنوب افريقيا العنصرية الفظائع التي ترتكبها في ناميبيا . ويزودنا الناميبيون الذين تمكنوا من الفرار بوصف شهود العيان لوحشية النظام إزاء شعب ناميبيا ، وخاصة فيما يسمى بالمنطقة الميدانية في شمالي ناميبيا ، حيث تواصل جنوب افريقيا الاحتفاظ بكثير من القواعد الامامية . فقد قتلت القوات العنصرية كثيرا من الناميبيين بوحشية فظّة لمخالفتهم المزعومة لنظم حظر التجول . واعتقل الكثيرون وعذبوا وشوهوا لمجرد الشك في أنهم ينتمون الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وقتل أطفال صغار وأمهاتهم في ديارهم التي اجتيحت عن عمد أو دكّتها نيران القوات العنصرية . وفي محاولة يائسة لإرهاب مؤيدي سوابو تقوم القوات العنصرية من وقت لآخر بعرض جثث الناميبيين في القرى تحذيرا للآخرين حتى يكفوا عن دعم سوابو .

وقد اضطهد قادة الكنيسة ورعاياها باسم الديمقراطية الغربية . ودمرت المدارس . ولم يتورع هؤلاء المجرمون السفاحون عن القيام بأي شيء من أجل الإبقاء على الامر الواقع . وقد اقترفت كل تلك الجرائم دفاعا عن نظام الفصل العنصري الآثم وباسم القيم الغربية . وافتقر الغرب بوجه عام الى الشجاعة التي تمليها قناعاته ليطالب بإحداث تغيير ايجابي في ناميبيا .

دعوني أطرح هذا السؤال : هل أصبح ضمير العالم خامدا فجأة بحيث أن محنة ملايين المقهورين من أبناء ناميبيا باتت لا تترك فيه أثرا يذكر ؟ هل بات العالم يترنح الآن تحت وطأة المآسي بحيث أصبحنا لا نستجيب إلا للنوازل المباشرة كالجفاف أو المجاعة أو الفيضان بينما تُترك أمة ، ترزح تحت نير الاستبداد العسكري والاجتماعي وتحت وطأة الإجحاف ، لتعاني كل تلك المعاناة عقدا إثر آخر ؟ لا بد أن هناك سببا لكل ذلك - وهذا السبب موجود بالفعل . فإذا نظرنا الى الحقيقة الفاضحة لحكومات تؤيد في الظاهر قرارات الامم المتحدة لكنها تسمح لاستثماراتها في جنوب افريقيا وناميبيا

بالاستمرار والازدهار ، نكون قد وقعنا على القدر الأكبر من الجواب على تساؤلنا . وإذا أدركنا نجاح دعاية جنوب افريقيا في الترويج لفكرة أن استغلال الثروة المعدنية لناميبيا أمر حيوي للغرب ، باتت الصورة أكثر وضوحا .

إن مسألة ما تمارسه جنوب افريقيا من تقويض الاستقرار كانت موضع دراسة تفصيلية من جانب مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . وفي هذا الإطار ، سعى مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي الى تحديد الخسائر التي يتحملها أعضاؤه . ولا تتضمن هذه الخسائر الكلفة المباشرة وحدها ، بل وتشمل أيضا انخفاض مردودات الصادرات والسياحة ، وتدهور الانتاج ، والكلفة الخاصة بمرافق اللاجئين ، والتكاليف المترتبة على أعمال المقاطعة والحظر التي تطبقها جنوب افريقيا ضد جيرانها . ومن الأمثلة على ذلك مقاطعة جنوب افريقيا المستمرة لمرفأ مابوتو عملا على حرمان موزامبيق من أحد مصادر الدخل .

وتسعى جنوب افريقيا الى تحقيق أهداف مماثلة عن طريق سياستها القائمة على العدوان وزعزعة الاستقرار . وتتضمن تلك الأهداف تقويض عمل مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي الذي يسعى الى تقليل اعتماد دوله الأعضاء على جنوب افريقيا . كما تتضمن جهودا ترمي إلى إهدار المكاسب التي حققتها افريقيا بعد تمتعها بالحرية على مدى العقود الأخيرة والى اعادة فرض سيطرة جنوب افريقيا الاقتصادية والسياسية على المنطقة . وتتضمن أيضا الوقوف في وجه اقامة دول ديمقراطية غير عنصرية يمكن أن تصبح قدوة تحتذى لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا . وتتضمن كذلك منع الدول المجاورة من توفير ملاذ للفارين من جنوب افريقيا وناميبيا . وتتضمن أخيرا - ويتسم ذلك بأهمية خاصة - ترويج الاسطورة القائلة بأن مقاومة الفصل العنصري واحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ظاهرة تدخل خارجي .

إن شعب جنوب افريقيا لن يرضى بشيء أقل من القضاء على الفصل العنصري وهو ينظر الى "الارتباط البناء" بوصفه تواطؤا يستهدف حماية المكاسب التجارية . إن التجانس السياسي الاقتصادي بين السود في جنوب افريقيا هو بالتحديد السبب الذي يجعل بريتوريا تصدر التشريعات لتقسيمهم الى عرقيات وجماعات سياسية زائفة .

فهل يجب علينا أن ننتظر ؟ وهل ننوي الانتظار حقا ؟ من الواضح أن الاجابة القاطعة هي "لا" . إلا أنه يجب تنبيه العالم لما يجري داخل حدودنا وخارجها . وبوسع الغرب أن يضع حدا لهذا العار .

وليعرف الجميع أن عزمنا على البقاء والنجاح قد عززته من حيث لا تدري جهود جنوب افريقيا الرامية الى تقويض استقرارنا . إننا لن نخضع للفاشمين . ولن نركع أمام الآلة العسكرية الضخمة . وإذا أحدقت الأخطار باقتصاداتنا فسنشد أحزمتنا ونلم شعثنا . إننا مصممون على ألا تصرفنا دولة ، ناهيكم عن كونها دولة عنصرية ، عن أن نوفر لكل أبناء شعبنا الحياة الكريمة التي هي حقهم الطبيعي . إن المستقبل مستقبل نضال لكنه نضال يبشر بالنصر في نهاية المطاف .

أود أن أكرر أن الفصل العنصري هو مصدر توتر الجنوب الافريقي وعدم استقراره . فهذا النظام البغيض الذي أمتد أيضا الى ناميبيا ، يضع الشعب الأسود في ناميبيا وجنوب افريقيا في منزلة المواطنين من الدرجة الثانية . وهو نظام جائر حرم بموجبه الشعب الأسود من كل حقوق الإنسان . فهؤلاء السود يعملون في ظروف قاسية جدا لإثراء البيض . وفيما يتعلق بالنظام العنصري فإن كل ما يعنيه هو وجود العمال السود لتوفير العمالة الرخيصة . ولا ينبغي أن تمنح لهم أي حقوق سياسية واقتصادية فهم يعيشون كالعبيد في مسقط رؤوسهم . يختارون - بموجب القانون - للتوطين في الاراضي البور القاحلة ، بينما يستولي المستوطنون البيض على الاراضي الخصبة . أن شعب ناميبيا لم يعان من الحرمان السياسي والاقتصادي الشخصي فقط ، بل أن موارده الطبيعية كانت ولا تزال تنهب بمعدل مثير للازعاج دون إيلاء أي اهتمام للاحتياجات الانمائية للاقليم .

إن الحالة في ناميبيا حرجة . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تجلس في الظل تنتظر بلا أمل حدوث تغيير من جانب جنوب افريقيا . إن نظام بريتوريا نظام وحشي ، يعيش على استغلال الغالبية السوداء وارهاب الدولة . وقد سعت البلدان الافريقية - في الماضي - لجعل افريقيا تنصاع لصوت العقل والمنطق لكن دون جدوى . لذا ، فإننا عندما نحث المجتمع الدولي على أن يتخذ تدابير عقابية ضد جنوب افريقيا ، كوسيلة لإنهاء الفصل العنصري وإنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، فهذا ليس لاننا لم ننظر في خيارات أخرى ، بل لإننا نعرف أن البديل عن الجزاءات في هذه المرحلة سيكون مردعا للغاية لا ينبغي التفكير فيه .

إن الوقت لم يفت بعد حتى نتصرف الامم المتحدة بحزم . ففيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، هناك بالفعل مخطط لإنهاء معاناة شعب ناميبيا . ونحن نشعر أنه يتعين على مجلس الأمن أن يؤكد دوره الرئيسي في تأمين وصول ناميبيا السريع الى استقلال وطني حقيقي . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي على كل الدول الأعضاء أن تقدم تأييدها وتعاونها غير المشروطين للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الرامية الى التوصل

الى وقف اطلاق النار بين سوابو وجنوب افريقيا وخاصة وزع فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية . فلنعمل سويا حتى يمكن لسكان ناميبيا أن يمارسوا حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وهذه هي مسؤوليتنا الرسمية . ونحن في منظمة الوحدة الافريقية على استعداد للاسهام بكل ما هو ضروري لتحقيق هذا الغرض النبيل . وافريقيا مستعدة لذلك .

السيد تانيغوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذ نجتمع في قاعة الجمعية هذه لنبحث مرة أخرى مسألة ناميبيا المأسوية التي طال أمدها ، فإن الميل نحو الوقوع فريسة لمشاعر اليأس والاحباط كبير حقا . فبعد مرور إحدى وعشرين سنة على إنهاء الجمعية العامة لولاية جنوب افريقيا على الاقليم ما زال شعب ناميبيا محروما من حقه في تقرير المصير . ولا تزال جنوب افريقيا تواصل قبضتها القوية على الأرض وشعبها ، صامة آذانها عن صوت الرأي العام العالمي .

إن أحد المقاصد الرئيسية لتجمعنا هنا اليوم هو - على ما أعتقد - حمل جنوب افريقيا على الاعتقاد بأن المجتمع الدولي الآن أبعد ما يكون عن الاستسلام لاحتلالها غير الشرعي للاقليم وإنه متحد ولن يردعه رادع في قتاله من أجل استقلال ناميبيا .

لقد عمل المجتمع الدولي - على مر السنين - بلا توقف لتسوية هذه المسألة . ففي الامم المتحدة اتخذ مجلس الامن والجمعية العامة عددا من القرارات . كما أن الامين العام بذل جهودا دؤوبة لحل هذه المشكلة . وقد كرست دول خط المواجهة وفريق الاتصال الكثير من الوقت والصبر والطاقة في جهد يرمي الى تهيئة الظروف التي تستحث جنوب افريقيا على الانسحاب من الاقليم . وعلاوة على ذلك ، فإن بلداننا عديدة من بينها بلادي ذاتها ، قد مارست ضغطا على جنوب افريقيا بشتى السبل .

وبالرغم من أن هذه الجهود لم تحقق بعد هدفها النهائي وهو استقلال ناميبيا ، فمن الخطأ أن نستخلص أن هذه الجهود قد ضاعت سدى . إذ أن من بين أهم ثمارها وأكثرها قيمة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يوفر الإطار الوحيد المقبول عالميا للانتقال السلمي الى الاستقلال .

ومما يذكر أن حكومة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على حد سواء ، قد أعلنتا قبولهما لخطة التسوية التي أقرها القرار آنف الذكر . لكن جنوب افريقيا ، في الوقت الذي تدّعي فيه استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي ، تقوم في الواقع ، بالعمل على الحيلولة دون تنفيذ القرار . فعلى سبيل المثال ، قامت جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ، بتشكيل ما تطلق عليه حكومة مؤقتة في ناميبيا ، انتهاكا لأحكام القرار الواضحة . وهذه الحكومة المؤقتة المزعومة ليست إلا خدعة لتجاوز خطة الامم المتحدة ، وزيادة تأخير التسوية السلمية . واليابان تعتبر تلك الحكومة باطلة ولاغية .

إن إصرار جنوب افريقيا الصلف على مسألة الربط لهو مثال أخر على ذلك . فكما أوضح الأمين العام السيد بيريز دي كوييار في تقريره الاخير المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، ان جنوب افريقيا بإصرارها على هذا الشرط المسبق عرقلت :

"المحاولات المتتالية المبذولة خلال السنوات الاخيرة من أجل اتمام ترتيبات اقامة فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، حتى يبدأ تنفيذ خطة الامم المتحدة" . (S/19234 ، الفقرة ٣٥)

وعلاوة على ذلك ، تواصل جنوب افريقيا زيادة هجماتها المسلحة ضد البلدان المجاورة ، مما يؤدي الى زعزعة الحالة في المنطقة بأسرها ، وجعل امكانية تسوية المسألة الناميبية بعيدة المنال .

إن اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء التردي المستمر للحالة في ناميبيا ، وتدين - بوجه خاص - القبض على زعماء سوابو الخمسة ، والتدابير القمعية التي تتخذها جنوب افريقيا ضد الطلبة ومنظمات العمال منذ آب/أغسطس الماضي .

إن موقف اليابان بشأن هذه المسألة راسخ . فاستقلال ناميبيا ينبغي أن يتحقق وفقا لرغبات سكانها التي يتم الإعراب عنها عن طريق انتخابات حرة ، تجرى تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة . ونحن نؤيد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تأييدا راسخا ولن نألو جهدا من أجل تنفيذه .

وبناء على ذلك ، اتخذت اليابان تدابير مشددة لحث جنوب افريقيا على سحب قواتها من ناميبيا والتخلي عن سياستها العنصرية القائمة على الفصل العنصري . ولتبرهن اليابان على عدم قبولها لاحتلال جنوب افريقيا للاقليم بصورة غير قانونية ، امتنعت عن اتخاذ أي إجراء من شانه أن يعترف بالحالة الراهنة في ناميبيا ، مثل تقديم المنح والقروض والمساعدة التقنية مهما كان نوعها الى رعايا جنوب افريقيا المتواجدين في ناميبيا . كما أنها تحظر على المواطنين اليابانيين أو الشركات اليابانية ، الواقعة تحت ولايتها القانونية ، الاستثمار المباشر في جنوب افريقيا وناميبيا .

ومن جهة أخرى ، تقدم اليابان منذ مدة طويلة مساعدات الى شعب ناميبيا من خلال الإسهام في الصناديق والبرامج المخصصة للشؤون الإنسانية والثقافية ، التي تديرها الامم المتحدة ، بما في ذلك معهد الامم المتحدة لناميبيا . وستواصل تقديم هذه المساعدة طالما دعت الحاجة اليها .

وعندما يشكل فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال ، فإن اليابان ستوفر المساعدة على شكل اسهامات مالية وبشرية . ومتى تحقق استقلال ناميبيا ، فإن اليابان تتطلع الى تقديم تعاون اقتصادي وتقني على صعيد ثنائي ، لمساعدة جهود ناميبيا في بناء دولتها .

لهذه الاسباب ، وكتعبير عن التأييد غير المتحفظ لقضية استقلال ناميبيا ، صوتت اليابان لصالح قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ، الذي اعتمد في ٣٠ تشرين الاول/ اكتوبر من هذا العام . إن فحوى القرار تفويض الامين العام مواصلة السعي لترتيب وقف لإطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ليتسنى وزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا .

إن اليابان تشيد بجهود الامين العام الماضية وتقدم له تاييدها التام في اضطلاعه بمهمته الجديدة الهامة .

وكما قلت في بداية بياني ، إن شعوب العالم متحدة في الدعوة من أجل استقلال ناميبيا ؛ وإن أصواتها تتعالى أكثر فأكثر بمرور كل يوم . وينبغي أن يكون واضحا لجنوب افريقيا أن المجتمع الدولي لن يقبل بمراوغات بريتوريا وحججها الفارغة ، وانه سيسعى بثبات الى تحقيق هدفه . ولهذا ، فإن اليابان تطالب جنوب افريقيا ثانية بالتعاون مع الجهود الدولية لتسوية المسالة دون مزيد من التاخير ، وذلك ليتسنى لناميبيا أن تحتل مكانها اللائق في المجتمع الدولي ، بوصفها دولة مستقلة .

السيد رابيتافيكا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تنظر الجمعية العامة ثانية مسالة ناميبيا في فترة ينصب فيها اهتمام خاص على جهود المجتمع الدولي لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وفي الواقع ، فإن هذه المناقشة تدور في وقت تلوح فيه بارقة أمل في الافق ، باعتماد مجلس الامن في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، الذي يأذن للامين العام :

"الشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية" . (قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ، الفقرة ٥)

وفي رأينا ، لم يكن اعتماد القرار محض صدفة . وإنما كان نتيجة ضغوط مارسها المجتمع الدولي على مجلس الامن ليتصدى أخيرا لتحدي جنوب افريقيا المتغطرس لسلطة المجلس ومصداقية منظمتنا . كم عدد القرارات التي اعتمدت ، وكم عدد الاعلانات التي صدرت عن شتى الهيئات الدولية بخصوص مسالة ناميبيا منذ أن اعتمد مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ سأشير فقط الى أحدثها : القرار دإ - ١/١٤ ، الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لناميبيا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ؛ وإعلان لواندا وبرنامج عملها الذي اعتمد في جلسات مجلس الامم المتحدة لناميبيا العامة الاستثنائية التي عقدت في لواندا في الفترة ١٩ - ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ ؛ وإعلان الاجتماع الوزاري لمجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي انعقد في نيويورك في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ؛ وبالطبع ، القرارات والاعلانات التي اعتمدتها منظمة الوحدة

الافريقية وبلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والدول الاعضاء في الكمنولث . إن ذلك الضغط المتضافر من جانب المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وجهود الامين العام الدؤوبة لضمان التوصل الى حل نهائي ودائم لمسالة ناميبيا قد أتت أُكلها ، مُمَهِّدة الطريق ، من جهة ، الى احتمال التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار ، بوصفه مرحلة أولى في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا ، من جهة ثانية .

إن اعتماد مجلس الامن للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) أعطى قوة دفع جديدة للجهود المبذولة لاستعادة حقوق الشعب الناميبي غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال ، من خلال انتخابات نزيهة وحرة تحت اشراف الامم المتحدة . وفي الحقيقة ، وكما شدد الامين العام في آخر تقريرين رفعهما الى مجلس الامن بشأن هذه المسالة ، فإن جميع الظروف اللازمة لتنفيذ خطة الامم المتحدة قد استكملت عندما وافقت جميع الاطراف المعنية على قبول نظام التمثيل النسبي في الانتخابات التي توخاها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إننا لن نشعر بالارتياح ما لم نحصل على تأكيد من جنوب افريقيا بأنها ستتعاون طوعا مع منظمتنا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بسرعة . وللأسف ، فإن الامر ليس كذلك . فقد عودنا ذلك النظام العنصري على اللجوء الى الحيل السياسية وأساليب التأخير المستمرة التي تستهدف إبقاء ناميبيا في قبضته . إن تجارب السنوات الاخيرة المريرة أظهرت بوضوح أنه لا ينبغي لنا أن نركن الى التفاؤل أو الامل عندما نتعامل مع مؤيدي الفصل العنصري . فمنذ مدة طويلة وجنوب افريقيا تلتمس كل وسيلة ممكنة لتجنب تطبيق خطة الامم المتحدة لناميبيا .

وفي الحقيقة ، فإن جميع مناورات جنوب افريقيا الخداعية ، التي تستهدف تأخير منح الاستقلال لناميبيا ، ما هي إلا عناصر في الاستراتيجية الشاملة التي تنتهجها جنوب افريقيا ، والتي تستهدف إطالة سيطرة البيض في جنوب افريقيا . ولتحقيق ذلك الهدف وضمان استمرار نهب موارد ناميبيا البشرية والطبيعية الوفيرة على هذا النحو المخزي ، فإن النظام العنصري يريد أن يخلق حزاما أمنيا حول حدوده .

إن نظام جنوب افريقيا بانتهاجه لهذه السياسة بدعوى الدفاع عن الحضارة في مواجهة خطر الشيوعية والجاهلية الشيوعية المزعومة والدفاع عن المصالح الاجنبية ذات الانشطة غير المشروعة في ناميبيا إنما يستفيد من تواطؤ بعض البلدان وتشجيع بعض الدوائر . وإلا فكيف يمكننا أن نفسّر إصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في أنغولا ؟ وكيف يمكن أن نفهم إصرار نظام بريتوريا على فرض ما يسمى بتسويات داخلية على ناميبيا ؟ وأخيراً كيف يمكن أن نبرر أيضاً سياسته العدوانية ضد دول خط المواجهة ؟

إن الادعاء بأن وجود قوات عسكرية في بلد ليست لجنوب افريقيا حدود مشتركة معه يمثل تهديدا لأمنها محض وهم . إن التفوه بهذا الرأي بمثابة قبول بالاحتلال غير الشرعي لإقليم ناميبيا الدولي من جانب جنوب افريقيا ، وتصديق مثل هذه الفرضية بمرتبة قبول احتلالها غير الشرعي . إن المجتمع الدولي لم تخدعه تلك الاستراتيجية التي ترمي إلى تحويل الانتباه عن القضايا الحقيقية . إن مجلس الامن رفض نظرية الربط هذه في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) :

"بوصف ذلك أمراً لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من مقررات مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥)" .

وأخيرا ، يجب أن نشدد في هذا الصدد أنه لا يوجد في حقيقة الامر إلا ثلاثة أطراف في الصراع القائم في ناميبيا وهي الشعب الناميبي ممثلاً بممثله الحقيقي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ونظام بريتوريا المحتل والامم المتحدة ممثلة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا السلطة الشرعية الوحيدة القائمة بإدارة الإقليم ريثما يتحقق استقلاله .

ولكن من المؤسف أنه على الرغم من الاستنكار الاجماعي للدول الاعضاء في المنظمة فيما يتعلق بهذه القضية يصر البعض على إيلاء الأولوية لمصالحهم الاستراتيجية والأيديولوجية أو يسمحون بإقحامها في قضية تتعلق بإنهاء الاستعمار . وفي رأينا أن

وجود القوات الكوبية في أنغولا هو نتيجة لاتفاق سيادي بين دولتين مستقلتين وأن تدخل دولة ثالثة في هذا الأمر يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي وقواعده .

إن جميع المحاولات التي يبذلها النظام العنصري لتدعيم نتائج سياسته القائمة على فرض الأمر الواقع تنفذ جنباً إلى جنب مع جهوده لإقامة مؤسسات عميلة طيّعة لخدمة مصالحه في ناميبيا . ففي عام ١٩٧٨ شهدنا إجراء الانتخابات المزعومة التي أعلن قرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) أنها باطلة ولاغية ؛ وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ نُصّبت حكومة مؤقتة مزعومة في ويندهوك - وقد أدان مجلس الأمن هذا العمل أيضا في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) ؛ وفي الوقت الراهن يخصص نظام بريتوريا موارد مالية ضخمة لإبقاء ما يسمى بالمكاتب الإعلامية الخاصة بناميبيا في شتى البلدان الغربية بغية تحقيق هدف واحد وهو شن حملات الافتراء ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) موجهة إلى الرأي العام في هذه البلدان .

إن وفدي يؤيد وجهة النظر التي أعرب عنها السيد شيو بن غوريراب وزير خارجية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في مجلس الأمن تأييدا كاملا حين قال في ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٧ :

"وليست نوايا بريتوريا وخداعها السياسي من الأمور التي تثير الاستنكار ، ولكن ما يثير الاستنكار أن بعض البلدان الغربية ووسائل إعلامها ، بدلا من أن ترفض هذه المؤامرات الزائفة ، فإنها تنظر إليها باعتبارها خيارات سياسية سليمة ، والنتيجة أن هذه الالاعيب الفارغة التي ينظر إليها باعتبارها تطورات هامة ، تسهم في المزيد من الإبطاء في تحقيق استقلالنا" .

(S/PV.2740 ، ص ٤٣)

والعنصر الثالث في تكتيكات جنوب افريقيا التعويقية هو السياسة التي تنتهجها بزعزعة استقرار دول خط المواجهة بغية أن تخضع لإرادتها وتوقف دعمها للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . إن جنوب افريقيا تقترف المزيد من أعمال العدوان والارهاب الصادر عن الدولة والتخريب السياسي والابتزاز الاقتصادي ضد تلك

الدول وهي تستخدم إقليم ناميبيا الدولي لهذا الغرض . والنظام العنصري يجند العصابات والمرتزقة ويدربهم ويمولهم لشن غاراته العسكرية على هذه البلدان .

وفي يوم السبت الماضي ٣١ تشرين الأول/اكتوبر على أكثر تقدير وهو اليوم الذي تلى اتخاذ مجلس الامن للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) هاجمت القوات المسلحة العنصرية قرية في جنوبي أنغولا وقتلت حوالي ١٥٠ من مقاتلي سوابو . وهذا الهجوم الاخير نموذج أصيل لأعمال العدوان التي يدبرها نظام بريتوريا بغية تحويل انتباه المجتمع الدولي . إلا أن عمليات الاعتقال التعسفية والتعذيب والارهاب وجهوده لتشويه سوابو وتحطيمها ستظل قائمة .

إن الشعب الناميبي ضحية لواحد من أشد أشكال الاستغلال الاستعماري وحشية وقسوة إلا أنه على الرغم من كل هذا فإن هذا الشعب يتمسك بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ظل ناميبيا موحدة . إن اصرار هذا الشعب الذي يقاسي الأمرّين وبسالته ينبغي أن يحظيا بالتأييد عن طريق اتخاذ إجراءات دولية إضافية . وما يسمى بالمسألة الإقليمية في هذا الصدد لا ينبغي النظر فيه خارج إطار استقلال ناميبيا ، ووقف أعمال زعزعة الاستقرار التي تقترفها جنوب افريقيا ، والغاء نظام الفصل العنصري البغيض لأن الخطر الذي يمثله هذا النظام العنصري على السلم والأمن الدوليين والاقليميين حقيقة يومية بلا ريب .

إن اتخاذ مجلس الامن للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) يجيء في وقت يحتفل فيه مجلس الامم المتحدة لناميبيا السلطة الشرعية الوحيدة القائمة بإدارة الإقليم ريثما يتحقق استقلاله بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه . ويحدونا الامل في أن يكون بوسع مجلس الامن إرغام جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا بغية تمكين مجلس الامم المتحدة لناميبيا من الاضطلاع بولايته .

إلا أنه في أعقاب الغارة الاخيرة التي شنتها جنوب افريقيا على أنغولا ومناطق سوابو فإن شكوكنا لم تتبدد . وفي هذا الصدد وجه وزير خارجية مدغشقر السيد جان بيمانانجارا رسالة إلى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة أكد فيها من جديد :

"ولا يؤدي الى السلم والعدل إلا احترام حق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير والسيادة التي هي حقوق الشعوب المشروعة . وإن مدغشقر لا تزال تشعر أن جدية وصدق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن أفضل الطرق لكفالة استعادة شعب ناميبيا حقوقه الاساسية . وستقف جمهورية مدغشقر الديمقراطية الى جانب الشعب المناضل من أجل تحرره . ونحن نقدم من منطلق مشاعرنا الخاصة تأكيداتنا بالمؤازرة الكاملة والتضامن الصلب الى الشعب الشقيق في ناميبيا والى سوابو" .

ويود وفدي في الختام أن يثني على رئيس وأعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا لجهودهم من أجل كفالة التنفيذ السريع والكامل وغير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) والتعبئة الفعالة للرأي العام الدولي ، باعتبار ذلك هدفا منطقيا .

السيد مثني علي (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، تمثل قضية ناميبيا أحد أبرز إهتمامات المجتمع الدولي وتشكل مسؤولية خاصة للأمم المتحدة ، إذ انه برغم التقدم الهائل الذي أحرز حتى الآن في عملية تصفية الاستعمار فما زالت هذه القضية تمثل العقبة الرئيسية أمام اكتمال عملية تصفية الاستعمار في الاقاليم التي ما زالت ترزح تحت الحكم الاستعماري . وما زال شعب ناميبيا يعاني من استعمار جنوب افريقيا ، فلم يستطع هذا الشعب ممارسة حقه في الاستقلال وصنع حياته الخاصة به . لقد استمعنا في اللجنة الرابعة مجددا الى البيانات التي قدمت أمام اللجنة من خلال طلبات الاستماع للمنظمات والافراد ، وأكدت كل الانباء الواردة من ناميبيا حقيقة تدهور الاوضاع التي تعكس سوء الحالة التي يعاني منها شعب ناميبيا نتيجة للقمع المتزايد الذي تمارسه قوات الاحتلال التابعة لنظام جنوب افريقيا . ولكن للاسف فبالرغم من كل ما نلمسه وبالرغم من القرارات المتكررة التي اتخذها مجلس الامن ، وكذا الجمعية العامة والجهود المتواصلة المبذولة من قبل الامين العام ، فالوقائع تبين لنا أن مسالة ناميبيا وهي مسالة تتصل أساسا بممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها ما زالت دون حل ، وما زال العنصريون يواصلون احتلالهم غير المشروع لناميبيا

مستمرين في رفضهم المتعنت لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويتابع المجتمع الدولي وبقلق شديد الحالة في ناميبيا ولا يزال ينظر الى إمكانية تغيير مجرى الأمور هناك . وفي نفس الوقت يعرب من خلال قرارات كثيرة اتخذتها الأمم المتحدة وبيانات أصدرتها محافل أخرى ، عن رأي مفاده أنه يجب ألا يكون هناك مزيد من الإبطاء في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بعد مرور ١٠ سنوات على اتخاذه من قبل مجلس الأمن ، الذي حدد بوضوح العناصر الضرورية لاستقلال ناميبيا ولم يبق أي بديل سوى التنفيذ الفوري لذلك القرار ، وذلك كما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ . ومن الواضح أن العقبة الوحيدة التي تعترض استقلال ناميبيا هي الموقف المتعنت لذلك النظام العنصري في بريتوريا الذي يعوق شعب ناميبيا عن ممارسة حقه في الحرية والاستقلال ، معتمدا في ذلك على دعم الولايات المتحدة الأمريكية وحمايتها وتواطؤها مع بعض الدول الغربية واسرائيل لمواصلة احتلال أراضي ناميبيا والاشتراك مع النظام العنصري في استغلال موارد هذا الاقليم .

ويطالب المجتمع الدولي تلك الدول بالكف عن دعمها للنظام الاستعماري العنصري ويشدد على عزل هذا النظام وتطبيق عقوبات شاملة والزامية عليه تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت يدعو الى تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة للنضال البطولي لشعب ناميبيا ليتمكن من انتزاع استقلاله وتقرير مصيره .

ولم تقتصر الممارسات العدوانية لحكومة بريتوريا على ناميبيا بل امتدت الى الدول المجاورة لتمارس ارهاب الدولة ضدها وخاصة جمهورية أنغولا الشعبية وهذا يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وتحديا للمجتمع الدولي .

إننا في اليمن الديمقراطية نحيي صمود شعوب ودول المواجهة الافريقية وبشكل خاص نحيي وباعتزاز نضال شعب ناميبيا ونؤكد تضامننا الكامل معه ومع قيادته الشرعية والوحيدة منظمة سوابو في نضالها البطولي .

وتؤيد بلادي وبشبات ممارسة الشعب الناميبي في أسرع وقت ممكن لحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وذلك وفقا لما نادي به إعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة وتدعو الى الانسحاب الفوري والكامل لقوات جنوب افريقيا وادارتها من ناميبيا ، ونقل السلطة بالكامل الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي تعترف بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي ، وترفض بلادي أي ربط لاستقلال ناميبيا بقضايا تهم دولا أخرى مستقلة وذات سيادة ، لان مثل هذه المحاولات ذرائع تهدف الى المماطلة وعرقلة استقلال ناميبيا وتعرض مسؤولية الامم المتحدة تجاه هذا الاقليم وسلطة مجلس الامن للتشكيك وعدم المصداقية . كما ترفض بلادي سياسة (الارتباط البناء) التي تشجع نظام جنوب افريقيا العنصري على مواصلة احتلاله غير المشروع لناميبيا .

لقد ذهبت ادراج الرياح كل محاولات تمكين مجلس الامن من تحمل مسؤولياته التاريخية تجاه الشعب الناميبي وإرغام نظام بريتوريا على الالتزام بالارادة الدولية واحترام رغبات المجتمع الدولي وذلك بسبب موقف الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة اللتين منعتا مجلس الامن حتى الآن من العمل بصورة فعالة وحالتا دون الوصول الى تقدم ملموس في سبيل حل عادل لمسالة ناميبيا ، وهؤلاء بما يقومون به فانهم يشاركون في ادامة الاحتلال والفصل العنصري في ناميبيا وجنوب افريقيا ويصبحون طرفا في تحدي قرارات الامم المتحدة وجهود المجتمع الدولي السلمية .

وإننا إذ نعرب عن تقديرنا للروح السلمية والخطوة الشجاعة لمنظمة سوابو ، نثني على حكمتها لما تبديه من استعداد للحوار والتفاوض واحترام اتفاق وقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا لتيسير تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نعرب عن ترحيبنا بالقرار ٦٠١ (١٩٨٧) الصادر مؤخرا عن مجلس الامن والذي يشكل خطوة عملية بهذا الاتجاه .

وإننا لعلى ثقة من أن الارادة الوطنية وصلابة شعوب الجنوب الافريقي وفي مقدمتها الشعب الناميبي لا يمكن قهرها بآلة الحرب العسكرية العنصرية وذلك ما اثبته تاريخ كفاح الشعوب المناضلة من أجل حقها في الحرية والتقدم . وإن النصر سوف يكون حليفها .

السيد تاناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مشكلة ناميبيا من بين أقدم البنود المدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة . وقد نوقشت باستمرار في كل دورة من دورات الجمعية العامة . ونظر مجلس الامن ، بدوره في المسألة كل عام تقريبا . وعقدت الجمعية العامة ثلاث دورات استثنائية كرست لدراسة هذه المسألة . ومع ذلك ، ورغما من القرارات ومطالبات الجمعية العامة ومجلس الامن المتكررة ، ورغما من الجهود التي بذلت لإيجاد حل سياسي ، استمرت جنوب افريقيا ، تحديا للامم المتحدة والمجتمع الدولي ، ومنتهكة انتهاكا صارخا للقانون الدولي ، في احتلالها غير المشروع لناميبيا .

إن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي والاستعماري المستمر لناميبيا وعسكرة الإقليم ، وسحق النضال من أجل التحرر كما عرفته الجمعية العامة ، تمثل تحديا صريحا للامم المتحدة التي أنهت منذ عشرين سنة انتداب جنوب افريقيا على هذا الإقليم ، واضطلعت بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا الى ان تحصل على استقلالها .

وبعد جهود كبيرة اعتمدت المنظمة خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وهي الخطة التي تدعو الى إجراء انتخابات حرة ومنصفة تحت الرعاية والرقابة الدوليتين .

إن توافق الآراء الذي يتناول كل الجوانب الاساسية لاستقلال ناميبيا ، قد تأكد مجددا في سلسلة الاجتماعات التي عقدها مؤخرا مجلس الامن بشأن ناميبيا ، مع الاخذ في الاعتبار لكل المسائل المتعلقة بخطة الامم المتحدة لناميبيا . ولكن ، بالرغم من الجهود التي بذلت للتغلب على العقبات التي تعيق تنفيذ خطة الامم المتحدة ، فلا يزال استقلال ناميبيا متعذرا نظرا للعناد الذي تبديه جنوب افريقيا .

إن إصرار جنوب افريقيا على رفض احترام قرارات الامم المتحدة ، وبصفة خاصة الاليات التي قصدت بها إدامة احتلالها لناميبيا ، قد أثار مشاعر القلق العميق لدى المجتمع الدولي بأسره ، وقد رفض المجتمع الدولي وأدان كل تكتيكات جنوب افريقيا للتأخير والتأجيل ، ومطالباتها المستحيلة بما يسمى الربط ، والعوامل غير الجوهرية الاخرى التي تتعارض تماما مع بنود قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن تعزيز احتلال النظام غير الشرعي لناميبيا ، ومحاولات فرض ما يسمى بالحلول الداخلية والحكومة المؤقتة على ناميبيا ، واستمرار استخدام أراضي ناميبيا كقاعدة لشن أعمال عدوانية وزعزعة استقرار ضد البلدان الافريقية المجاورة المستقلة ، يمثل جميعها تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ويثبت ان نظام بريتوريا العنصري غير مستعد للسماح لشعب ناميبيا بأن يمارس حقه في تقرير المصير تمشيا مع مطالبات المجتمع الدولي .

ونحن ملتزمون بان نحيط علما برد فعل المجتمع الدولي ، والتدابير المتزايدة الالحاح التي اتخذت لتعزيز العمل من أجل استقلال ناميبيا ، ولوضع حد لاعمال جنوب افريقيا العدوانية وغيرها من الانشطة ، وفي الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، طالب الوزراء مجلس الامن أن يحدد ، على وجه السرعة ، موعدا أقصى لتنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، واتخاذ قرار لتطبيق العقوبات الشاملة الإلزامية وفقا للفصل السابع من الميثاق إذا ما استمرت جنوب افريقيا في معارضة هذا الطلب الصريح . وقد تأكدت هذه الارادة من جديد وبوضوح في الاجتماع الذي عقده مجلس الامن في الاسبوع الماضي .

ونحن نؤيد تمام التأييد قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ، كما أننا مقتنعون بأن المهمة التي عهد بها الى الامين العام تشكل جزءا من الخطوات الضرورية التي يجب اتخاذها للتنفيذ السريع لخطة الامم المتحدة لناميبيا .

والحقيقة أنه قد حان الوقت لأن ينهج المجتمع الدولي والامم المتحدة هذا السبيل . وقد أظهرت مداولات مجلس الامن تعاظم قلق الدول للتأخر في تحقيق استقلال ناميبيا ، مما يؤثر في هيبة وفاعلية الامم المتحدة . ومن الضروري أكثر من ذي قبل تعزيز سلطة الامم المتحدة ، وقدرتها على تأمين السلم والاستقرار والأمن والتعاون الدولي .

لقد أصبح من الضروري اتخاذ تدابير حاسمة وجذرية وفورية لوضع حد لهيمنة جنوب افريقيا الاستعمارية غير الشرعية على ناميبيا ، على نحو ما شدد عليه وفد رومانيا مرارا وتكرارا في كلماته أمام هذه الجمعية .

وكما حدث في الماضي ، تعبر جمهورية رومانيا الاشتراكية مرة أخرى عن تضامنها دون تحفظ مع نضال الشعوب الافريقية الذي تخوضه من أجل القضاء على الاستعمار ، والدفاع عن استقلالها الوطني وتعزيزه وتأمين تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بكل حرية . وفي هذا السياق ، تقف رومانيا في صلابة ضد أنشطة جنوب افريقيا كلها الرامية الى إدامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وخنق النضال العادل الذي يشنه الشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الشرعي ، وهو النضال من أجل تحقيق ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وأن يقرر في حرية مستقبله ، حتى تحل مشكلة ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتطالب جمهورية رومانيا الاشتراكية وشعب رومانيا بأن تنهي جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعي لناميبيا إنهاء فوريا ، وأن تضع حدا لمناوراتها في الإقليم لتسمح للشعب الناميبي بأن يمارس بالكامل وفي حرية حقه الشرعي في أن يعيش في ناميبيا حرة وموحدة ، وآمنة من كل تدخل أجنبي .

وموقف رومانيا ، المتمثل في تأييد قضية الشعب الناميبي ، وإظهار تضامنها مع نضاله البطولي من أجل أن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وأن يعيش حرا على أرضه ، يدعو الى الدعم السياسي والدبلوماسي والادبي والمادي للشعب الناميبي ، وقد أكد هذا الموقف من جديد وبكل وضوح ممكن الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو عندما صرح مؤخرا :

"اننا نؤيد بفعالية استقلال ناميبيا ، ومن ثم فإننا نؤيد تأييدا كاملا نضال سوابو . ونؤيد وضع حد لسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وندرك انه لا بد من وضع حد لتدخل جنوب افريقيا في الشؤون الداخلية لبلدان الجنوب الافريقي ، وبوجه عام اننا نؤيد تأييدا كاملا الشعوب الافريقية في نضالها الذي تخوضه لتعزيز استقلالها وتأمين تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ."

وتدين حكومة جمهورية رومانيا الاشتراكية بكل قوة الاعمال العدوانية التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، وغيرها من البلدان الافريقية المستقلة . وتكشف مثل هذه الاعمال عن الطبيعة العدوانية لنظام الفصل

العنصري ، الذي تسبب هجماته المتكررة ، وأعماله الاستفزازية المستمرة ضد الدول المستقلة المجاورة في التدهور الواضح في الموقف في الجنوب الافريقي ، وزيادة حدة التوتر ، واستفحال الصراع في الإقليم ، وكل هذا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في الاقليم وفي العالم بأسره .

وتطالب حكومة رومانيا بوضع حد لانتهاكات جنوب افريقيا لسيادة واستقلال تلك البلدان ، وكل أعمال العدوان والعمليات الاستفزازية غير المسؤولة التي تتعرض لها الدول الافريقية .

وبهذه الروح يعلن الوفد الروماني ، محتذيا مثال البلدان الافريقية ، وبلدان عدم الانحياز الاخرى ، والبلدان الاشتراكية ، وكل الدول التي تتمسك بمبادئ الميثاق النبيلة ، ومقتنعا بمسؤولية الامم المتحدة إزاء ناميبيا ، عن عزمه على النهوض بعملية حصول الشعب الناميبي على استقلاله ، ليعيش في بلد حر موحد ذي سيادة ، وتمكين ناميبيا من أن تتخذ مكانها الصحيح بين الامم الحرة . والإسهام في جهود المجتمع الدولي الرامية الى تحقيق السلم والتفاهم والتعاون من أجل التوصل الى عالم أفضل وأكثر عدلا .

ونحن نحيط علما مع الارتياح بالبيان الذي أدلت به المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأعربت فيه عن استعدادها لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع جنوب افريقيا والتعاون في هذا الصدد مع الامين العام . ومن الضروري أن تقوم الامم المتحدة والمجتمع الدولي باتخاذ اجراء حاسم لإجبار جنوب افريقيا على الامتثال الفوري لاحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يمثل الاساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية المشكلة الناميبية بالوسائل السلمية .

وختاما ، أود أن أضيف أن وفد رومانيا يؤيد تمام التأييد مشروع القرار المقترح من مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

السيد تانتيمسابيا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تأييد وفد بلد القوي لقرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذ في الاسبوع الماضي . ويرحب وفد بلدي بوجه خاص بما قرره المجلس بأن

"يأذن للامين العام بالشروع في الترتيب لوقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات الإدارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية" .

إن الاجتماع الاخير لمجلس الامن للنظر في مصير ناميبيا دليل على الاهتمام المستمر الذي يبديه المجتمع الدولي بناميبيا التي لا تزال تحت الاحتلال الاستعماري غير الشرعي من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا . فمنذ إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضع ذلك الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة في عام ١٩٦٦ ، والمجتمع الدولي يبحث عن السبل والوسائل السلمية التي تؤدي الى منح الاستقلال لشعب ناميبيا ، ولكن دون جدوى نتيجة لتشدد نظام بريتوريا .

ويتعين علينا أن نأتي المرة تلو المرة لبحث مشكلة ناميبيا ، لا لان الحقوق والمبادئ الاساسية تتعرض للخطر فحسب ، بل أيضا بسبب خطر تصعيد العنف الكامن في تلك المشكلة ، نظرا لان احتلال ناميبيا غير الشرعي والمستمر من جانب جنوب افريقيا يشكل خرقا للسلم والامن الدوليين وانتهاكا لميثاق الامم المتحدة .

إن الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ذاته ، الذي يود وفد بلدي أن يشيد به ، واصل جهوده الرامية الى مساندة القضية الناميبية من خلال مساعيه الحميدة مع حكومة جنوب افريقيا لتحقيق وقف مبكر لإطلاق النار ولتنفيذ خطة الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا .

إن سياسة تايلند فيما يتعلق بقيام بلد ما بشن عدوان مسلح على بلد آخر واحتلاله له ، وكذلك فيما يتعلق بضرورة الاحترام الدقيق لسيادة كل دولة واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحق شعبها في تقرير المصير أمر معروف تماما للجميع . وموقف تايلند تجاه مسألة ناميبيا واضح وثابت . وتعلق تايلند أهمية كبيرة على مسألة ناميبيا ، وتؤيد تمام التأييد الشعب الناميبي في نضاله العادل ضد نظام الفصل العنصري في بريتوريا من أجل استعادة حريته واستقلاله . لقد انضممنا الى المجتمع الدولي في إدانة احتلال ناميبيا المستمر وغير الشرعي من جانب نظام بريتوريا بأقوى العبارات ، وأيدنا دون تحفظ جهود الامم المتحدة الرامية الى تحقيق الانسحاب الكامل لوجود بريتوريا غير الشرعي ، وكفالة حق شعب ناميبيا في تقرير المصير الحقيقي في ظل الحرية والاستقلال لناميبيا الموحدة التي تتمتع بحقوق السيادة الكاملة على مواردها الوطنية طبقا لقرارات ومقررات الامم المتحدة ذات الصلة ، خاصة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولدى افتتاحه لاجتماعات مجلس الامم المتحدة لناميبيا في بانكوك في شهر أيار/مايو ١٩٨٤ ، قال الجنرال بديم تنسولا نوندا رئيس وزراء تايلند في كلمته الافتتاحية ان حجر العثرة الرئيسي الذي يحول دون تحقيق استقلال ناميبيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية يتمثل في احتلال جنوب افريقيا المستمر وغير القانوني لذلك البلد . وكرر سعادته تأييد تايلند التام لقضية ناميبيا وللنضال المشروع الذي يخوضه شعبها الذي تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وفي رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بمناسبة الاجتماع الرسمي الذي عقد احتفالا بيوم ناميبيا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، قال سعادة رئيس وزراء تايلند مرة اخرى في جملة امور :

"اليوم تنضم تايلند الى المجتمع الدولي في الاحتفال بيوم ناميبيا ، وتؤكد رسميا من جديد تضامنها الراسخ مع شعب ناميبيا في نضاله العادل من أجل الحرية والاستقلال تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي" .

ويود وفد بلدي أن يقول مرة أخرى أن الفصل العنصري هو آفة تحيق بشعوب جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة وغيرها من دول المنطقة . وتعتبر سياسات الفصل العنصري التي يمارسها النظام العنصري في جنوب افريقيا السبب الاساسي لثلاث مشاكل رئيسية تواجه شعوب الجنوب الافريقي .

أولا ، لا يزال السكان الاصليون من الشعب الافريقي في جنوب افريقيا يرزحون تحت نير القمع الذي يفرضه عليهم النظام العنصري في بريتوريا ، الذي يستخدم أشد وسائل القمع وحشية ، في تحد لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان .

ثانيا ، يواصل نظام جنوب افريقيا العنصري استخدام أراضي ناميبيا كقاعدة لشن هجماته المسلحة المستمرة على البلدان المجاورة في محاولة لاضعاف تأييد تلك البلدان الذي لا يحيد للشعب الناميبي في سعيه لتحقيق تقرير المصير ، وهو هدف ينبغي ألا يرتبط إلا بما تمليه أسمى الاعتبارات الاخلاقية والمتطلعات المشروعة للشعوب في كل مكان .

ثالثا ، يواصل نظام بريتوريا تصعيد أعماله العدوانية التي لا مبرر لها ، مستعملا القوة أو مهددا باستخدامها ضد دول خط المواجهة وغيرها ، انتهاكا لسيادة تلك الدول ولسلامتها الإقليمية .

إن السبيل الوحيد لإنهاء هذه المشاكل هو استئصال نظام الفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، لان ذلك النظام يمثل السبب الجذري لهذه المشاكل المتفيحة في ذلك الجزء الهام من العالم . وفي هذا الصدد ، أصدرت رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، التي بلدي تايلند عضو فيها ، بيانا مشتركا في ختام الاجتماعات السنوية لوزراء خارجيتها في سنغافورة يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

وقد كرر وزراء خارجية دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا "إدانتهم لاستمرار نظام بريتوريا العنصري في احتلاله غير القانوني لناميبيا وفي قيامه بفرض نظام الفصل العنصري عليها . ورحبوا في هذا الصدد بالقررات الهامة الصادرة عن مؤتمر فيينا الدولي المعني بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا وعن الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا وعن الاجتماع الاستثنائي العام لمجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي عقد في أيار/مايو الماضي في لواندا ، باعتبار أن هذه القرارات تعكس التزام المجتمع الدولي الكامل والصريح صراحة لا جمجمة فيها بالعمل على أن ينال الشعب الناميبي استقلاله الحقيقي داخل ناميبيا موحدة ، في أقرب وقت ممكن" . (A/42/477 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٥)

ولذلك ، فمن المؤسف أن نلاحظ أنه على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الامم المتحدة والامين العام والاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي من أجل تمتع ناميبيا بالحرية والاستقلال ، ما زالت معاناة شعب ناميبيا تزداد على نحو مطرد . وما زال نظام جنوب افريقيا العنصري يحتل ناميبيا بصورة غير مشروعة ويصر في صلف على أن يضرب عرض الحائط بقرارات الامم المتحدة ومقرراتها .

إن المحاولات السافرة للخلط بين الامور أو تشويه السبب الجذري للمشكلة ، لا يقبلها وفد بلادي أيضا . ومن ثم ، فإن وفد بلادي يشجب إصرار نظام بريتوريا على ما يطلق عليه ربط مسألة ناميبيا بمسألة خارجية هي وجود القوات الكوبية في أنغولا .

ومن ثم ، فللاسباب الآنف ذكرها ، يرحب وفد بلادي بلا تحفظ ، كما ذكرت في مستهل بياني ، بقرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ، ولا سيما مقرره بتخويل الامين العام أن يبدأ في اتخاذ ترتيبات وقف إطلاق النار . ويأمل وفد بلادي أن يؤدي ذلك القرار في نهاية المطاف الى تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا حتى تسود العدالة وحكم القانون في الجزء الجنوبي ذاك من افريقيا .

وأود أن أختتم كلمتي بأن أؤكد مرة أخرى تأييد وفد بلادي التام لجهود الامين العام من أجل تحقيق الحرية والاستقلال لناميبيا . وأود أيضا أن أسجل خالص تقدير وفد بلادي للجهود التي يبذلها سعادة السفير بيتر زوزي ، الممثل الدائم لزامبيا ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وكذلك أعضاء المجلس الآخرين ، بالنيابة عن شعب ناميبيا .

السيد فاسيلييف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد بدأت عملية التحرير الوطني التاريخية على النطاق العالمي بثورة اكتوبر الاشتراكية المجيدة التي يحتفل الآن بعيدها السبعين كل التقدميين من بني البشر . وبعد الهزيمة النكراء للفاشية الالمانية والعسكرية الالمانية ، تميزت عملية التحرير الوطني بانهيار النظام الاستعماري الذي قامت على أنقاضه عشرات من الدول السيادية .

وفي حديث أدلى به الرفيق ميخائيل سرجييفيتش غورباشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، في الكرملين بمناسبة هذه الذكرى السنوية الهامة ، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي ، أكد أن

"ثورة اكتوبر ، بكل متناقضاتها ، وعلى الرغم من اختلاف الطرق التي تمضي عليها الحضارة قدما ، كانت النتيجة الطبيعية لتطوير أفكار وممارسات قرون طويلة من كفاح العمال في سبيل الحرية والسلم والعدالة الاجتماعية ، وضد القهر الطبقي والوطني والروحي" .

وقد لعبت الامم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتُمد في عام ١٩٦٠ بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، دورا رئيسيا في الكفاح من أجل القضاء على الاستعمار .

بيد أن الاستعمار لم ينته بعد . ويظهر ذلك من الدراسة الحالية لمسألة ناميبيا . فما زال شعب ناميبيا يخضع لابشع شكل من أشكال الاستغلال الاستعماري .

ومنذ أكثر من عقدين من الزمان ، أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأصدرت قرارها بأن تصبح إدارة هذا الإقليم منذ ذلك الوقت فصاعدا من مسؤولية الامم المتحدة . ومن ثم ، أصبحت الامم المتحدة مسؤولة مباشرة عن المصير السياسي لناميبيا وإنهاء الاستعمار فيها وتحقيق استقلالها الحقيقي .

ومع ذلك ، فما زال نظام بريتوريا العنصري ، مستمدا القوة من سياسة الارتباط البناء ومن دعم شركائه الغربيين ، يواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا . فهو يحاول إدامة سيطرته العنصرية الاستعمارية على ذلك الاقليم ، وفرض مستقبل استعماري جديد على شعب ناميبيا ، مستخدما ناميبيا كمنصة انطلاق لشن العدوان على جيرانها من البلدان الافريقية المستقلة ، وخاصة أنغولا .

وعلى الرغم من قرارات الامم المتحدة العديدة ، وعلى الرغم من الاستنكار العالمي للفصل العنصري باعتباره جريمة ضد البشرية وتهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، قام نظام جنوب افريقيا العنصري بتوسيع نطاق نظام الفصل العنصري البغيض ليشمل ناميبيا . إن سياسة جنوب افريقيا لتقسيم ناميبيا وفقا لمعايير اجتماعية وعرقية ترتكز ، الى حد بعيد ، على نظام البانتوستانات العنصري في جنوب افريقيا .

ويحاول جيش جنوب افريقيا القوي الذي يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ جندي مع قوات الشرطة سحق تطلعات شعب ناميبيا نحو تحقيق الاستقلال والحرية لوطنهم . ويواصل العنصريون في بريتوريا مضاعفة عسكرة الإقليم ، وقاموا بانشاء أكثر من ٤٠ قاعدة عسكرية وفرضوا التجنيد الإجباري في الجيش .

وتخضع الثروات البشرية والطبيعية لناميبيا وثروات الاقليم التي لا تحصى لاحتكار نظام جنوب افريقيا غير الشرعي والمصالح المالية والاقتصادية الاجنبية وغيرها ، التي تستغلها وتنهبها بلا هوادة . ويظهر أثر الانشطة التي تقوم بها المصالح الاقتصادية الاجنبية لا في الاستغلال الاجنبي لثروات ناميبيا فقط ، مما يضر بشعب ناميبيا ، وإنما أيضا في تعزيز السيطرة الاستعمارية لجنوب افريقيا على

الإقليم . ومن أرباح الشركات بمفردها تستولي هذه المصالح على ما يزيد على ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن بين الشركات عبر الوطنية التي تنهب موارد ناميبيا الطبيعية ، توجد شركات معروفة تماما من جنوب افريقيا واوروبا الغربية وامريكا الشمالية ، وشركات اخرى مثل الشركة المتحدة المحدودة لمناجم الماس في جنوب غرب افريقيا ، وشركة توميت المحدودة وشركة روسينغ اورانيوم المحدودة . ويستأثر هذا الثالوث بنحو ٩٥ في المائة من انتاج المعادن وصادراتها ، حيث تمتلك نحو ٨٠ في المائة من موارد الثروة المعدنية في الإقليم . وهذه الحقائق وغيرها ترد في الجزء الاول من تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/42/24) .

والشركات الغربية عبر الوطنية هي عماد جيش جنوب افريقيا فوجود جنوب افريقيا غير المشروع في ناميبيا يكلف نظام بريتوريا ما يربو على أربعة ملايين راند في اليوم إلا أن القروض التي يقدمها أنصارها الغربيون والإئتمانات التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثلا ، تمكن جنوب افريقيا من تحمل تلك النفقات ومن زيادة قدرتها العسكرية .

والوثائق المطروحة على الجمعية العامة في دورتها الحالية ، والبيانات التي أُدلي بها في المناقشة التي جرت أخيرا في مجلس الامن ، والمناقشة الحالية في الجمعية العامة ، والشهادات التي أدلى بها الملتمسون توضح جميعها أن الحالة في ناميبيا وما حولها تتدهور تدهورا مطردا . وينص تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا على أن نظام جنوب افريقيا

"صعَّد من تسليح الإقليم الناميبي ومن الاعمال الوحشية والقمعية بهدف تخويف الشعب الناميبي . وازدادت حالات الاختفاء واعتقال أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومؤيديها والمتعاطفين معها واتسع نطاق عمليات القتل العمد" . (A/42/24 (Part I) ، الفقرة ٣)*

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ليفوايلا (بوتسوانا) .

وفي هذا الصدد ، أود أن أقتبس من خطاب وزير خارجية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الذي أدلى به أمام مجلس الامن في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام :

"في أوروبا ، نهض العالم بأسره لمعارضة أعمال الإبادة والطغيان التي مارسها هتلر . فلماذا يُغض الطرف عن الإبادة والطغيان في ناميبيا اليوم ، بل في الواقع لماذا يُشجع ويحافَظ عليها ؟ كيف يمكنكم تقديم المدافع والكبريت والبنزين للقتلة ومشعلي الحرائق الخارجين على القانون في بريتوريا ، وتدّعون أنكم تنقذون أرواح الجماهير الافريقية . هذه هي الكيفية التي نرى بها التورط والرياء الغربيين في ناميبيا ." (S/PV.2755 ، صفحة ٣٢)

إن المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدوائر الغربية مسؤولة ، نتيجة لتواطؤها مع نظام بريتوريا العنصري عن استمرار مأساة الشعب الناميبي . وعلى الرغم من النداءات العديدة التي وجهتها الامم المتحدة لجميع الحكومات للمساعدة على وقف احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، واعتماد التدابير القانونية والادارية وغيرها من التدابير التي تكفل عزل نظام الفصل العنصري ، على نحو فعال ، تواصل بعض البلدان المعروفة جيدا سياسة تنطوي على الدعم الفعلي لنظام بريتوريا العنصري . إن هذه البلدان هي التي تمنع مجلس الامن من اعتماد العقوبات الدولية الفعالة ضد جنوب افريقيا .

ويؤيد وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، على نحو تام ، النداء الذي وجهته البلدان الافريقية غير المنحازة وغيرها من البلدان والمحافل الدولية الى مجلس الامن ليعتمد العقوبات الالزامية الشاملة ضد نظام بريتوريا العنصري لاجباره على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن بشأن منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا فورا .

إننا مقتنعون أن منح ناميبيا استقلالها سوف يؤدي الى تحسين الحالة في جنوب افريقيا واستقرار الوضع فيما وراء حدود جنوب افريقيا . وسوف يؤدي هذا الامر الى

تيسير انشاء نظام شامل للسلم والامن الدوليين . وإننا مقتنعون أيضا بأن مشكلة ناميبيا يمكن وينبغي تسويتها بالوسائل السياسية .

ومن المهم جدا الآن تعزيز دور الامم المتحدة ومجلس الامن والامين العام وممثله الخاص لتسوية المشكلة الناميبية . إن الاساس المعترف به دوليا والذي يمكن أن يستند اليه استقلال ناميبيا يرد في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا يجب ، ولا ينبغي أن يكون تنفيذ هذه القرارات مشروطا بأية مسائل أخرى غير ذات صلة .

ويرحب وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بقرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذه منذ بضعة أيام ، والذي يكلف فيه الامين العام بالشروع في ترتيب وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل اتخاذ خطوات ادارية وغيرها من الخطوات العملية الضرورية لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا .

وندعو الى تمكين الشعب الناميبي من التمتع ، على وجه السرعة ، بحقوقه غير القابلة للتصرف ، كحقه في تقرير مصيره واستقلاله ، على أساس صون وحدة وسلامة أراضي ناميبيا ، والانسحاب الفوري والكامل لجيش وادارة جنوب افريقيا من ناميبيا ، ونقل كل السلطة الى شعب ناميبيا من خلال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية المعترف بها من قبل الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي .

ونعلن هنا عن تضامننا التام مع كفاح الشعب الناميبي ضد نظام بريتوريا العنصري ونضاله من أجل تحقيق الاستقلال والحرية الحقيقيين .

إن وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على اقتناع بأن الشعب الناميبي البطل سيتمكن قريبا من تحقيق الاستقلال الحقيقي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، على الرغم من جميع المكائد التي تدبرها القوى الامبريالية ، وذلك لأن بلدان المجتمع الاشتراكي ودول عدم الانحياز وجميع القوى الديمقراطية والتقدمية للعالم تقف الى جانب قضيته العادلة .

السيد دين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك بنود معينة في جدول أعمالنا - وهي في الواقع بنود ظلت في جدول أعمالنا لعدة سنوات ، لدرجة لم يعد البعض يهتم بتذكرها - لا تستحق اهتمامنا البالغ فقط ، وانما أيضا التزامنا التام بتسويتها . وبالتأكيد ، لم يبخل أحد بأي جهد إذ أن الكثير من المناقشات والكثير من القرارات قد جرى تكريسه لهذه المواضيع ، عبر السنين . وهناك شعور بخيبة الأمل يساور الكثير منا ، إن لم يكن يساورنا جميعا ، باننا لم نقترب بعد من تسوية هذه المواضيع الآن بأكثر مما كنا عليه منذ عدة سنوات عندما ظهرت هذه البنود في جدول أعمالنا ، وفي حين أن تسوية هذه المسائل لم تتم بعد ، إلا أنها تذكر هذه المنظمة بأن عليها أن تنجز الكثير .

تنتمي مسألة ناميبيا لهذه الفئة . فمن خلال استعراض سريع للتطورات المتعلقة بهذا الموضوع ، سيتضح لنا ما يلي :

أولا ، إن مسألة ناميبيا هي مسألة تخلص من الاستعمار - وهو موضوع أساسي جدا بالنسبة للأمم المتحدة .

ثانيا ، ناميبيا ليست مجرد مستعمرة ؛ بل انها تخضع لنظام يفتخر بعنصريته التي أضفي عليها طابع مؤسسي .

ثالثا ، ان انتداب جنوب افريقيا لإدارة شؤون ناميبيا انتهى في عام ١٩٦٦ ، باتخاذ القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) .

رابعا ، وبعد مضي سنة ، وُضعت ناميبيا في رعاية مجلس ناميبيا بمقتضى القرار ٢٢٤٨ (دإ - ٥) ، لحين استقلال الاقليم . وهذا القرار يجعل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولة ، فرديا وجماعيا ، عن رفاه شعب ناميبيا لحين حصوله على الاستقلال .

خامسا ، وبعد سنوات من المناقشات ، الممتدة في كثير من الأحيان ، وبعد العديد من القرارات ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن مخطط استقلال ناميبيا .

وختاما ، تبقى حقيقة هامة ، وهي أن ناميبيا مازالت تخضع لاحتلال غير مشروع من قبل جنوب افريقيا في حين يبقى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مجرد وعد آخر من الوعود التي لم يوفى بها ، على الرغم من الآمال التي ولّدها .

وتتمثل احدى المسائل التي ظهرت من خلال الجهود التي نبذلها لتحسين فعالية الأمم المتحدة ، في القلق من أنه أصبح يتعين التصويت على قرارات كثيرة على حساب اتفاق الآراء . ونحن يساورنا القلق لأن ماليزيا تعتقد أن اتفاق الآراء أفضل دائما من التصويت . إن القرار الذي يتخذ باتفاق الآراء ينطوي على موافقة الجميع على انتهاج مسار مشترك . وهذا صحيح نظريا على الأقل ؛ ولكننا نعلم جميعا أن هذا لا يحدث بالضرورة ، من الناحية العملية ، عندما يتعلق الأمر بمسألة ناميبيا .

فعلى سبيل المثال ، هناك اتفاق قاطع في الآراء ، ظهر من خلال المناقشات التي أجريناها عبر السنوات ، على أن الاحتلال المتواصل من قبل نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، ليس مجرد احتلال غير شرعي ، بل أيضا غير أخلاقي . واننا متمسكون بأنه ينبغي وضع حد لهذا الاحتلال ، فلماذا اذن يستمر ، خصوصا بالنظر الى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تعهدنا جميعا بتأييده لأنه يمثل خطة عادلة ومعقولة وقابلة للتطبيق لاسترداد سيادة ناميبيا ومنحها للشعب الناميبي ؟ ولماذا يجري الربط بين حرية ناميبيا ووجود قوات أجنبية في بلد مجاور ؟ هل من قبيل التبسيط أو من السذاجة أن نتوقع أن تتجاوز هذه المسألة المصالح الايديولوجية والاستراتيجية الضيقة ، في ضوء الحشد الهائل من الاهتمام ومن اتفاق الآراء ؟ يستحيل التفكير في أن ناميبيا المستقلة يمكن أن تشكل تهديدا لأمن بريتوريا . إن التهديد الذي تتعرض له جنوب افريقيا يكمن بوضوح في سياسة الفصل العنصري التي تتبعها .

إن ما أعان جنوب افريقيا على المضي في انتهاج سياستها العنصرية السافرة داخل أراضيها وفي ناميبيا ، وما ساندها في شن حملتها الهدامة على جيرانها هو موقف تلك القلة من البلدان التي بمقدورها أن تغير الموقف . فما السبب في أن هذه البلدان تفضل الترضية عند تعاملها مع جنوب افريقيا ؟ يقال لنا أن الجزاءات الالزامية الشاملة لن تؤثر في جنوب افريقيا ، ومع ذلك ، تلجأ نفس البلدان الى فرض جزاءات من جانب واحد عندما يناسبها هذا الامر . إن الاحكام المتعلقة بالجزاءات الالزامية والواردة في الفصل السابع من الميثاق مخصصة لحالات مثل الحالة التي خلقها نظام بريتوريا . والاجماع الاخلاقي منعقد على وجوب فرض ما يقضي به الميثاق على هذا النظام .

وإن كان يخشى أن تسفر الآثار التي يمكن ان تترتب على الجزاءات الالزامية الشاملة ، عن نتائج سيئة على السود في جنوب افريقيا ، وعلى دول خط المواجهة ، يجب اذن على المجتمع الدولي أن يتخذ اجراءات جماعية لتخفيف حدة تلك الآثار وتخفيف ضررها الى أدنى حد . وقد اتخذت حركة عدم الانحياز مثل هذه الخطوة عندما أنشأت في هراري صندوق التضامن مع الجنوب الافريقي . وثمة مزيد مما ينبغي عمله ، ويمكن تحقيق المزيد لو أن الدول ، التي تشارك في نهب ثروات ناميبيا السمكية ومواردها من اليورانيوم وغيره من الموارد المعدنية بينما تناصر ، في الوقت نفسه ، عنصرية جنوب افريقيا الغاشمة وانتهاكات حقوق الانسان الاساسية ، قبلت فقط بتعليق "الجرس في عنق الهر" .

وقد أكد رؤساء حكومات الكمنولث مجددا في اجتماعهم الاخير في فانكوفر تصميمهم على وضع حد لسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا باعتبار ذلك أولوية قصوى ، وفيما يتعلق بناميبيا ، كرر رؤساء الحكومات قناعتهم بأن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لابد أن يوفر الاساس الوحيد لتسوية مقبولة دوليا للمسألة الناميبية . وأعلنوا في بيانهم الصادر في فانكوفر ما يلي :

"وعلى ذلك ، يتمثل التحدي في ايجاد عملية تفاوضية فعالة تفضي الى تنفيذ القرار" .

ومما يبعث على التشجيع أن مجلس الامن اعتمد منذ أيام قليلة القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . ولكن مما يؤسف له في الوقت نفسه ، انه لم يتسن اعتماد ذلك القرار بتوافق الآراء بسبب تمسك أحد الاعضاء الدائمين بمسألة الربط .

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعم ماليزيا للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . ونلاحظ بمزيد من الارتياح أن سوابو ، مثلما فعلت فيما يتعلق بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد أعربت عن استعدادها للتوقيع على شروط وقف اطلاق النار والالتزام بها ، والموافقة على وزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا ، ونحن نشدد على قرار سوابو الذي يجسد ما أبدته دوما من مرونة وتعقل وروح عملية . واننا لنؤازرها في نضالها في سبيل التحرر الوطني . ولا يمكن أن يكون لهذا النضال سوى خاتمة واحدة : استقلال ناميبيا التام .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم لأضم صوتي الى ممثلي البلدان الاخرى والمنظمات المشهود لها في الاعراب عن قلقنا المشترك ودعمنا للشعب الناميبي في كفاحه من أجل الاستقلال وتقرير المصير .

إن الحقيقة الماثلة في أن مسألة ناميبيا نوقشت مرات ومرات في هذه الجمعية دون أن يطرأ أي تغيير في موقف سلطات جنوب افريقيا يجب ألا تُثني العالم عن مواصلة جهوده في هذا الصدد . ويتعين على هذه الجمعية والامين العام ومجلس الامن ومجلس ناميبيا المضي في ممارسة أقصى الضغوط على جنوب افريقيا وأصدقائها .

وستظل بابوا غينيا الجديدة تؤيد الرأي القائل بأنه يجب علينا جميعا أن نبذل جهدا متضافرا تماشيا مع روح البيانات التي ندلي بها في الجمعية العامة بغية التوصل في وقت مبكر الى التنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وكل القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ومجلس ناميبيا .

وتأمل بابوا غينيا الجديدة أن تستمر وحدة كل شعوب العالم ومختلف مجموعات المصالح في ناميبيا ، لانه ما لم نفعل ذلك فسيظل النظام العنصري يستغل الفرصة

لاحراز مزيد من المكاسب ويسبب لشعوب ناميبيا والجنوب الافريقي المزيد من عدم الاستقرار .

وتتطلع بابوا غينيا الجديدة الى تنفيذ قرار مجلس الامن الاخير ٦٠١ (١٩٨٧) المعتمد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي والذي يأذن للامين العام ، ضمن جملة أمور ، الشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ويسرنا أن نلاحظ أن سوابو على استعداد للتوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار ، وندعو جنوب افريقيا الى التعاون مع الامين العام والامم المتحدة .

وتدعو بابوا غينيا الجديدة جميع الدول الاعضاء الى توخي الواقعية ومنح كامل تأييدها لمشروع القرار المطروح على الجمعية العامة الآن . فلننس خلافاتنا ولو للحظة ونوحد كلمتنا ونبين لجنوب افريقيا أنه لابد من تحقيق استقلال ناميبيا . ومتى فعلنا ذلك سينضم بلدان آخران على الاقل الى عضوية الامم المتحدة تماشيا مع الهدف المتمثل في تحقيق عالمية العضوية في هذه المنظمة ، منظمة أسرة الامم العالمية .

ونحن أعضاء هذه المنظمة ، نعتبر أنفسنا أبطال معارك التحرير وقد خاض الكثيرون نضالا ضاريا لتحرير أنفسهم من نير الاستعمار ، ومن ثم يلتزمون التزاما كاملا ، قولا وفعلا ، بمبادئ إنهاء الاستعمار . وعلى الرغم من أن الاستعمار ، كأحد النظم التي عرفها التاريخ الانساني ، قد قُضي عليه فإن بقاياه لم تنمحي بالكامل الامر الذي يشير لدينا بالغ السخط . والواقع أن ناميبيا هي إحدي البقايا التعيسة التي خلفها العهد الاستعماري البائد في قارة افريقيا العظيمة شأنها شأن كاليدونيا الجديدة في القارة المائية في المحيط الهادئ . وانهاء الاستعمار هو بالتأكيد من القضايا التي يجب أن يعقد عليها الاجماع . فكيف نستطيع نحن الذين كافحنا بضراوة لتحرير أنفسنا من الاستعمار أن نغفل أولئك الذين يناضلون ضد نفس العدو المشترك للبشرية في عصرنا هذا ؟

ولن يمكن التصدي لتمادي جنوب افريقيا العنصرية في تحدي النداءات العالمية التي ندعوها الى انهاء الفصل العنصري وسحب قواتها من ناميبيا إلا اذا أظهر من بوسعهم ممارسة ضغط فعال على نظام جنوب افريقيا العنصري ارادة سياسية راسخة واثبتوا بقوة ادراكهم لمسؤوليتهم الاخلاقية .

وتؤكد بابوا غينيا الجديدة مرة أخرى تضامنها مع شعب ناميبيا والشعب الافريقي في كفاحهما العادل ، على الدرب الشاق والمرير ، من أجل الحرية والاستقلال ، فما من قوة يمكنها الصمود طويلا أمام شعب عقد العزم على تحرير نفسه من الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري .

السيدة موكومبا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني ألاحظ ببالغ الأسى ان مسألة استقلال ناميبيا قد أصبحت وصمة مزمنة في جبين البشرية المحبة للسلم داخل هذه الهيئة وخارجها . وقد ظلت مسألة ناميبيا دون حل على مدى عقدين من الزمان .

بيد ان حل هذه المشكلة ، الذي أكده مجلس الامن من جديد مؤخرا ، كان في متناولنا منذ وقت طويل . ولايزال القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، على الرغم من الجهود السابقة لاستبداله ، الاساس الواقعي الوحيد لتحقيق استقلال ناميبيا . ولسنا بحاجة الى أن نفكر من جديد سعيا لإيجاد صيغة جديدة لحل هذه المشكلة .

وإننا إذ نرحب بالموقف الذي اتخذه مجلس الامن ، ينبغي ان تظل الحقائق المتصلة بناميبيا عالقة بأذهاننا . إن العهد الذي ندخل فيه سيكون مليئا بالالغام التي تكفي لاجهاض جهود الامين العام .

ومن المهم ان نتعرف على الاسباب التي تجعل ناميبيا مقيدة بالاغلال تحت وطأة الاستعمار . ومن المهم ان نتفهم لماذا يتحدى مهندس نظام الفصل العنصري البغيض ، جنوب افريقيا ، إرادة المجتمع الدولي وتعوق تطلعات شعب ناميبيا . إن شعب ناميبيا ، مثله مثل بقية سكان كوكب الارض ، يود أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف في الحرية الحقيقية ، والاستقلال من الحكم الاستعماري ، وحقه في اختيار ممثليه وتخطيط مساره السياسي والاقتصادي والاجتماعي صوب التنمية .

إن حظر الانباء والمعلومات الذي فرضه نظام الاحتلال في ناميبيا لم يمنع تدفق المعلومات الى آذان المجتمع الدولي عما يحدث من فظائع في ناميبيا . ويتعرض شعب ناميبيا يوميا لأعمال التعذيب والقتل والمضايقة والقبض والاحتجاز في السجون العنصرية . وقد فُرض القانون العرفي العسكري لتسهيل وضع مليون من سكان ناميبيا في سجن حقيقي على ايدي ٠٠٠ ١٠٠ من قوات الاحتلال العسكري .

والنظام العنصري إذ لم يكتف بالدم الذي يلطخ يديه ، بدأ ينفذ سياسة فرّق تسد ، محاولا بذلك قمع نضال التحرير الوطني في ناميبيا . والرجال الناميبيون بين

أعمار ١٧ و ٥٥ الذين لا يرغبون في ارتكاب هذه الأعمال الدموية ، يجنّدون الآن في الجيش الاستعماري المحتل . ويُدفع الأخ الى قتال ضد اخته وأخيه وأمه وأبيه لإدامة قبضة الاستعمار .

والتجنيد العسكري هو الاداة العنصرية الجديدة لتعزيز الحكم العسكري وفرض ما يسمى بالحكومة المؤقتة . بل انه مكيدة من المكائد التي تلجأ إليها دولة استعمارية مصممة على تعزيز مركزها الاستعماري الجديد في ناميبيا . والهدف واضح وهو حرمان الشعب الناميبي من الحرية الحقيقية والاستقلال بصفة مستمرة .

ولا يسعنا إلا أن نتعجب ونتساءل عن المصادر التي يستمد منها النظام العنصري قواه ، المادية والمعنوية ، لإدامة حرب الابادة ضد رغبة غالبية المجتمع الدولي .

من الاسرار الشائعة ان النظام ليس الصليبي الوحيد في عملية إبادة الجنس هذه . فهناك مذنبون آخرون يؤيدون النظام العنصري ويعدون من بين الدول العظمى اليوم . وهم موجودون في هذه الجمعية . وقد لطخوا أيديهم بدماء الناميبيين الابرياء بتقديمهم الدعم الى العنصريين المتعطشين لنهب ثروات ناميبيا التي لا يمكن ان تعوض .

إن سلطة استخدام حق النقض قد أسيئ استخدامها وموورست لتدعم الفصل العنصري من قبل هؤلاء الانبياء أنفسهم ، الذين يتصدرون انجيل الديمقراطية . ونحن مضطرون لان نتساءل عما إذا كانت الديمقراطية بالنسبة لأبناء ناميبيا المستعمرين غير مقبولة في السعي من أجل حماية المصالح الاقتصادية الغربية في أي مكان من العالم .

إن ممارسة حق النقض بالنسبة لمسألة ناميبيا كان بمثابة تحدّ لمبادئ الميثاق ، ولكن بوسعنا ان نقول ان ارادة الشعب وتصميمه على تحقيق حريته واستقلاله لا يمكنهما ان يخضعا لحق النقض الى الابد .

إن الديمقراطية تعني بالنسبة لنا التسليم بأسسها وتطبيقها - وهي المبادئ الواردة في الميثاق . هل سنسمح بتآكل هذه المبادئ أكثر من ذلك عن طريق التسويف المستمر في تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ لقد بيّن مجلس الأمن أنه قد حان الوقت للتصرف بطريقة متسقة والتزام واضح - للتقيد بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وإننا نتحدى المتواطئين مع نظام بريتوريا لأن يمارسوا ما ينادون به . فليبينوا لنا بغضهم لسياسات هذا النظام بالانضمام الى سائر المجتمع الدولي في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن أعمال التعاون مع نظام بريتوريا لها جوانب كثيرة . ولقد شهدنا بقلق ولادة ما يسمى بالشرط المسبق للربط . ان الربط ، وهو وليد تفكير حكومة الولايات المتحدة ، لم يكن موجودا قبل عام ١٩٧٨ . فالربط لم يرد ذكره في أي من فقرات القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولا في القرار الذي أصدره مجلس الأمن أخيرا ، ٦٠١ (١٩٨٧) . ولهذا ، فإننا نشعر بالدهشة والحيرة عندما يربط موضوع استقلال ناميبيا بهذا العنصر الخارجي الذي لا صلة له به .

فالربط بالنسبة لنا يعني سياسة حرمان ابناء ناميبيا من حقوقهم . والربط يضفي الطابع الشرعي على استمرار استخدام قوات المرتزقة للاطاحة بحكومة انغولا الشرعية ذات السيادة . كما يضمن الربط استخدام نظام بريتوريا لناميبيا كنقطة انطلاق لشن الهجمات التي تقوم بها قوات المرتزقة على دول خط المواجهة انتهاجا لسياساتها التي تتسم بالعدوان وزعزعة الاستقرار والتخريب .

هناك جانب اخر للتعاون بين بعض البلدان ونظام بريتوريا . إن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذلك أحكام المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، كلها يتم تحدّيها على نحو مستمر دون أي عقاب .

ما الذي يمكن ان يكون اكثر اجرامية من سرقة ثروة شعب جُرِّد من ممتلكاته ؟ إننا نلاحظ برعب وبغض النهب المستمر لثروات ناميبيا من قبل المصالح الاقتصادية الأجنبية . ونحث مجلس الامم المتحدة لناميبيا على أن يمضي بسرعة ليقدم تلك العناصر المجرمة للعدالة . ونقول لهم إن ملء خزائنهم حد التكديس على حساب استقلال ناميبيا ليس من الاخلاق . ألم يسمعوا في سباقهم المحموم للسرقة والنهب صرخات أبناء ناميبيا الذين أصبحوا من بين أفقر الشعوب على هذا الكوكب رغم أن بلدهم يمتلك هذه الثروة الضخمة ؟

إننا نحثهم على أن يقلعوا عن هذه الأنشطة ونطلب من سائر المجتمع الدولي أن يتخذ ويطبق التدابير اللازمة تنفيذا للمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

إن العرض الذي قدمته الآن يتفق تماما مع قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) . وإننا نشيد بمجلس الأمن على الخطوة الايجابية التي اتخذها . ونتعهد بتقديم دعمنا الى الأمين العام في جهوده من أجل تنفيذ القرار والمبادئ التي يتضمنها .

إن الواقع السائد في الجنوب الافريقي يوحد شعوبه . وما التماسك الجغرافي والتاريخ المشترك تحت الاستعمار ، وروح الاخوة والالتزام بمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك البعض المشترك لنظام الفصل العنصري الشرير ، إلا عناصر وحّدتنا في حملتنا من أجل اقامة مجتمعات حرة وعادلة .

ان السيناريو الذي عرضه هوبز يعرض الواقع الراهن الذي تعيشه أغلبية الشعوب في الجنوب الافريقي عرضا بليغا ، فقد أصبحت الحياة بالنسبة لهم "قبيحة وقصيرة ووحشية" . والاعمال التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة مسجلة تسجيلا جيدا وفقا لتسلسلها الزمني ، ويعرفها كل الموجودين هنا . لقد عانينا على يد نظام الفصل العنصري . وأصبحت أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان والتهديدات وفقدان الأرواح البريئة خبرة يومية نعايشها ، وبالتالي فإننا ملتزمون بالوقوف سويا أو الفناء سويا في نضالنا من أجل البقاء . بيد اننا نستمد القوة والالهام في هذا النضال من وعينا بأن قضيتنا عادلة ونبيلة . ونحن نتطلع الى اليوم الذي تصبح "حالة العنف الفطري" التي تعيشها منطقتنا في ذمة التاريخ .

ولكن مع بزوغ أول شعاع للأمل في سمائنا المدلهمة ، إذا بنا نصحو بعنف على آخر أعمال نظام بريتوريا الاجرامية . فقد شرع هذا النظام كعهده في شن حملة معربدة أخرى على أنغولا دون أي مبرر ؛ فهل هذا العمل العدواني نذير بأشياء مقبلة أخرى أكثر سوءا ؟ ان هذا النظام غير قادر حتى على ممارسة ضبط النفس ، فهو مدفوع بذاته الى أن يبدي استهتاره بالمعايير الدولية والقيم الانسانية بمهاجمة أنغولا في الوقت الذي كان فيه مجلس الامن يتخذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) .

نعم ، هذه هي الحقائق في الجنوب الافريقي . والامم المتحدة هي الملاذ الاخير الذي يلتمس فيه المحتاجون الامل والملجأ .

ونحن نحيي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على دورها الرائد في النضال من أجل ناميبيا . فقد بقيت على مبدئها في هدفها المتمثل في الكفاح من أجل حصول شعبها ووطنها على الحرية والاستقلال الحقيقيين . كما نحيي أبناء ناميبيا البواسل الذين يعيشون داخل الاقليم المحتل ويقاتلون الجيش العنصري بكل الوسائل المتاحة لهم ، ونقول لهم "أحسنتم عملا" .

ونحن نحث كل أعضاء المجتمع الدولي على تقديم كل المساعدة اللازمة للشعب المناضل في ناميبيا .

ختاما ، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به مجلس الامم المتحدة لناميبيا . فهذا المجلس يجاهد من أجل الوفاء بمهمته الجسيمة ، مواجها في ذلك عقبات لا تعد ولا تحصى . ونحن نتمنى له كل النجاح لأن المهمة التي تنتظره بالغة الصعوبة . وزمبابوي تتضامن تضامنا كاملا مع المجلس وتلتزم بمساعدته بكل الطرق الممكنة .

السيد جاريتي (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا شك في ان وفدي يشعر ببعض الاحباط إذ يتناول الكلمة في هذه المناقشة الخاصة بمسألة ناميبيا ، ذلك الاقليم الذي تتحمل الامم المتحدة المسؤولية الكاملة عنه ، والذي تواصل حكومة بريتوريا العنصرية احتلاله بصفة غير شرعية ، في تحد صلف لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن وفتوى محكمة العدل الدولية .

ومنذ واحد وعشرين عاما ، في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ على وجه التحديد ، اضطلعت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) بالمسؤولية الرسمية عن ناميبيا ، وتولت السلطة على هذا الاقليم . وينص هذا القرار في جزء منه على أن الجمعية العامة :

"تعلن ان افريقيا الجنوبية قد تخلفت عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإدارة هذا الاقليم الموضوع تحت الانتداب ، وفي تأمين الرفاه المادي والمعنوي والامن لسكان افريقيا الجنوبية الغربية الاهليين ، وأنها قد تنكرت في الواقع لصك الانتداب" .

"وتقرر ان الانتداب الصادر لصاحب الجلالة البريطاني لكي تمارسه باسمه حكومة اتحاد افريقيا الجنوبية يعتبر بالتالي منتهيا ، وأن افريقيا الجنوبية لا تملك أي حق آخر في ادارة الاقليم ، وأن الامم المتحدة هي من الآن فصاعدا صاحبة المسؤولية المباشرة عن افريقيا الجنوبية الغربية" . (القرار ٢١٤٥ (د -٢١) ، الفقرتان ٣ و ٤)

وفي أعقاب هذا القرار انشأت الجمعية العامة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة الوحيدة القائمة بالادارة الى حين تحقيق الاستقلال .

ومنذ حوالي ١٠ أعوام ، اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يجسد خطة استقلال ناميبيا . وتحدد تلك الخطة الطرائق التي تمكن شعب ناميبيا من تقرير مصيره عن طريق انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها .

أما الذي حدث منذ ذلك الحين ، وبعد ٢١ عاما من انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وعشرة أعوام من اعتماد اقتراح لتسوية مسألة ناميبيا ، فهو ملحمة محزنة يعيشها الشعب الناميبي حافلة بالاحباط وخيبة الامل ، بينما تتلاعب الطغمة العنصرية الحاكمة في بريتوريا باستقلال ناميبيا وتحررها من قيود الاستعمار .

وبينما يستمر هذا التلاعب ، تنخرط جنوب افريقيا في دعم قوات احتلالها في ناميبيا بغية تثبيت أقدام حكومتها المؤقتة غير الشرعية في الاقليم ، فأفراد جيش الاحتلال والشرطة وفرق الاغتيال يرتكبون أشنع الجرائم ضد شعب ناميبيا ، ويقتلون النساء والاطفال والشيوخ قتلا عشوائيا ، ويحطمون المنازل والمدارس والعيادات الطبية . كما ان قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومؤيديهم والمتعاطفين معهم يتعرضون بصفة مستمرة للملاحقة والاعتقال والاحتجاز والتعذيب . علاوة على ان نظام بريتوريا العنصري ينخرط في مناورات دبلوماسية ، ويصر على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا .

ان وجود القوات الكوبية في أنغولا مسألة تقع في اطار الولاية السيادية لانغولا ذاتها ، ولا علاقة لها بالتالي بمسألة استقلال ناميبيا . وقد رفض المجتمع الدولي ، وأنغولا بالطبع ، ودول خط المواجهة وسوابو على نحو ثابت مسألة "الربط" هذه . علاوة على ان مجلس الامن أكد بكل وضوح ان قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية مسألة ناميبيا ، حيث أنه ينص على إجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها .

قد صيغت خطة التسوية التي حواها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لتيسير انسحاب جنوب افريقيا العنصرية من ناميبيا ، وانتقال الاقليم سلميا الى الاستقلال . وتم التفاوض بشأن هذه الخطة بعناية مع الأطراف المعنية ، كما أن جميع المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذها تم حسمها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ؛ وتسنى التوصل الى اتفاق بشأن نظام للتمثيل النسبي ، مما يمكن بالتالي من إنشاء فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال .

وبعد بلوغ ذلك المدى البعيد على طريق تحقيق الاستقلال لناميبيا ، وعلى الرغم من التحذير الذي ينطوي عليه قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، لم يبد نظام بريتوريا العنصري أي استعداد لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) أو أي من القرارات والمقررات الاخرى التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة . ان هذا التحدي المتغطرس لسلطة الامم المتحدة أمر لا يجوز السكوت عليه ، ولذا فإن السماح باستمراره طيلة هذه الفترة أمر يقلل من موثوقية هذه المنظمة .

لقد أوضح اعلان المؤتمر الدولي المعني بالاستقلال الفوري لناميبيا ، الذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، بين جملة أمور أخرى ، أن شعب ناميبيا يخوض نضالا بطوليا ضد السيطرة الاجنبية والاستغلال ، وأن تحقيق الاستقلال لهذا الاقليم قد أحبط نتيجة لتعنت نظام الفصل العنصري وخداع بعض أعضاء المجتمع الدولي وتغلب المصالح الانانية على القضايا الحقيقية لتصفية الاستعمار وحق الشعب الناميبي في الحرية وتقرير المصير والاستقلال .

تلك هي الاسباب التي أدت الى هذا المأزق الذي نواجهه بشأن مسألة استقلال ناميبيا . ذلك أن المصالح الوطنية والتجارية لبعض الدول ، وتعاونها مع نظام بريتوريا في نهب واستغلال الموارد الطبيعية لناميبيا في انتهاك صارخ للمرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا وقرارات الامم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة قد تغلبت على كل ما يمكن أن تحمله تلك الدول من اهتمام بتقرير المصير وبالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الناميبي . وطالما استمر هذا الاستغلال فلن تأبه تلك الدول بمعاناة شعب ناميبيا وموته تحت نير قسوة القمع الاستعماري ووحشيته .

ماذا عساه إذن أن يكون مسار عملنا ؟ ان الاجابة على ذلك واضحة . فمنذ عام ونصف تقريبا أصدر مجلس الامن ، باتخاذه القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، تحذيرا واضحا لجنوب افريقيا بأن اخفاقها في التعاون الكامل مع مجلس الامن والامين العام في تنفيذ ذلك القرار سوف يحمل مجلس الامن على الاجتماع الفوري للنظر في اعتماد التدابير الملائمة بموجب الميثاق ، بما فيه الفصل السابع منه ، بغية فرض ضغط آخر لضمان امتثال جنوب

افريقيا للقرارات والمقررات الخاصة بمسألة ناميبيا . ويبدو لوفد بلدي أن عدم اتخاذ المجلس لأي اجراء ، على الرغم من الحاجة الملحة التي أعرب عنها في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، يمكن أن يكون قد أدى الى تمادي جنوب افريقيا في تحديها للمجتمع الدولي .

وهذا السياق هو الذي رحبت فيه حكومة ليبريا بالمناقشة التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن بشأن الموقف في ناميبيا ، والتي عقدت بناء على طلب المجموعة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، كما رحبت باتخاذ المجلس القرار ٦٠١ (١٩٨٧) .

ويشيد وفد بلادي بالأمين العام على جهوده الدؤوبة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتحقيق الاستقلال لناميبيا . غير أن هذه الجهود لا يزال يحيطها تعنت نظام بريتوريا العنصري وغطرسته . وفي يوم الجمعة الماضي المصادف ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ، عهد مجلس الأمن للأمين العام بولاية جديدة من أجل الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، بغية اتخاذ خطوات ادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لتواجد فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وتود ليبيريا ان تؤكد للأمين العام تأييدها ، وتدعو جنوب افريقيا أن تقدم له كل مساعدة ممكنة من أجل تنفيذ هذه الولاية الهامة بنجاح .

لقد تأخر استقلال ناميبيا أكثر مما يجب بكثير . وقد أدى هذا التأخير الى نشوء مصاعب تجل عن الوصف لا في الاقليم وحده فحسب ، بل وفي المنطقة بأسرها . وتتمثل مسؤوليتنا كأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في العمل على نحو حاسم لبلوغ هذا الهدف ووضع حد لإراقة الدماء والمعاناة في ناميبيا وفي منطقة الجنوب الافريقي بأسرها .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الوقت الذي يزداد فيه طول قائمة القرارات المتخذة بشأن ناميبيا ، تتصاعد الأعمال الشنيعة التي ترتكبها بريتوريا . فإلى متى سيتعين على المجتمع الدولي أن يغض النظر عن

تمنت هذا النظام البغيض ؟ إن ناميبيا شوكة باقية في جنب هذا المحفل ، ويجب انتزاعها الى الابد .

ان تحديد مكانة الانسان بناء على لون بشرته عمل خاطئ . أما تحويل هذا المفهوم الى نظرية فهو عمل دنيء وهذا هو ما تفعله بريتوريا داخليا في جنوب افريقيا ، وهو ما ترتكبه بريتوريا في اقليم ليس لها فيه أي حق شرعي وهو ناميبيا .

إن الفصل العنصري حقيق بالقضاء عليه . ومنذ الف واربعمائة عام أوضح نبي الاسلام شجبه للتمييز العنصري عندما عهد الى العبد الحبشي بلال بمهمة الاذان لدعوة المسلمين الى الصلاة . أما أن نرى التمييز مستمرا بعد مرور الف ونصف ألف من السنين فذلك أمر يثير الاشمئزاز . وان فرض هذا التمييز على الشعوب الاخرى ، بعد سرقة أراضيها ودمائها وكبت حريتها لهو عمل اجرامي . وهذا هو ما تفعله جنوب افريقيا وتواصله على الرغم من اعتراض العالم .

ومن الواضح ان مجرد الاحتجاجات لن تجدي ، إذ أن الحالة تقتضي العمل الحازم . وقد اعتمد مجلس الامن لتوه قراره ٦٠١ (١٩٨٧) الذي لقي تأييدا واسعا لا في ناميبيا فحسب ، بل وفي هذا المحفل والعالم بأسره أيضا . وأود ان اؤكد مجددا تأييدي لهذا القرار الذي اعربت عنه في البيان الذي أدليت به في المجلس . ويتعين على الامين العام البدء بالاضطلاع بمسؤولياته المنوطة به والمتعلقة بترتيب وقف اطلاق النار وتدبير تواجد فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وفي هذا الصدد ، نرحب أشد ترحيب بوقف اطلاق النار الذي اقترحته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

لقد أسندت مسؤولية ناميبيا الى الامم المتحدة منذ أكثر من عقدين من الزمن . وقد صدر ميثاق المنظمة لصالح كل شعوب العالم ، فلماذا تستمر أمة بكاملها محرومة من مزاياه ؟ واذا ما عجزنا عن التحرك لعكس هذه الحالة ، فيجب علينا جميعا أن نحني رؤوسنا خجلا .

لقد بذلت بلادي بنغلاديش ، بصفتها عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، قصاري جهدها للاسهام في القضية النبيلة لاستقلال ناميبيا ، على الرغم من الضغوط والقيود العديدة والمتنوعة . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأن السبيل الوحيد للتغلب على هذه المشكلة العويصة هو تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، التي وردت عناصرها في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

اننا ندين أشد إدانة تحايل نظام جنوب افريقيا وتضليله للمجتمع الدولي عن طريق وضع ترتيبات سياسية خداعة في ناميبيا ، منها اقامة نظام عميل في ويندهوك . فهذه ليست سوى مخططات شريرة لتكريس هيمنة بريتوريا غير المشروعة على شعب ناميبيا وعلى مواردها . ويجب علينا أن نحبط محاولة ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع .

وتشن بريتوريا ، التي لم تكتف بالتطبيق الجائر للعنصرية في الداخل وللاستعمار في ناميبيا ، سلسلة من أعمال العدوان على الدول المجاورة : انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق . ونحن ندين هذه الاعمال إدانة صريحة .

يود وفد بلادي ، لذلك ، أن يزكي القرارات المقدمة للجمعية من مجلس ناميبيا . إننا نحث على إعطاء هذه القرارات أوسع تأييد ممكن لنرسل مرة أخرى الى بريتوريا إشارة بأن العالم لا يقبل مؤامراتها بل يدينها .

ويحدونا الأمل الوطيد في ان تنال ناميبيا قريبا حريتها تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وفي رأينا لن تكتمل هذه الجمعية العامة إلا بعضوية ناميبيا الحرة ذات السيادة لتتخذ مكانها السليم بيننا .

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد مضى أكثر من أربعة عقود من الزمان على مأساة الشعب الناميبي . إلا اننا نجد أنفسنا لا نزال نتحدث اليوم أمام هذا المحفل مرة أخرى حول نفس القضية ، على الرغم من صدور قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الخاص بتصفية الاستعمار ، الذي مضى عليه أكثر من ربع قرن من الزمان ، بالاضافة الى قرار الجمعية العامة بإنهاء انتداب جنوب افريقيا العنصرية منذ أكثر من عقدين من الزمن . ومنذ تلك الفترة وحتى الآن ، صدرت عشرات القرارات عن الجمعية العامة ومجلس الأمن أجمعت على ضرورة حصول الشعب الناميبي على حق تقرير مصيره وتمتعه باستقلاله . ولعل الاجماع الدولي الذي تمثل في قراري مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) قد وضع حدا لكل لبس حول هذه القضية الهامة . وإذا أضفنا اليهما قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) اتضح لنا مدى حرص المجتمع

الدولي على وضع نهاية سريعة لهذا الجور الاستعماري العنصري الذي يعانيه الشعب الناميبي .

ان الجور العنصري يتمثل في احتلال ناميبيا غير الشرعي وممارسة أنواع الهيمنة ، والارهاب ، والاعتقالات ، والاغتيالات ، والطرد ، والتشريد ، والملاحقة ، ونهب الثروات ، وحرمان اصحاب البلاد الأصليين من أبسط حقوق الانسان ، بالاضافة الى استغلال ناميبيا كقاعدة للوثوب على الدول المستقلة المجاورة ، مثل ما يجرى تجاه أنغولا ، وكذلك عدوانها المستمر على دول خط المواجهة ، مثل زمبابوي وزامبيا وبوتسوانا وموزامبيق وليسوتو وغيرها ، بهدف زعزعة استقرارها وتقويض نظمها الوطنية الشرعية .

ان ما يمارسه النظام الارهابي العنصري في بريتوريا ، ومواصلته احتلاله غير المشروع لناميبيا ، واعتداءاته على جيرانه دون عقاب ، وكأنه طفل الامبريالية المدلل ، لا يشبهه في ممارساته وسلوكه الاجرامي إلا طفلها الآخر الغاصب لفلسطين المحتلة ، والذي يمارس جرائمه واعتداءاته بشكل منتظم على سكان البلاد الأصليين وعلى الدول العربية المجاورة واحتلاله لأراضيها بغير وجه حق تماما كما يفعل شقيقه العنصري في بريتوريا ، حيث نرى التوافق والتناسق التام بينهما بفضل مظلة الحماية والرعاية والدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الذي تقدمه بعض القوى الامبريالية التي تواجه بغطرسة لم يسبق لها مثيل إرادة المجتمع الدولي ، حيث تقوم ، بفضل ما منحت اياه من امتيازات في هذه المنظمة ، مثل حق النقض ، بإطالة واستمرار مأساة الشعب الناميبي ومأساة الشعب العربي الفلسطيني .

ولم يبق أمام المجتمع الدولي إلا خيار سلمي وحيد ، وهو فرض العقوبات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد هذا الكيان العنصري الباغي حتى ينصاع لإرادة المجتمع الدولي في وضع نهاية لمعاناة الشعب الناميبي . وفي هذا الاطار ، نتوجه بنداء الى حماة هذا الكيان العنصري بأن يرعوا ويستجيبوا لإرادة الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ويكفوا عن ما يسمى بسياسة الارتباط البناء

الفاشلة وسياسة الربط المخادعة والزائفة التي رفضها المجتمع الدولي وأبان بطلانها .

وأخيرا ، بالرغم مما تتعرض له بلادي من حصار وعدوان بلغ حد الهجوم العسكري المباشر عليها من قبل القوى الامبريالية بهدف اخضاعها وتعطيل دورها في مساندة قضايا التحرر الوطني ، إلا ان وفد بلادي يود أن يؤكد من جديد مساندة ودعم بلادي لكفاح الشعب الناميبي البطل بقيادة منظمة سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد وتضامنها معه حتى يتحقق حق تقرير مصيره واستقلاله بكل السبل ، كما يدين وفدي بشدة المتواطئين مع نظام بريتوريا العنصري ، وخاصة اولئك أصحاب الشركات عبر الوطنية التي تقوم بنهب ثروات ناميبيا . كما يعرب وفدي عن مساندته وتضامنه ودعمه التام للأشقاء في دول خط المواجهة في تصديهم الشجاع والتاريخي للأعمال العدوانية التي يمارسها نظام بريتوريا الارهابي ضدهم ، ويعرب أيضا عن تضامنه التام مع السجناء السياسيين في ناميبيا وجنوب افريقيا ، وخاصة قادة حركة سوابو الذين جرى اعتقالهم في الفترة الاخيرة ، ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على هذا الكيان لاطلاق سراحهم دون قيد أو شرط .

السيد ديلبيتش (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا تزال مسألة ناميبيا تمثل احدى القضايا بالغة الاهمية بالنسبة للأمم المتحدة التي اتخذت ، من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قرارات واضحة ومحددة ترمي الى تسوية المشكلة .

ان الأغلبية الساحقة من دول المجتمع الدولي تدرك ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل الاساس المقبول الوحيد للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا . وتنفيذ هذا القرار الفوري والكامل سيمكّن الشعب الناميبي من ان يمارس بحرية حقه الذي لا يمكن تأجيله وغير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

كما تؤيد الجمعية العامة باستمرار الكفاح البطولي من أجل استقلال الشعب الناميبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي تعترف بها هذه المنظمة بصفتها الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا .

ورغم كل هذه الاعلانات ، ورغم توافق الآراء الدولي بشأن الموضوع ، تواصل حكومة بريتوريا احتلال ناميبيا بصورة غير شرعية وعرقلة عملية انهاء الاستعمار واستقلال الاقليم ، مما يعرض السلم والأمن في الجنوب الافريقي للخطر .

ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا والفصل العنصري لا يشكلان تحديا محددا لمصداقية منظمتنا وفعاليتها فحسب ، بل إنهما يشكلان كذلك استهزاء بالنظام الدولي الذي يقوم على صيانة السلم والأمن الدوليين ، واحترام حكم القانون وتعزيز الكرامة الانسانية .

وإن الرد السلبي لنظام جنوب افريقيا على مقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن وعلى الاقتراح المحدد الذي قدمه الأمين العام بشأن الشروع في وقف اطلاق النار وتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا هو رد معروف تماما . فبريتوريا تصر على المطالبة بالوفاء بشروط مسبقة دخيلة على الخطة ، وهو تعنت من جنوب افريقيا يطيل الاحتلال الاستعماري غير الشرعي لاقليم ناميبيا . وعلاوة على ذلك ، لا يزال ذلك الاقليم يستخدم كقاعدة لشن الهجمات المسلحة على أنغولا والدول المجاورة الاخرى التي تحاول بريتوريا زعزعة استقرارها .

وهذا الموقف السلبي المتصلب يظهر بوضوح أن فرص التغيير الطوعي في سلوك بريتوريا ضئيلة جدا . وفي هذا السياق ، شاركت الأرجنتين في نيسان/ابريل من هذا العام ، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن ، في تقديم مشروع قرار يستهدف الترويج لتطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا . ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد هذا القرار .

وتؤيد الأرجنتين تأييدا تاما الطموحات المشروعة لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . وتؤمن حكومة بلدي ، في اتفاق تام مع الغالبية الساحقة من

المجتمع الدولي ، بأن تحقيق استقلال ناميبيا لن يتأتى إلا عن طريق التنفيذ التام لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي هذا السياق ، نشعر بالارتياح إزاء اتخاذ مجلس الامن مؤخرا للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، الذي شارك بلدي في تقديمه مع مجموعة بلدان عدم الانحياز في تلك الهيئة . وفي هذا القرار يأذن المجلس للامين العام بالشروع في الترتيبات اللازمة لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا وسوابو واتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال .

وإذا استمرت بريتوريا في تعنتها ورفضها المستمر الامتثال للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فسيكون تطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة أمرا له مبرراته الكاملة ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ويود وفد بلادي أن يعبر عن امتنانه للعمل الذي اضطلع به مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تحت القيادة المتميزة والكفؤة للسفير زوزي ممثل زامبيا . ونود أن نكرر تأييدنا كذلك للاعمال التي يجري الاضطلاع بها لصالح قضية استقلال ناميبيا العادلة . وسنؤيد مشاريع القرارات الواردة في تقرير المجلس والمعروضة على الجمعية العامة للنظر فيها .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد تضامن الارجنتين الحازم شعبا وحكومة ، مع الشعبين المناضلين في ناميبيا وجنوب افريقيا من أجل تقرير المصير والكرامة والاستقلال الوطني واقامة مجتمعين عادلين ومتساويين وديمقراطيين في أراضيهما .

السيد أغاشوكليوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مسألة ناميبيا مطروحة في الامم المتحدة منذ عقود ، وقد نوقشت مطولا في الدورات العادية وفي دورات استثنائية للجمعية العامة . واتخذت خلال تلك الفترة قرارات عديدة في الجمعية العامة ومجلس الامن ، وصدرت فتوى من محكمة العدل الدولية تؤكد على أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي وأن ادارتها ينبغي أن تسحب من ناميبيا على الفور ، كي تضع بذلك حدا نهائيا لاحتلالها للاقليم .

وما برحت حكومة جمهورية قبرص تدين جنوب افريقيا باستمرار لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا وتجاهلها لجميع ما صدر عن الامم المتحدة من القرارات ذات الصلة بالموضوع . ونعتبر ان مسألة ناميبيا قضية واضحة من قضايا الاستعمار والعنصرية والاحتلال الاجنبي والقمع الذي يسمح باستمراره في انتهاك فاضح للحقوق الاساسية للشعب الناميبي وفي تحد صريح لسلطة الامم المتحدة ذاتها . ولقد أعربنا باستمرار أيضا عن تضامننا مع شعب ناميبيا في كفاحه المشروع من أجل الحرية والاستقلال الوطني ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الاوحد والحقيقي .

ولقد ذكرت قبرص مرارا وتكرارا أن استقلال ناميبيا يمكن تحقيقه تحقيقا عادلا بالاستناد الى خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذين يشكلان الاساس المقبول الوحيد للتسوية الدائمة لمسألة ناميبيا . ولقد طالب المجتمع الدولي بصورة متكررة بالتنفيذ الفوري لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، دون أي شروط مسبقة أو قيود أو تعديلات . ولهذا فقد رفض هذا المجتمع الدولي بالاجماع ربط استقلال ناميبيا بمسائل غريبة ولا صلة لها بالموضوع . وقد رفضت قبرص بدورها هذه المحاولات رفضا حازما ، كما أدانت ورفضت بالمثل المحاولات المستمرة التي تقوم بها جنوب افريقيا للالتفاف حول خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا عن طريق فرض مؤسسات عميلة ، بما في ذلك بشكل خاص تنصيب بريتوريا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ لما يدعى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، التي أعلن مجلس الامن أنها غير شرعية ولاغية وباطلة .

ونظرا لاستمرار تعنت ومماطلة جنوب افريقيا ورفضها الامتثال للقرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الامن ، وكذلك قرارات الجمعية العامة ، تعللا بمختلف الذرائع ، فاننا نعتقد اعتقادا جازما أن التدابير القائمة المطبقة على جنوب افريقيا ينبغي أن تستكمل بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة المنصوص عليها بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وإن عدم قيام مجلس الامن حتى الآن بفرض جزاءات الزامية شاملة

قد ولّد مشاعر مليئة بالاحباط وخيبة الأمل في صفوف المجتمع الدولي عامة . فعلاوة على أن ذلك يسدد ضربة قوية ، لا الى طموحات الشعب النامي فحسب ، بل والى طموحات الانسانية جمعاء في ايجاد عالم ينعم بالحرية والعدالة ، فإن عدم تمكن مجلس الامن من التصرف قد طرح مرة أخرى تساؤلا بشأن مصداقية الامم المتحدة ذاتها . ان قوى العدوان والظلم يسمح لها بأن تسود على مبادئ الحرية والسلم والعدل ، بسبب عدم تمكن الامم المتحدة من المضي قدما في تنفيذ قراراتها ، وهي حقيقة تعرقل اداءها الفعال وتتوخي ذات مفهوم الامم المتحدة ، بل ومبرر وجود هذه المنظمة ذاته .

في ناميبيا ، لا تزال جنوب افريقيا توالي تنظيم أجهزتها القمعية ضد الشعب الناميبي وتحسنها وتضيف اليها ، مستخدمة وسائل الإعدام والتعذيب والاحتجاز والعمل القسري وحرمان الشعب من أهم حقوقه وحرياته الاساسية . كما تزيد جنوب افريقيا بشكل مستمر وجودها العسكري الكبير في ناميبيا واستنزافها الذي لا ينقطع لموارد ناميبيا المعدنية الغنية .

وكي تدعم جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، فإنها تحاول باستمرار توسيع نطاق سياساتها العدوانية في جميع أنحاء منطقة الجنوب الافريقي . وتعرب قبرص مرة أخرى عن إدانتها الثابتة لهذه الغارات التي تشنها جنوب افريقيا على دول المواجهة المجاورة ، والتي تعد أعمال عدوان تتنافى مع جميع قواعد ومبادئ القانون الدولي . وتؤيد قبرص حكومة وشعبا بقوة حكومات وشعوب دول المواجهة .

وباعتبار قبرص عضوا في الامم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز وفي مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فإننا سنواصل بذل كل جهد لتعزيز قضية شعب ناميبيا العادلة من أجل تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا الموحدة .

ونود أن نؤكد أن القرارات وحدها لا يمكنها أن تؤدي إلى الهدف المنشود . وإنما تنفيذها بفعالية هو الذي له الاهمية القصوى . ونرى أن تنفيذ خطة الامم المتحدة أمر طال انتظاره . ومن واجب الامم المتحدة - وبخاصة مجلس الامن - اتخاذ الخطوات والتدابير الضرورية لإجبار جنوب افريقيا على إنهاء احتلالها غير المشروع لإقليم ناميبيا . ولعل من الضروري أن نذكر أنفسنا بأنه وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق ، على جميع أعضاء الامم المتحدة التزام بضمان تنفيذ مقررات مجلس الامن بشأن ناميبيا ، كما هو الحال بالنسبة لمقرراته بشأن أية مشكلة أخرى ينظرها . وعلى الامم المتحدة واجب والتزام بالاضطلاع بمسؤوليتها فيما يتعلق بشعب ناميبيا . لقد أوكلت إلى مجلس الامم المتحدة لناميبيا المهمة السامية الخاصة بقيادة الناميبيين إلى استقلالهم ، وعلينا أن نكثف جهودنا لتحقيق الطموحات المشروعة لشعب قاسى الكثير طوال عقود في ظل الاستعمار والعنصرية والسيطرة الاجنبية والقمع .

ونحن الآن على الأرجح عند منعطف خطير في تاريخ تناول الأمم المتحدة لمسألة ناميبيا ، نتيجة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) يوم الجمعة الماضي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، والذي يدعو الى وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

ونحن نسجل جميعا بارتياح موقف منظمة سوابو البناء عن طريق ممثليها الشرعيين ، وكذلك مواقف أنغولا وسائر دول المواجهة التي أعربت عن رغبتها في التعاون تماما مع الأمين العام في إطار أحكام ذلك القرار . ولذلك فإن المسؤولية تقع الآن على نظام جنوب افريقيا .

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن تحقيق وقف لإطلاق النار من شأنه أن يمكّن الأمين العام من المضي في مهمته الخاصة باتخاذ الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، باعتبار ذلك خطوة أولى في عملية استقلال الإقليم . ونحن نتطلع إلى اليوم - الذي نأمل في أن يكون قريبا - الذي تكتمل فيه هذه العملية ونهنئ فيه بعد انتظار طويل ناميبيا بوصفها دولة حرة مستقلة وعضواً كامل العضوية في منظمتنا .

ونحن نعرب مرة أخرى عن تضامننا مع القضية السامية للشعب الناميبي ومنظمة سوابو ممثله الشرعي الوحيد ونؤيدهما تأييدا تاما ، في كفاحهما من أجل تقرير المصير والاستقلال في بلدهما .

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أود أولا أن أسجل امتنان وفد بلادي للأمين العام لجهوده التي لا تكل لتحقيق التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأود أيضا أن أشكر رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وسائر أعضاء المجلس على الطريقة التي اضطلع بها المجلس بمسؤولياته بوصفه السلطة القانونية لادارة ناميبيا إلى أن تحصل على الاستقلال . وإن الاسلوب الذي لا يزال المجلس يعبئ به الرأي العام العالمي لهو أسلوب مؤثر وفعال حقا .

لقد شاركت أسرة الامم المتحدة في الاسبوع الماضي سائر المجتمع الدولي في عرض للوحدة لم يسبق له مثيل ، واحتفلت باسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية الافريقية الجنوبية الغربية (سوابو) وقد جاء الاحتفال بذلك الحدث الهام بعد شهور قليلة من عقد الدورة الاستثنائية لمجلس الامم المتحدة لناميبيا في لواندا وبعد أسابيع قليلة من الاجتماع الوزاري في نيويورك . وفي الاسبوع الماضي أنهى مجلس الامن نظره في مسألة استقلال ناميبيا بإصدار القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . إلا أننا نجتمع مرة أخرى هنا اليوم على مستوى الجمعية العامة لنتناول مسألة كان ينبغي أن تسوى تماما منذ أكثر من عقد أو عقدين من الزمان .

ومن المحزن حقا أن نلاحظ أنه رغم الدفعة المتولدة فيما يتعلق بالسعي الى استقلال ناميبيا عندما اتخذ القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، واعتمد مجلس الامن الخطة التي لقيت قبولا عالميا ، فإن ناميبيا لا تزال غير مستقلة . ومع هذا ، فإنه يسرني إعلان ذلك الالتزام المتجدد لمجلس الامن ، الذي ستؤكده مجددا بعد وقت قصير الجمعية العامة ، في القضية العادلة والطموحات المشروعة للشعب الناميبي .

وقد انقضت الآن عشر سنوات تقريبا منذ اعتمد المجتمع الدولي خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا كما وردت بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لكن مما يدعو لاسفنا جميعا أن نظام بريتوريا ، الذي يؤيده عدد ضئيل من البلدان ، لا يزال يبتدع جميع أنواع الاعذار بغية التملص من تنفيذ خطة الامم المتحدة . ومن بين العناصر الغريبة المنقطعة الصلة التي تطرحها بريتوريا الآن ، ليس هناك أغرب ولا أسخف من الربط بين استقلال ناميبيا وبين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وهذا الموقف غير المعقول الذي تتمسك به بريتوريا هو العقبة الرئيسية أمام التسوية السلمية لمسألة ناميبيا واستعادة حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وقد قوبل هذا الشرط المسبق الخاص بالربط بما يستحقه من رفض تام من الجمعية العامة ومجلس الامن على حد سواء .

وفيما يتعلق بوفد بلادي ، فإن وجود قوات كوبية في أنغولا ليس مشروعا فحسب ، وإنما هو عنصر هام في الدفاع عن السلامة الإقليمية لانغولا . لقد تعرَّض شعب أنغولا لزمن طويل لمعاناة لا تعد ولخسائر في الأرواح والممتلكات بسبب عدوان جنوب افريقيا ، ولذلك فإن له الحق في الدفاع عن نفسه بجميع الوسائل الممكنة . وسيظل وجود قوات كوبية في أنغولا ضرورياً مادامت جنوب افريقيا تصرُّ على الإبقاء على وجودها في ناميبيا بالقوة ، مهددة على هذا النحو السلم والأمن في المنطقة عن طريق القيام بأنشطة عسكرية وأعمال عدوان في أنغولا وأراضي الدول المستقلة المجاورة ، وبخاصة موزامبيق .

وإنه لمن غير المعقول حقاً أنه رغم أن جميع المسائل المعلقة المتصلة بخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا قد سوِّيت ، فلا يزال قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) غير منفذ بسبب إصرار جنوب افريقيا المستمر على الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب قواتٍ كوبيةٍ من أنغولا .

ومن المؤسف أنه منذ اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) واجهنا توقفا في مسألة استقلال ناميبيا بسبب سياسة الفصل العنصري الضالة المضللة التي في غير محلها . وهذه الحالة تعيسة حقاً ، ولهذا يرى وفد بلادي ضرورة قيام المجتمع الدولي دون تأخير بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . ونطالب الذين لا يزالون غير راغبين في تأييد هذا التدبير الهام الفعال بأن يعيدوا النظر في معارضتهم الصريحة لفرض جزاءات إلزامية شاملة على نظام عنصري ينتهك يوميا جميع قواعد السلوك المتحضر ويفخر بتحدي المجتمع الدولي ويمضي في تمييز عنصري وظلم وعنف وتجاهل تام لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ولذلك ينبغي أن يكون عزمنا الوطيد هو أن نسارع بتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك بزيادة الضغط على نظام بريتوريا . لقد تأخر استقلال ناميبيا كثيرا ، وسيؤدي التأجيل المستمر لتنفيذ خطة الامم المتحدة بالكامل طبقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الى تشجيع تصاعد العنف والى خسائر لا حصر لها في الارواح . وقد نتج عن عدم تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى الآن إحباط واسع النطاق لدى جميع الامم المحبة للسلم . إلا أننا على الرغم من هذا الشعور بالإحباط ، لن نتخلى عن خطة الامم المتحدة ، لان هذا سيكون بمثابة تفويض لسلطة مجلس الامن ، وبالتالي للاسس التي تقوم عليها الامم المتحدة ذاتها .

ولئن كان المجتمع الدولي قد أصبح رهينة لتعنت بريتوريا ، فمن المثبط للهمة أيضا أن نلاحظ أن الموارد البشرية والمعدنية لناميبيا تنهب على نحو مستمر ، على الرغم من المرسوم رقم ١ الذي اعتمده مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ . وما لم يتوقف هذا العمل المخزي فإن الحكومة الشرعية المستقبلة لناميبيا لن تجد أمامها سوى أرض خاوية .

ويرى وفد بلادي أن تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين . والمخرجين من ديارهم في ناميبيا بسبب سياسات الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، هي جزء من التدابير الهامة التي يجب أن يضطلع بها أعضاء المجتمع الدولي لإعداد الشعب الناميبي للمستقبل . ولهذا السبب ، وفي مجال التعليم بالذات ، تستضيف حكومة غامبيا منذ ١٩٧٧ عددا كبيرا من الشبان اللاجئين من جنوب افريقيا وناميبيا ، في برنامج يوفر لهم التدريب المهني والتقني والثانوي . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد لاشقائنا وشقيقاتنا في ناميبيا أن حكومة غامبيا ، على الرغم من مواردها المحدودة ستستمر في تقديم المساعدة الى اللاجئين الناميبيين ما دامت هذه المساعدة مطلوبة .

ويود وفد بلادي أن يسجل امتنانه للحكومة الاسترالية لانها قدمت في وقت مبكر من هذا العام مساعدة قيمتها ٥ ملايين دولار الى الناميبيين وأبناء جنوب افريقيا . ويعتبر الجانب الذي يصرف من هذه النقود على تعليم وتدريب الناميبيين وأبناء جنوب

افريقيا ، جزءا هاما من عملية إعداد هذا الشعب الباسل لتولي المسؤولية الكاملة في إدارة شؤون بلاده .

وفي مقابل هذا المناخ السياسي المظلم الذي يسود في ناميبيا ، فإننا نشعر بالراحة بسبب النجاحات الكبيرة التي احرزت في الجنوب الافريقي وفي أجزاء أخرى من افريقيا بسبب الطابع الذي لا يقهر لشعوب افريقيا . ووفد بلادي على ثقة من أن الانتصارات التي احرزها ابناء افريقيا ضد قوى الاستعمار والعنصرية في الماضي القريب سوف تتكرر في ناميبيا ، وهذا هو أحد الاهداف المكرسة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وبفضل تأييدنا المستمر ، فإن النضال المشروع لناميبيا من أجل الاستقلال والعدالة والكرامة الإنسانية سيحقق اهدافه في وقت أقرب مما يمكن لنظام جنوب افريقيا العنصري أن يتصوره .

وينبغي أن يكون هدفنا الذي لا يتزعزع هو تحقيق استقلال ناميبيا . ولتحقيق هذا الهدف ، فإننا نواصل حث مجلس الامن على أن يتخذ إجراءات فعالة لإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، حتي يتمكن اشقاؤنا وشقيقاتنا هناك ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وفيما يتعلق بوفد بلادى ، فمادامت هناك أرض افريقيا ، حتى ولو كانت مساحتها مترا واحدا مربعا ، تحت الاحتلال والسيطرة غير الشرعيين ، فإن استقلال افريقيا يظل غير كامل وغير آمن .

وأخيرا ، فقد أوضح الأمين العام كل شيء في البيان الذي ألقاه في اجتماع مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي عقد في ٩ كانون الثاني/يناير ، حيث قال ما يلي :

"يجب أن نجعل جنوب افريقيا تدرك أن التطلعات المشروعة والعادلة لشعب هذا الإقليم لا يمكن الاستمرار في احباطها دون الاضرار الخطير بسلم جنوب افريقيا نفسها وباستقرار المنطقة كلها" .

السيد فرح درير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى الآن ٢١ عاما منذ نقض ولاية جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا وإنهائها باعتماد قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ . وبمقتضى هذا القرار ، وضع الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ؛ ومع ذلك تتناول الجمعية العامة مرة أخرى مسألة ناميبيا ومشكلاتها التي استعصت محنتها على جميع الحلول الممكنة حتى الآن ، بسبب رفض نظام جنوب افريقيا إنهاء احتلاله الوحشي غير الشرعي لناميبيا واستمراره في حرمان الشعب الناميبي من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، في تحد وإهمال كاملين لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها .

وتصميما من هذا النظام العنصري على مواصلة ارتكاب احتلاله الاستعماري وسيطرته ، على الرغم من غضب المجتمع الدولي وإدانته ، فقد كثف من ممارسات الفصل العنصري بزيادة أعمال القمع العسكري والبوليسي لإخضاع الشعب الناميبي وإضعافه الى درجة تقلل من مناهضته لنظام الفصل العنصري فيما يرتكبه من نهب واستنزاف وإهدار للموارد الطبيعية والمعدنية الضخمة في الإقليم .

ويقوم نظام جنوب افريقيا ، في محاولة لتأمين سيطرته الاستعمارية على ناميبيا ، ببذل جهود ضخمة لتحقيق النجاح في إقامة ما يسمى بسياسة التسوية الداخلية في إقليم ناميبيا ، ليروغ من خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وليعزل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وينصب حكومة عميلة لا تشكل تهديدا أو معارضة لممارسات نظام الفصل العنصري في الإقليم . ومع ذلك فقد شعرنا بالارتياح عندما شهدنا أن المجتمع الدولي لم يتردد في رفض ما اطلق عليه اسم سياسة التسوية الداخلية ، وأعلن أن هذه السياسة باطلة ولاغية .

ولم يقتصر عدوان القوات المسلحة التابعة لجنوب افريقيا على أراضي ناميبيا وجنوب افريقيا فقط ، بل تجاوز حدود هذين البلدين . وشن نظام جنوب افريقيا ، مستخدما الأراضي الناميبية قاعدة لأعمال العدوان الرامية الى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي وأعمال إرهاب الدولة ضد منطقة الجنوب الافريقي ، حربا ضد الدول

المجاورة ذات السيادة ودول خط المواجهة المستقلة ، سعيا الى تمزيق نسيجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومنعها من تقديم الدعم الى الشعب الناميبي الشجاع .

لقد حان الوقت كي يعلن المجتمع الدولي شجبه لأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ويعرب عن تضامنه القوي بتقديم العون المادي والمعنوي الكافي لدول خط المواجهة ، حتى تتمكن من تعزيز قدراتها الدفاعية ضد الهجمات المتكررة من جانب القوات المسلحة لجنوب افريقيا .

وقد واصل شعب ناميبيا دائما كفاحه ضد الاستعمار والسيطرة الاجنبية وقدم في سبيل ذلك تضحيات كبيرة ، وسيواصل بحزم مقاومة استغلال أراضيه والاستنزاف السريع لموارده الطبيعية والمعدنية من جانب جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الاجنبية الاخرى .

ونحن نؤكد من جديد تأييدنا للنضال المشروع للشعب الناميبي ضد استغلال أرضه من جانب النظام العنصري ، الذي يتواطأ مع المصالح الاقتصادية الاجنبية كي يعرض للخطر مصالح الشعب الناميبي السياسية والاقتصادية و رفاهيته الاجتاعية . ونحن على ثقة تامة من أن المقاومة الباسلة للشعب الناميبي تحت القيادة الحكيمة لسوابو - ممثله الشرعي الوحيد - ستواصل تصعيد كفاحها المشروع من أجل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال التام .

ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في سعيها من اجل الحرية والاستقلال الوطني ما برحت تلتمس الوسائل السلمية للانتقال الى حكم الاغلبية والاستقلال الوطني . ولابد من ممارسة الضغط الدولي المكثف لارغام جنوب افريقيا على التحضور الى طاولة المفاوضات مع سوابو والموافقة على تحقيق استقلال ناميبيا بسرعة .

اننا نشيد بصبر سوابو واستعدادها للتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا وللتقيد به في اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون شرط مسبق او مزيد من الابطاء.

ويسعدنا ان نشيد بما قرره مؤخرا مجلس الامن في قراره ٦٠١ (١٩٨٧) بالاذن للأمين العام بعمل الترتيبات اللازمة لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية .

ونحن نناشد المجتمع الدولي بأسره ان يعطي هذا القرار فرصة عادلة وان يمنح تأييده الكامل للامين العام في مسعاه من اجل تحقيق نتائج مثمرة في المسؤولية الهامة التي اناطها به مجلس الامن .

ونؤكد تأييدنا الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لاننا نؤمن بأنه الاساس السليم الوحيد المقبول دوليا لتسوية مسألة ناميبيا سلميا . وان أي خطة او استراتيجية تحيد عن قرار مجلس الامن ستكون متعارضة مع روح الخطة ولن تزيد الا من تعنت جنوب افريقيا وتشجعها على زيادة الاصرار على حرمان الشعب الناميبي من حقه في الحرية والاستقلال .

ونحن نعتقد ان جميع الجهود التي بذلت سعيا لايجاد حل سياسي لمسألة ناميبيا يجب ان تكرس لوقف كامل لاطلاق النار يعقبه انسحاب فوري غير مشروط لقوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا ، بغية تمكين الشعب الناميبي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)

الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ وخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا كما تم التعبير عنها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

إن من المفجع حقا ان نلاحظ ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يصر بتحد على حرمان الشعب الناميبي من حقه في تقرير المصير والاستقلال ، على الرغم من القرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الامم المتحدة في هذا الصدد . وفي هذه الظروف ، فإن الخيار الوحيد المطروح امام المجتمع الدولي في هذه الهيئة هو ان يوصي مجلس الامن بإتخاذ أشد الاجراءات بإعتبارها وسيلة فعالة لحمل نظام الفصل العنصري على الامتثال لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بمسألة ناميبيا .

ولقد آن الاوان أن يضطلع مجلس الامن بمسؤوليته الرئيسية عن صيانة السلم والامن في الجنوب الافريقي بأتخاذه التدابير السلمية الفعالة لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات ومقررات الامم المتحدة . وفي هذه المرحلة من محنة الشعب الناميبي ، فإن المجتمع الدولي مقتنع بأن أكثر التدابير فعالية وسلمية تتمثل في اتخاذ قرار يقضي بفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا كما هو منصوص عليه بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وفي الوقت نفسه ينبغي ان تقدم للشعب الناميبي المساعدة التي يحتاجها ويستحقها في مقاومته البطولية ضد نظام الفصل العنصري والسيطرة الاجنبية لمواجهة عدوان جنوب افريقيا ، وتمكين هذا الشعب من مواصلة نضاله تحت قيادة سوابو الرشيدة ، ممثله الوحيد والحقيقي ، لينال حريته واستقلاله الحقيقيين .

وفي الختام ، اود ان اهنىء مجلس الامم المتحدة لناميبيا ورئيسه ، السفير بيتر زوزو ، ممثل زامبيا ، على التقرير السنوي الشامل الذي قدمه بشأن تقييم الحالة في ناميبيا . ويسرني ان اشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس للاضطلاع بفعالية بالولاية المنوطة به ، وبوجه الخصوص في حشد العمل الدولي المتضافر من اجل النهوض بالقضية الناميبية وإنهاء احتلال ناميبيا غير الشرعي من جانب جنوب افريقيا .

السيد عماري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث أنه من بداية القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين ادت المغامرة الاستعمارية الكبرى الى اخضاع قطاع كبير من الشعوب في العالم ، فإنه يمكن اعتبار سنة ١٩٦٠ سنة تحرير الشعوب .

وبتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ اعتمدت الجمعية العامة دون معارضة ، قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد اعتبر هذا الاعلان تاريخيا لانه اشتهدف القضاء على الاستعمار الى غير رجعة وتحرير البشرية من البلاء الذي كانت قد أنجبته . ويعلن ذلك الصك أن جميع الشعوب لها الحق في تقرير المصير ، واستنادا الى هذا الحق فهي حرة في اختيار وضعها السياسي وطريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومما لا شك فيه ان الامم المتحدة تنهض بدور حفاز في هذا النضال من أجل إنهاء الاستعمار ، وهذا بالتحديد ما يبعث فينا اليوم الشعور العميق بالاحباط ازاء قضية ناميبيا ، وهي قضية شعب ما برح يناضل ضد الاحتلال الاجنبي منذ اكثر من قرن ويتوقع منذ زمن طويل ان تصبح بلده حرة ومستقلة* .

واذا ما كنا اليوم نريد ان نرى النصر ونريد تطبيق المبادىء المعترف بها دوليا ، فإن الأمر مرهون بنا أيضا أن نتصدى للتحديات المتعجرفة المستمرة التي يطلقها نظام جنوب افريقيا ضد منظمتنا . وقد آن لنا الاوان لكي نفعل ذلك . وللأسف ان هذه التحديات ليست وليدة اليوم . ففي عام ١٩٤٦ ، بعد مضي سنة على انشاء منظمة الامم المتحدة ، أطلقت جنوب افريقيا اول تحد لها بأن رفضت ان تضع اقليم ناميبيا ، الذي كان يسمى في تلك الايام ، افريقيا الجنوبية الغربية ، تحت نظام وصاية كما اقرت ذلك الجمعية العامة في دورتها الاولى . وفي عام ١٩٤٩ اعلنت جنوب افريقيا بصورة انفرادية ان الولاية الدولية باطلة ولاغية ، على الرغم من ان فتوى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٥٠ قد اكدت صلاحية الولاية ، ورفضت ان توافي الجمعية العامة بتقرير عن ادارتها للاقليم ، في حين ان الجمعية طالبت بذلك بوضوح . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تحديات بريتوريا ظاهرة مستمرة .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ويجيورداني ، (سري لانكا) .

وإذ عيل صبر الامم المتحدة إزاء سياسة الامر الواقع هذه التي ينتهجها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، قررت رسميا في عام ١٩٦٦ ان تنهي الانتداب الدولي وجردت جنوب افريقيا من كل حق في ادارة هذا الاقليم . واضطلعت الامم المتحدة بمسؤوليتها الكاملة ، فقررت ، من خلال مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي انشىء في وقت لاحق ، ان تقوم بنفسها بالاخذ بيد هذا الاقليم نحو الاستقلال .

وردت جنوب افريقيا على هذا القرار برفض آخر وتحد آخر ، وباستمرار وجودها الذي أصبح الآن غير شرعي في ناميبيا .

وردا على ما قرره مجلس الامن ، الذي أكد في قراره ٢٧٦ (١٩٧٠) عدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وردا على فتوى محكمة العدل الدولية التي اعلنت في عام ١٩٧١ ان جنوب افريقيا :

"ملزمة بسحب ادارتها من ناميبيا فورا وبانهاء احتلالها للاقليم ".

أبدت بريتوريا نفس الموقف المتمثل في الرفض والتحدي .

إن الفتوى الصادرة عن أرفع جهة قانونية رسمية فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالعلاقات فيما بين الدول لم تؤيد قرار الجمعية العامة فحسب بل أعلنت أيضا أن الدول ملتزمة بالاعتراف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في الاقليم وببطلان أي أعمال قد تقوم بها جنوب افريقيا باسم ناميبيا او نيابة عنها .

وبعد خمس سنوات ، أي في عام ١٩٧٦ ، اتخذ مجلس الامن بالإجماع القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ، الذي أعاد فيه التأكيد على حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وأعلن أن :

"تمكين شعب ناميبيا من تقرير مستقبله بحرية ، يقتضي حتما اجراء انتخابات حرة تحت إشراف ورقابة الامم المتحدة لناميبيا كلها بوصفها كيانا سياسيا واحدا" (قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، الفقرة ٧)

إن الانتخابات التي قررها مجلس الامن في عام ١٩٧٦ لم تجر حتى الآن . وقد سمح عدم الرد على تحدي بريتوريا بإثارة الشكوك حول إرادة الأمم المتحدة وتصميمها . وبات شعب ناميبيا وجميع افريقيا في موقف محير . وجاء الرد في عام ١٩٧٨ في صورة خطة لتسوية مسألة ناميبيا عن طريق المفاوضات ، وهي الخطة المشروحة بالتفصيل في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد أثبت شعب ناميبيا تصميمه وشجاعته وقبل ، عن طريق ممثله الحقيقي الوحيد (سوابو) ، الطريق المعروض عليه لممارسة حقه في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال عن طريق الحوار والتفاوض .

ولكن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو حصيلة جهد كبير ، لم يبدأ حتى الان ، بعد تسع سنوات من اتخاذه . إن هذا القرار كان قد بعث على الامل في ايجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض بيد ان ذلك الامل - الذي يصعب الابقاء عليه - ما فتئ يتبدد تدريجيا في مواجهة تعنت بريتوريا الصارخ وتحديها المتجدد .

وعلى الرغم من جهود الامين العام من أجل إيجاد سبل للتعجيل بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى الرغم من جهود أعضاء في الامم المتحدة

وأجهزتها المعنية مباشرة - وعلى وجه التحديد مجلس الامن والجمعية العامة ومجلس الامم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة بانهاء الاستعمار - ما فتئ الشعب الناميبي ، الذي نؤكد من جديد إعجابنا به ، غير قادر حتى الان على تحقيق أمانيه المشروعة في الحرية والكرامة والاستقلال .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد تضامن تونس مع الكفاح البطولي الذي يشنه الشعب الناميبي بقيادة ممثله الحقيقي سوابو ، ولكي أؤكد لذلك الشعب اننا نؤيده تأييدا ثابتا قويا حتى تتحقق ناميبيا الحرة الموحدة .

نود أيضا أن نحيي أعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا ورئيسه السفير بيتر زوزي ممثل زامبيا . ان المجلس ورئيسه يستأهلان احترامنا وإمتناننا ودعمنا للطريقة القديرة الفعالة التي يصيغان وينفذان بها قراراتهما وبرامجهما وفاء بولايتهما .

وما فتئ مجلس الامم المتحدة لناميبيا منذ انشائه في عام ١٩٦٧ ، يلعب دورا أساسيا في جعل الرأي العام مدركا بهذه المشكلة ، وما فتئ يساعد في زيادة الدعم الدولي لقضية ناميبيا . وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي علينا ان نؤيد المجلس وأنشطته ؛ فهو لا يشكل السلطة القانونية القائمة بادارة الاقليم فحسب بل يشكل أيضا الجهاز الفعال لانهاء وجود جنوب افريقيا غير الشرعي في ناميبيا .

ويتعين على هذه المنظمة ، التي نتفانى بقوة من أجل رفعة مبادئها ، أن تغير من نهجها ، وتحمل جنوب افريقيا على احترام قراراتها وخاصة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي ، في رأينا ، ما زال الاساس السليم الوحيد للتسوية التفاوضية العادلة لمسألة ناميبيا .

وفي هذا السياق فإننا نرحب باتخاذ مجلس الامن لقراره ٦٠١ (١٩٨٧) بتاريخ ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، الذي يأذن للأمين العام الشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا وسوابو كي يمكن اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية .

إن نفس ذلك القرار يدين بشدة جنوب افريقيا العنصرية لتماديها في احتلالها غير المشروع لناميبيا ورفضها العنيد الامتثال لقرارات ومقررات مجلس الأمن ولاسيما القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونرى انه في حالة رفض جنوب افريقيا مرة اخرى التعاون مع الامين العام ، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق للحفاظ على سلامة ناميبيا الاقليمية وحق شعبها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وعن طريق اللجوء الى الفصل السابع من الميثاق ، قد يكون من الممكن انقاذ شعوب الجنوب الافريقي من خطر مواجهة فظيعة لا يمكن التنبوء بعواقبها .

ونحن مقتنعون بأن الجهود التي يبذلها الجميع باخلاص وعن اقتناع استنادا الى القانون والى التزامات منظمتنا ، من شأنها أن تكفل لناميبيا الخروج من ظلام الاستعمار الطويل وان تصبح عضوا كامل العضوية في الامم المتحدة وان تتبوأ بالكامل مسؤوليتها الدولية بوصفها دولة حرة مستقلة ذات سيادة . وعلى هذا النحو ينبغي ان نفي بالتزامنا تجاه مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة .

السيد مايشا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشعر بالامتنان لهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن ناميبيا . إن تفاصيل مسألة استقلال ناميبيا معروفة جيدا للجميع ، ويتوقع وفدي أن جميع من في هذه القاعة يدركونها تماما وخاصة التأخير الذي ليس له ما يبرره في منح ناميبيا الاستقلال ، وأسباب عدم نجاح القرارات الفعالة التي اتخذت حتى الآن على طريق العمل الصحيح نظرا لهذا التأخير . وبالتالي فإنني لست في حاجة لكي اعيد سرد تفاصيل تاريخ النضال من أجل استقلال ناميبيا .

ومع ذلك اسمحوا لي ان اقول باختصار انه منذ حصول جنوب افريقيا على ولايتها لادارة الاقليم ، استهزأ النظام العنصري بأحكام هذه الولاية في محاولة لضم اقليم ناميبيا . وان جنوب افريقيا ، بحكم ولايتها ، كان مطلوبا منها أولا وقبل كل شيء النهوض بالتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقليم والنهوض

بتطورهم التدريجي صوب الحكم الذاتي أو الاستقلال وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين وكفالة المعاملة المتكافئة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والتجارية .

إن نظرة الى الحالة التي سادت هذا الاقليم خلال السنوات التالية والتي أدت الى الغاء الانتداب في ١٩٦٦ توضح بجلاء أنها كانت حالة نقض وانتهاك لشروط الولاية التي لم تكن لدى جنوب افريقيا نية الامتثال لها منذ البداية .

وبالتالي فإن النظام العنصري - بعد إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا واستكمال الاجراءات المتطاولة وصدور قرار محكمة العدل الدولية وتأكيد مجلس الأمن لعدم شرعية استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا - رفض في تحدٍ سافر الجلاء عن الاقليم ، مانعا بذلك الأمم المتحدة من ممارسة ادارتها المباشرة لناميبيا - وهو عمل يشكّل عدوانا على شعب ناميبيا وتحديا صارخا للأمم المتحدة .

وينبغي التذكير هنا بأن الأمم المتحدة قد أنشأت ، بعد توليها المسؤولية المباشرة عن ناميبيا ، مجلس ناميبيا بولاية تتمثل في الاضطلاع بالنيابة عنها بادارة ناميبيا الى أن يحصل الاقليم على الاستقلال . وحتى اليوم ، ما برح النظام العنصري في جنوب افريقيا يحول بين المجلس وبين ممارسته لمسؤوليته المباشرة في ناميبيا وعن شؤون الشعب الناميبي .

وبالاضافة إلى ذلك ، فإن جهود الأمم المتحدة الرامية الى اقناع جنوب افريقيا بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ولا سيما قرارا مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذان وافقت عليهما جنوب افريقيا في الأصل ، قد قوبلت بالمماطلة والتسويف عندما جاءت مرحلة التنفيذ . وقد أفضى ذلك الى الحالة الراهنة التي لا تزال فيها جنوب افريقيا تقوم من جهة باحتلال اقليم ناميبيا على نحو غير مشروع وتفرض عليه سيطرتها الاستعمارية في تحدٍ وازدراء كاملين لقرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعو الى تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، بينما تقترف من جهة أخرى أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول المستقلة المجاورة في المنطقة ، بينما يستمر نظامها العنصري في منع شعب ناميبيا بالقوة الوحشية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

تلك ، في رأي وفد بلدي ، هي الصورة وذاك هو الموقف الذي اتخذه النظام العنصري على طول الخط ؛ وهو موقف منذر بالخطر ومثير للاضطراب ومحفوف بالمخاطر ومنطو

على العنف . فالحالة يمكن أن تنفجر في أي وقت بطريقة تؤدي الى تصاعد خطير للتوتر والعنف وعدم الاستقرار في منطقة افريقيا بأسرها .

وقد أصبحت الدول المجاورة ، وخاصة أنغولا وغيرها من دول خط المواجهة ، ضحية لهجمات جنوب افريقيا المستمرة غير المستثارة ولعدوانها الغاشم . وتدين كينيا أعمال العدوان والهجمات ضد الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، واستخدام ناميبيا كنقطة انطلاق لشن الهجمات العسكرية ولإشاعة القلاقل في المنطقة . ونحن ننظر إلى هذه الهجمات والقلاقل التي تقوم بها جنوب افريقيا بوصفها محاولة من ذلك النظام لإيجاد الذريعة التي يدّعي على الصعيد الدولي أنها السبب في تأخير تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . واننا نعلن أن ذلك المنطق دخيل وغريب .

وفي ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، اتخذ مجلس الامن بشجاعة القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . وتعرب كينيا عن تأييدها له حيث أننا ما فتئنا نطالب بأن يتخذ المجلس مثل هذا القرار . وقد أيّدنا هذا النهج في العمل لاننا نتفق كلية مع تقريري الامين العام (S/18767 المؤرخ في ٣١ آذار/مارس و S/19234 المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر) ، وخاصة عندما أفاد مجلس الامن بأن كل القضايا المعلّقة ذات الصلة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حلّها الآن . لذا كانت الحاجة تدعو الى اتخاذ مجلس الامن لقرار يكفل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي رأينا أنه لا ينبغي لأحد الآن أن يحاول إقحام تلك القضايا غير ذات الصلة والدخيلة في هذه المسألة ، نظرا لان المجلس قد أذن للامين العام بأن يشرع في الترتيب لوقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية .

اسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعرب عن تقدير كينيا للموقف الذي اتخذته سوابو على طول الخط فيما يتعلق بوقف اطلاق النار ، وأن أعرب عن الامل في أن يوافق النظام العنصري على التوقيع على ترتيب لوقف إطلاق النار وعلى التقيد به لتمكين

فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية من الاضطلاع بواجباته والنهوض بمسؤولياته .

وفي ختام كلمتي ، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييد كينيا الثابت والملتزم للنضال من أجل استقلال ناميبيا . والى أن تقدم جنوب افريقيا رداً مقبولا على قرار مجلس الأمن الاخير ٦٠١ (١٩٨٧) ويُجرى وقف فعلي لإطلاق النار ويوزع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية ، فإن موقف كينيا من مسألة ناميبيا سيظل ثابتا لا يتغير . وستواصل كينيا دعم سوابو على الصعيد الثنائي وفي إطار الترتيبات الاقليمية القائمة بالفعل على حد سواء ؛ وكذلك في إطار الجهود الدولية الرامية الى تحرير شعب ناميبيا من الاحتلال العنصري غير الشرعي . ونحن نتطلع الى تلقي تقرير الأمين العام ، الذي طلبه منه مجلس الأمن في القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار .

وأخيرا وليس آخرا ، أغتنم هذه الفرصة لأشكر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على تقريريهما الحافلين بالحقائق المقدمين الى الجمعية العامة .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ أنهت الجمعية العامة كما هو معروف انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ثم وضعت الجمعية العامة ذلك الإقليم تحت الادارة المباشرة للأمم المتحدة . وجاء انشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في العام التالي بوصفه السلطة المسؤولة عن ادارة الاقليم بالنيابة عن الجمعية العامة ليؤكد إصرار المجتمع الدولي على ضمان الاستقلال الفوري للشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الوحيدة . وقد عزّز ذلك القرار الحيوي الذي كان يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لناميبيا ، مجموعة هامة من التدابير والصكوك التي وضعت أحدها تلو الآخر من جانب المنظمة الدولية بغية كفالة حرية الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

فيما يتعلق باقليم ناميبيا الدولي ، فإن المرء عندما ينظر في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) الذي عرقل تنفيذه أو ـ على وجه الخصوص ـ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ، بما فيها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بل والمقررات التي اتخذها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فإنه يصاب حتما بالحيرة والارتباك .

إن اقليم ناميبيا هو الاقليم الوحيد والاخير في القارة الذي لا يزال مستعمرا استعمارا حقيقيا . وهذه الحالة النادرة من الاخفاق السياسي والدبلوماسي ، انما تنجم عن استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، على الرغم من أن ذلك الاقليم يقع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وقد أكّد الأمين العام في تقريره S/19234 المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ المتعلق بمسألة ناميبيا ، أنه ، في سياق خطة ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد تمّت تسوية المسائل المعلّقة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٥ ، عندما تم الاتفاق على اختبار النظام الانتخابي .

إن التطورات المتعلقة بالحالة في الاقليم هي بالدرجة الأولى نتيجة للعنف الأعمى والقهر بالاضافة الى الاحتلال غير الشرعي الذي يحوّل اقليم ناميبيا الدولي الى ثكنات هائلة ، ويضفي الطابع العسكري على المجتمع الناميبي بأسره ، ويبرر قانون الأحكام العرفية والرقابة الصارمة على الصحافة ، وكذلك الغزو الذي تشنّه قوات جنوب افريقيا .

إنني لا أُزمع الإسهاب في الحديث عن هذه الحالة التي تم تحليلها تحليلا كاملا في التقارير المتاحة الآن والتي تتناول التواطؤ المروع الذي يعضده النهب الوحشي لناميبيا من جانب المصالح الاقتصادية الأجنبية . والواقع أن من المفيد الاطلاع على التقارير الممتازة الصادرة عن اللجنة الخاصة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وتقارير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وكذلك التقرير الوافي الممتاز للأمين العام بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) .

على هذا النسق أطلقت جنوب افريقيا العقال لسياسة الفصل العنصري والامبريالية العنصرية بلا هوادة ، ليس فقط بغرض قمع غالبية سكانها ولكن أيضا

لاستعمار اقليم ناميبيا الدولي وزعزعة استقرار دول المنطقة الجنوبية دون الاقليمية في افريقيا .

ومع ايلاء الاعتبار اللازم لجميع المحافل الماضية ، وفي أعقاب الاجتماع الوزاري لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ، والاحتفال الأخير بأسبوع التضامن الدولي مع شعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، واصدار مجلس الأمن للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، يصبح من الضرورة الملحّة للغاية تحديد استراتيجية منسقة لإرغام جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا وتمكين الشعب الناميبي ذي السيادة على مر التاريخ ، من أن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال . إذ أنه عندما يسقط الفصل العنصري ، فإن ناميبيا سوف تنهض دولة حرة مستقلة .

لقد أوضح وزير الشؤون الخارجية والتعاون بالكونغو موقف بلادي من مسألة استقلال ناميبيا الفوري هنا من قرابة شهر ، عندما تكلم باسم الرئيس دنيس ساسو - نغيسو . فبلدي يؤيد نضال التحرير الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة سوابو ، كما يؤيد أيضا خطة الأمم المتحدة للسلم من أجل تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا . وفي هذا السياق ، نقدّر غاية التقدير الجهود المتجددة التي يبذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في مبادراته الرامية الى تنفيذ خطة السلم المنصوص عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبنفس الروح ، تؤيد الكونغو التدابير التي أرسى أساسها في قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) . ومما لا شك فيه أن وقف اطلاق النار ووزع قوة الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، يعتمدان أساسا على جنوب افريقيا وسوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

ويلاحظ وفد بلادي ووفود أخرى عديدة بارتياح أن سوابو قد أبدت استعدادها للوفاء بالتزاماتها والتعاون مع الأمين العام في تنفيذ القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . وخطة الأمم المتحدة للسلم . أما على الجانب الآخر ، فمازالت جنوب افريقيا ، عن طريق سياساتها وممارساتها المتعنتة ، تسوق حججا لا أساس لها ، وتدافع - بين جملة أمور - عن سياسة ربط الاستقلال الفوري لناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . وكما

يعلم المجتمع الدولي ، فقد أعلن مجلس الأمن أن مسألة وجود القوات الكوبية في أنغولا مسألة دخيلة تماما على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لذا ، يجب ألا تستخدم هذه المسألة ، بأي حال من الأحوال كشرط مسبق في العملية المؤدية الى الاستقلال الفوري لناميبيا . والكونغو تدين أي تكتيك تسويفي فيما يتعلق باستقلال ناميبيا ، وترفض سياسة الربط وأية سياسة أخرى مما يسمى بالمشاركة البنّاءة .

وعلى المجتمع الدولي أن يعارض جنوب افريقيا ويقف لها بالمرصاد ، ويشجب بشدة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها واحتلالها غير الشرعي لناميبيا .

وعلى المجتمع الدولي ، أخيرا ، أن يطالب بأن ينبني أي حل سياسي لقضية ناميبيا على انهاء احتلال جنوب افريقيا الاستعماري غير المشروع للاقليم ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا المسلحة ، وبالتأكيد ، ممارسة الشعب الناميبي حقه في تقرير المصير والاستقلال .

وأخيرا ، أشيد بمجلس الامم المتحدة لناميبيا لما قام به من عمل ممتاز بالرغم من العقبات الواضحة .

السيد لغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انهى مجلس الامن يوم الجمعة من الاسبوع الماضي مناقشة بشأن ناميبيا كان الغرض الوحيد منها اعتماد قرار واضح لا لبس فيه يحرك عملية تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد اعتمد القرار ب ١٤ صوتا مؤيدا . وللأسف ، امتنع عضو عن التصويت . وهكذا بدأت عملية تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا المنصوص عليها في القرار .

وعليه ، فإن هذه المناقشة ، التي تدور عقب قرار مجلس الامن التاريخي ذاك ، قد تكون تكرارا لا لزوم له . فليس لدى وفدي ما يدفعه الى الاعتقاد بأن مجلس الامن اعتمد قراره ٦٠١ (١٩٨٧) وفي نيته أن يدع ذلك القرار يرقد هامدا ليتعفن في الملفات ، إما بفعل الاستهانة بالقيم أو كرهينة لأمور ليست بذات الصلة . وكما قلنا في بياننا في مجلس الامن ، في الاسبوع الماضي ، نعتقد أنه بوسع المجلس أن ينفّذ قراراته لأن الميثاق ينص على أن للمجلس هذه القدرة . ولذلك ، يتعين علينا أن نفترض ، بحسن نية ، أن قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ، الذي اعتمده مجلس الامن أُعتمد بنية جادة متوجّهة الى العمل .

والواقع أننا لا نتوقع من مجلس الامن ما هو أقل من ذلك . فقد كان من المفهوم دائما أنه متى تحقق التفاوض بنجاح والتوصل الى اتفاق بين الاطراف المعنية حول كل شيء وبشأن كل موضوع متصل بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ينبغي أن يصبح تنفيذ خطة الامم المتحدة مسألة شكليات . ولقد تسنى التوصل ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ الى اتفاق قبلته جنوب افريقيا ، بعد طول انتظار ، حول نظام الاقتراع الذي سيستخدم في

اجراء الانتخابات . وهكذا ، فإن اعتماد مجلس الأمن لقرار يمكّن من ذلك قد جاء بعد موعده بعامين عندما اجتمع المجلس أخيرا ، في الأسبوع الماضي ،يُخوّل الأمين العام سلطة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولكن ، هل هناك ما يبرر توقعنا أن يصرّ مجلس الأمن على تنفيذ قراره ٦٠١ (١٩٨٧) ، الذي من شأنه أن يبدأ عملية تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ ألَم نر المجلس في الماضي يعتمد قرارات هامة للغاية لنراها يستهان بها وتهمل حتى تموت دون أن يلحق المذنبين في ذلك أي عقاب ؟ ألا يزوِّدنا امتناع عضو من أعضاء المجلس عن التصويت بالمؤشر الكافي على المصير المحتوم الذي يرجّح أن يلقاه قرار مجلس الأمن الحديث ٦٠١ (١٩٨٧) ؟ ومع أن هذه أسئلة هامة ، فإنني أقترح أن نترك الاجابة عليها للمؤرخين في المستقبل لأننا لم نوهب القدرة على العلم بالغيب .

والآن ، ينبغي لهذه المناقشة أن تمضي قدما وكأن شيئا لم يحدث في الأسبوع الماضي . لقد ضُللنا من قبل . ولطالما بنى شعب ناميبيا آمالا عظاما من قبل ، ليراها وقد تلاشت . إن فتاوي محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن العديدة تقبع بلا حراك في ملفات المحفوظات المنتفخة لهذه المنظمة الرائعة .

ولذلك ، لا نستطيع أن نتهاون في تصميمنا على وضع نهاية للمذبحة ، التي لا داعي لها ، الدائرة في ناميبيا . فمن واجبنا أن يظل العالم على علم بحقيقة أن آلية إنهاء المذبحة في ناميبيا موجودة منذ ٩ أعوام ومن حق العالم أن يعرف السبب في أن هذه الآلية ، التي تحظى بقبول وتفويض دوليين ، ظلت أداة عديمة الفائدة .

إن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا تعني ، بالنسبة لنا ولشعب ناميبيا ، الشيء الكثير . وهي تعني الشيء الكثير للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ولدول خط المواجهة وللقارة الافريقية كلها . وقبل تسع سنوات رحبنا باعتماد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بوصفه خطوة تاريخية الى الأمام في التماس إحلال السلم في منطقتنا ، لا في ناميبيا وحدها . ومضينا في حسن نية نتعهد ذلك القرار ونتعهد خطة السلم التي تجسدت فيه أملا في أن تتحقق . وفعلنا ذلك بحدب وعطف . وبذلنا

أقصى الجهود لنستوعب جميع المناورات والمكائد التي استخدمتها جنوب افريقيا لتحرّف وتشوّه خطة الامم المتحدة حتى تتناسب مع أغراضها الخسيسة . وشاركنا باخلاص وصدق في مهزلة ما سمي باجتماع ما قبل التنفيذ في جنيف في عام ١٩٨١ ، لاننا كنّا نعتقد مخلصين أن الطرف الآخر أصبح صادق النية وبات مستعدا أخيرا للسير في تنفيذ خطة الامم المتحدة . وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٢ اجتمعنا في مقر البعثة الكندية لنخوض عملية مفاوضات أخرى ، التي تبيّن أنها مجرد تنقيل للاقدام بصورة مسموعة بادعاء أن ذلك كان سيحقق تقدما .

وهكذا ، لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك إزاء التزامنا بتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، مادمنا شاركنا في كل تلك العمليات العقيمة على أمل أن يتسنى النهوض بتنفيذها . فالخطة تمثّل ، بالنسبة لنا ، الفرق بين السلم والحرب ، وبين الحياة والموت ، وبين الحرية والاستعباد في ناميبيا . ولهذا السبب نريد من الذين يضعون العراقيل في طريق تنفيذها أن يفكروا بجدية في معنى عملهم . ونريد أن يعرفوا أننا نحمّلهم كامل المسؤولية عن استمرار سفك الدماء في ناميبيا وعدم إحلال السلم بصورة عامة في الجنوب الافريقي . وسيذكرهم التاريخ بوصفهم إناسا قد شاركوا مشاركة فعالة وعن علم في زعزعة استقرار منطقتنا ، في الوقت الذي يدّعون فيه بورع أنهم يكنّون أطيب النوايا لشعب المنطقة .

لقد تحدينا مجلس الامن في الاسبوع الماضي أن يرقى الى مستوى مسؤولياته وأن يثبت نفسه أمام الاختبار ، ليتحاشى أن يصبح موضع سخرية . إن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو قراره ، وهو يتحمل مسؤولية تنفيذه - أو يطالب جميع الأطراف المعنية بتنفيذه . إن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مستعدة للمشاركة في تنفيذه ، وهي على استعداد لقبول وقف اطلاق النار . والآن ، نوجه نفس التحدي للجمعية العامة وبنفس الالحاح . إننا نتحدى الجمعية العامة أن تواجه الاختبار ، لاننا نؤمن بأن الامر في الجنوبي الافريقي ينطوي على مسائل هامة كثيرة . أما بالنسبة لناميبيا ، فتتوافر لدينا ، على الاقل ، خطة أوّلية لإحداث التغيير بوسائل سلمية . فالمسألة لم تعد مسألة تلمّس طريقنا في الظلام بحثا عن آلية تمكننا من الاستجابة لصيحات شعب ناميبيا المطالبة بالحرية والاستقلال ، لأن الآلية موجودة بالفعل .

وماذا ستفعل الجمعية إزاء حالة الشلل الدائم الذي يبدو أنه أصاب مجلس الامن ، أم ترانا نحن أيضا نعاني من عجز يشلّنا ؟ إن مجلس الامن يشلّه تعنت أقلية ضئيلة من أعضائه أخذت على عاتقها مسؤولية تدعو للاستياء تتمثل في اتخاذ دور المدافعين عن بريتوريا . ولكن ، ماذا عن الجمعية العامة ؟ هل الحقائق الاليمة المتعلقة بالحالة في الجنوب الافريقي غير واضحة لها بما فيه الكفاية ؟ هل هناك لبس فيما يتعلق بالمؤدى الحقيقي لربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في جمهورية أنغولا الشعبية ؟ ألم يقل لنا البعض ، في مناسبات عدّة ، بلا أدنى مجال للشك ، أن ربط استقلال ناميبيا بقضية القوات الكوبية في أنغولا غير ذات الصلة يرمي إلى معالجة الشواغل الامنية لجنوب افريقيا ؟

الحقيقة أن الربط لا يمكن بأي حال أن يوصف بأنه منطو على فوائد لبقيتنا في الجنوب الافريقي . بل إنه على العكس قد سبّب لنا الكثير من الالام . وكلّف الالاف من الارواح في ناميبيا وأنغولا بتأجيله تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن القوات الكوبية في أنغولا لا تمثل أية مخاطر أمنية بالنسبة لدول خط المواجهة ناهيكم عن جنوب افريقيا وناميبيا ، من باب أولى . إن أولئك الكوبيين موجودون في أنغولا للمساعدة في الدفاع عن تلك الدولة التي تقع على خط المواجهة ضد عدوان جنوب افريقيا الذي يرجع إلى عام ١٩٧٥ . وتلك القوات لم تطأ بأقدامها التراب الناميبي أو تراب جنوب افريقيا أو أي مكان آخر قريب من هناك وليس من طموحاتها أن تفعل شيئا كهذا من شأنه أن يؤدي الى مواجهة في منطقتنا . إذن ما هي تلك الشواغل الامنية التي لدى جنوب افريقيا والتي تبلغ من الاهمية والحيوية حدا يجعلها جديرة بأن يضحى من أجلها بالارواح البريئة للعديد من الناميبيين والانغوليين ؟

إن الواقع يخالف ذلك تماما . والواقع أن الشواغل الامنية لدول الجنوب الافريقي ودول خط المواجهة وغيرها من الدول التي تحكمها أغلبيتها الوطنية هي الشواغل التي ينبغي أن تعالج بمنتهى الجدية . والعالم بأسره يعرف منشأ تلك الشواغل . نحن الذين يزعزع استقرارنا على يد جنوب افريقيا ونحن الذين نظل بفضلها غير آمنين على أنفسنا باستمرار . وبالمناقضة التامة لافتقارنا الى الامن ، تعتبر

جنوب افريقيا ، وهي دولة تتباهى بأنها القوة الاقليمية التي لا تقهر في الجنوب الافريقي ، الدولة المتمتعة بقدر من الامن يفوق أمن غيرها إلى حد بعيد . فوق أنه من غير الممكن ، جيوبوليطيقيا ، على أية حال ، أن يشكّل وجود الكوبيين في أنغولا أي تهديد لأمنها أو لأمن ناميبيا .

وهكذا يكون السؤال الذي يجب أن نطرحه هو : ما هي شواغل جنوب افريقيا الامنية التي يفترض أن الربط اختلق ليعالجها ؟ ألسنا بصدد الحديث هنا عن الشواغل الامنية لأقلية بيضاء في جنوب افريقيا ، يعتبر لون بشرتها واطالة أمد بقائها في السلطة من الاهمية بالنسبة للغرب بقدر يجعل حمايتها مسألة يضحى من أجلها بأرواح الانغوليين والزامبيين والزمبابويين والبوتسوانيين والناميبيين ؟ فهل الربط إذن صيغة ليست مغلّفة بالدهاء الكافي تفصح عن تفضيل استمرار الوضع الراهن الذي يمثله الفصل العنصري في جنوب افريقيا وعدم الشرعية في ناميبيا على السماح لشبح الشيوعية بأن ينطلق على هواه في الجنوب الافريقي ؟

وإلّا ، فلِم هذا الإصرار المتعنت من جانب مَن ينادون بالربط على التشبث بنهج لا مفر من أن يزج بمنطقتنا في أتون صراعٍ دموي ؟ لماذا ؟ لماذا هذا الإصرار العنيد من جانب مؤيدي الربط على مواصلة الانضواء تحت لواء واحد مع عصابات يونيتا وجنوب افريقيا في عملية زعزعة استقرار أنغولا حتى الموت وهي دولة من دول خط المواجهة ، فضلا عن حرمان شعب ناميبيا من حقه في تقرير المصير ؟

إننا لا نتهم أحدا بأي اتهام . إننا ندرك القوة العمياء للأهواء الايديولوجية ومقدرة الانسان على اقتراف أعمال شريرة . وحقيقة الامر أن ثمة قدرا مروعا من الشر يكمن في نظام الفصل العنصري وفي الإنكار المستمر لحق شعب ناميبيا في تقرير المصير عن طريق الإصرار على الربط غير المفهوم بين ممارسته لهذا الحق وبين قضايا غير ذات صلة .

يجب على الجمعية أن تصرّ على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون إبطاء الآن بعد أن أُعتمد ذلك القرار التفويضي وهو القرار ٦٠١ (١٩٨٧) . واذا ما فشل مجلس الامن في انفاذ إرادته بسبب الشلل الذي أشرت إليه مسبقا ، فإن الجمعية العامة

ينبغي أن تجد السبيل للضغط على المجلس كي ينهض بمسؤولياته التي أناطها به الميثاق . كما ينبغي للجمعية أن تأخذ بزمام القانون في أيديها ، إذا جاز لنا التعبير ، إذا لم يعد هناك أي سبيل آخر . لقد آن الأوان لأن ننظر في التوحد من أجل السلم والتعقل في الجنوب الافريقي إذا لم يكن مجلس الأمن على استعداد لذلك ، أو كان غير قادر على أن ينحو هذا المنحى .

السيد كاباندا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انقضت الآن ٢١ سنة منذ اتخذت الجمعية العامة قرارها بإنهاء انتداب جنوب افريقيا على افريقيا الجنوبية الغربية . لقد كان اعتماد القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ بمثابة انهاء لصراع كان قد ظل ناشبا بين عصبة الأمم المتحدة ونظام جنوب افريقيا بشأن افريقيا الجنوبية الغربية وهي المنطقة التي أرادت بريتوريا ضمها ببساطة تامة . وبعبارة أخرى ، فإن تعنت سلطات جنوب افريقيا ليس بجديد . إلّا أن ذلك التعنت تحوّل اليوم الى استهانة صريحة واستفزاز حتى للأمم المتحدة . وأظن أن المنظمة مازالت لديها السلطة السياسية والمعنوية اللازمة لوضع حد لهذا التصرف .

وبعد ٢١ عاما من سحب الانتداب الذي أنيطت ولايته لجنوب افريقيا على افريقيا الجنوبية الغربية يجب أن ننظر فرادى وجماعات في أعماق ضمائرنا وأن نستخلص الدروس المستفادة .

لقد قيل هنا ، وأنا لا أخالف هذا القول ، بأن طرفي الصراع هما حكومة جنوب افريقيا وشعب ناميبيا . حقا ، إن أحد الأطراف هو حكومة جنوب افريقيا التي تديم احتلالها غير المشروع ، والطرف الآخر هو الشعب الناميبي الذي يدافع عن حقوقه المشروعة . لكن الصراع قائم أيضا بين نظام جنوب افريقيا والأمم المتحدة ، لأن منظمتنا يقع على عاتقها واجب قانوني وأخلاقي بقيادة الشعب الناميبي صوب تحقيق مصيره . فهلا قمنا جميعا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة ، ببذل كل ما في وسعنا فرادى وجماعات لاستعادة كرامة منظمتنا التي هي في حقيقة الأمر كرامتنا ؟

ما هي النتيجة التي سيسفر عنها هذا النزاع ؟ وما هو المستقبل الذي نعدّه لشعب ناميبيا الذي يعاني في ظل حكم غاشم ؟ وماذا عن العلاقات التي ستقوم مستقبلا بين ذلك الشعب الطامح الى حرية وبين مضطهديه الحاليين ؟ وإلام ستستمر أعمال الارهاب وزعزعة الاستقرار التي يشنها نظام بريتوريا الحاكم على جيرانه ؟ وإلام يجب علينا أن نواصل السكوت على نظام حكم يتصرف بكامل الوعي خارج إطار القانون ؟ تلك هي الاسئلة التي لا بد أن تجيب عليها المنظمة وكل عضو من أعضائها .

يرى وفد بلادي أن لمشكلة ناميبيا أربعة جوانب مترابطة ترابطا وثيقا . أولها أن هذه المشكلة في جوهرها وفي تجسداتها الخارجية مشكلة استعمار ، بكل ما يعنيه ذلك من استغلال واذلال . فناميبيا كانت ولا تزال ، تستغل استغلالا مفرطا ، وتتعرض للنهب لمنفعة نظام حكم مغتصب . وشعبها بات ضحية ، وأرغم على الخضوع لغير حكم يستند الى قانون لم يكن من اختيار ذلك الشعب بأي حال .

والجانب الثاني من جوانب هذا الواقع المؤلم - الذي لا حاجة بي الى التفصيل بشأنه لأنكم جميعا تعرفونه تماما - هو أن المستعمر يفرض قانونه على الشعب الذي يستعمره . والقانون السائد في جنوب افريقيا ، بل والقانون السائد فعلا في ناميبيا هو الفصل العنصري . ونظام الحكم القائم على الفصل العنصري ، الذي هو مكمن الشرور المحيقة بالسود في جنوب افريقيا ، قد أطلقت عليه صفات كثيرة ، فهو : منافٍ لكل القيم ، وشر مطلق ، وما الى ذلك . ونظام الحكم القائم على الفصل العنصري موجود فعلا في ناميبيا . ولكي أقدّم مجرد صورة لذلك ، يكفي أن استشهد بمقطع مختار بصورة عشوائية من تقرير لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، يقول :

"أما الغالبية السوداء التي تشكل نحو ٩٥ في المائة من سكان الاقليم ، فقد سيقت كالقطعان ، على أساس قبلي ، إلى ١٠ "أوطان" غير متجاورة موزعة على المناطق القاحلة للغاية في ناميبيا . والثاني أن امتيازات التعدين تمنح الى العديد من المصالح الاقتصادية التابعة لجنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الأجنبية ، حيث تمكنها من استغلال الموارد المعدنية الهائلة للاقليم" . (A/42/24 (الجزء الأول) ، فقرة ٣٨٤)

والوجه الثالث من أوجه مشكلة ناميبيا وجه جيوبوليطيقي . فهناك بلدان معنية تبذل جهودا خارقة لكي تقلب المشكلة الى مسألة صراع مصالح بين الشرق والغرب ، ومثل هذه الجهود تمثل في الواقع محاولات لتبرير الافعال غير المقبولة التي ترتكب في حق شعب ناميبيا وضد سيادة بلدان الجنوب الافريقي وسلامتها الاقليمية . واستعمال اقليم ناميبيا كمنصة انطلاق لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار أمر جدير بالادانة ، ونحن اليوم ندينه هنا ، مثلما فعلنا في الماضي . وهو جدير بالادانة شأنه شأن أعمال العدوان ذاتها . ولقد أدنّا ما يسمى بالربط ، بوصفه أسلوبا للإلهاء يستهدف تشتيت الانتباه عن الالاعيب الرامية الى الاضرار بالسلم والعدل في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . واني أتساءل : على أي أساس قانوني أو سياسي أو أخلاقي يمكن لدولة ما أن تسمح لنفسها بانتهاك سيادة دولة أخرى أو سلامتها الاقليمية ـ وعلى أي أساس منطقي يمكن لدولة في العالم أن تفرض قانونها ورأيها على دولة أخرى ؟

والوجه الرابع من أوجه المشكلة الناميبية يتمثل في المؤثرات الخارجية التي تعرقل هي الاخرى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

في سنة ١٩٨١ كانت رواندا ، بوصفها عضوا في مكتب الوحدة الافريقية ، عضوا في لجنة عهدت اليها تلك المنظمة بزيارة البلدان الاعضاء في فريق الاتصال ، وهي البلدان التي كانت مسؤولة عن الكثير ، ولنقلها اليوم صراحة . وفي بعض العواصم ، قيل لنا إن الطريق المؤدي الى استقلال ناميبيا يمكن أن يصبح ممهدا إذا ما أقرّت تدابير لتهيئة الثقة أو تعزيزها ، أي ضمانات . وطلبنا ايضاحات تبين لنا ماهية تلك التدابير . لكن الردود التي سمعناها كانت غامضة ، وهذا أقل ما يقال عنها . ولم نُصر على مطلبنا ، لانه كان بمقدورنا أن نرى وراء الكلمات ، النوايا الحقيقية .

واليوم ، جاء دورنا لكي نطرح أسئلة : ما الذي يمكن أن يولّد الثقة أكثر من قبول شعب ناميبيا ، الذي أعربت عنه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، لخطة التسوية الصادرة عن الامم المتحدة بصيغتها الواردة في قراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ وما الذي يدعو الى الثقة أكثر مما دأبت "سوابو" على اعلانه من استعداد لإلقاء السلاح في إطار عملية وقف لإطلاق النار والدخول مع حكومة

جنوب افريقيا ـ رغم كونها حكومة احتلال غير مشروع ـ في مفاوضات غير مشروطة تتعلق بسبل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ وأخيرا ، هل هناك ما هو أدعى الى الثقة من التأكيدات المقدّمة من الامم المتحدة والمعزّزة من المجتمع الدولي والقائلة بأن ناميبيا في حالة استقلالها ستحكم بموجب دستور ديمقراطي يكفل الاحترام لحقوق جميع المواطنين والمصالح المشروعة للاجانب في ذلك البلد ؟ إننا نعتقد أن الضمانات التي تسعى جنوب افريقيا الى التماسها ويريدها من يعنيهم مستقبل مصالح مواطنيهم في ذلك الاقليم قد جرى تقديمها فعلا ـ هذا ما لم تكن الكلمات قد فقدت معانيها فعلا .

ومن ناحية أخرى ، ما الادعى الى تقويض الثقة من تصرفات جنوب افريقيا ؟ وأعني التصرفات التي من قبيل بتر شطر من اقليم ناميبيا ، كخليج والفيس وما الى ذلك . وما الادعى الى تقويض الثقة من استمرار استغلال موارد ناميبيا الطبيعية ونهبها بصورة منتظمة على نحو يشكّل ازدراء لمرسوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا رقم ١ ، وهو المرسوم الذي أريد به حماية موارد الاقليم الطبيعية .

ما الذي يمكن أن يقوّض الثقة أكثر مما يقوّضها التجنيد الاجباري للمواطنين الناميبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٥٥ سنة في جيش الاحتلال ، حتى يقمع الاخ اخاه ، أو تقوّضها محاولة إجراء انتخابات في ناميبيا قبل إعلان الاستقلال من طرف واحد وهو أمر حرى بأن يكون فاتحة مجابهة أهلية في ناميبيا ؟ وما الذي يمكن أن يقوّض الثقة ، أكثر مما يقوّضها إقامة الحكومة المؤقتة التي شكّلت في ويندهوك في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ من عناصر كلها أجيرة لبريتوريا ، أو تقوّضها حالة الطوارئ الدائمة المفروضة في ذلك الاقليم ؟ لقد تحدثت قبلا عن أعمال التخريب وزعزعة الاستقرار المتعددة ضد دول المواجهة .

وأنا ، فيما قلت ، لم أذكر إلاّ بعض الحقائق التي تبين سوء نوايا حكومة بريتوريا ، وهي حقائق حرية بأن تجعل كل من يحسن الظن بها يراجع نفسه .

أشرت آنفا الى المرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وفي هذا الصدد ، أود أن أكرر الرأي الذي أعرب عنه وفدي هنا في العام الماضي وهو أن موارد ناميبيا الطبيعية ، معدنية وغير معدنية ، لا يمكن أن تنزع ملكيتها من أصحابها وتخضع للاستغلال المجرّد من العقل . وقد أعربت وفود عديدة أخرى عن هذا الرأي ، وهو الحقيقة . وبعبارة أخرى ، إنه على المنغمسين في هذه العمليات على الموقع أن يتّبعوا الاصول المرعية ، بأن يسجلوا أنشطتهم لدى مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي يمكنه أن يمنحهم تراخيص العمل وإلاّ تعرضوا لتوجيه الاتهام اليهم قانونا . وأود أن أوجه اليهم هذا التحذير ، فإذا مارفضوا الانصياع له ، سيسوي التاريخ حسابه معهم .

اسمحوا لي أن أحثّ المجتمع الدولي على أن يفعل شيئا من أجل اللاجئين من ناميبيا ، ومن جنوب افريقيا . أيضا ، لانهم جميعا ضحايا نفس السياسة . ومما لا شك فيه أن أولئك اللاجئين عوملوا بقدر كبير من الكرم وبخاصة من قوبلوا منهم بترحاب في دول المواجهة التي تعاني اقتصاداتها في الوقت الحاضر لاسباب نعرفها جميعا . بيد أني ، وأنا أتحدث عن اللاجئين ، أفكر أيضا في أولئك الشباب الذين كان ينبغي أن يتمكنوا من استكمال تعليمهم . وأود أن أضم صوت وفدي لأصوات الوفود التي أعربت عن امتنانها باسم اللاجئين .

وقد حان الوقت لأن نشيد ، من هذا المكان بالذات ، بالمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، وبصفة خاصة ، الدول التي تبرعت أو ستتبرع لصندوق التضامن للجنوب الافريقي . ولن تقصّر رواندا في القيام بواجب التضامن ، رغم مواردها المحدودة للغاية .

وأؤكد مجددا دعم حكومتي الكامل لسوابو في نضالها العادل من أجل استقلال ناميبيا . ونود أيضا أن نزجي كلمات التشجيع لمجلس الامم المتحدة لناميبيا . ويحدونا الامل في أن نجتمع قريبا على أرض ناميبيا ذاتها .

وختاما ، أشعر بأنني لم أقل كل ما يجب أن يقال عن ناميبيا ، لأن المرء يعجز عن أن يقول كل شيء عن ذلك البلد . فالمشكلة لا تزال مشكلة صعبة ، والكلمة الاخيرة تظل ويجب أن تظل ، كلمة شعب ناميبيا ذاته .

السيد نيونجيكو (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في كلمته عن مسألة ناميبيا ، في المناقشة العامة يوم ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، قال رئيس وفدي ، أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين ، ما يلي :

"وفيما يتعلق بالحالة المأساوية التي عفا عليها الزمن والتي يعاني منها الشعب الناميبي ، فإننا نعتبرها شوكة في جسد الشعب الافريقي كله ، وإهانة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وتحديا لمجلس الامن ، ومصدر خزي للامم المتحدة" (A/42/PV.31 ، ص ٨٣)

وهذا تقييم لا مبالغة فيه ، بل العكس . والواقع أنه عندما يسمع المرء أو يقرأ بيانات الوفود العديدة التي تكلمت بشأن مسألة ناميبيا يشعر أن وفودا كثيرة منها قد بذلت جهدا في كبح جماح غضبها ، والتحكم في مشاعرها . والالم الذي تشعر به الوفود نتيجة لشعورها العميق بأثر استعمار جنوب افريقيا ، والفصل العنصري الذي غرسه نظام جنوب افريقيا في ناميبيا . ووفدي أحد تلك الوفود .

إن مجلس الامم المتحدة لناميبيا هو السلطة الشرعية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي بوصفها السلطة القائمة بالادارة في اقليم ناميبيا . وقد عُيِّنت على هذا الاساس من خلال قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (دإ - ٥) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٦٧.

ومع ذلك ، رفضت جنوب افريقيا أن تسمح له بدخول اقليم ناميبيا ، بل فعلت العكس ، إذ احلّت نفسها محل المجلس ، واقامت ادارتها هي ، ووراءه جيشها المؤلف من أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ رجل ، وطبقت قوانينها القائمة على الفصل العنصري ، ونظمت الحياة السياسية وفقا للنظام الذي تمارسه داخل حدودها ، واعني به نظام الفصل العنصري الكريه . فهي تؤمن بأن ما هو من مصلحة بريتوريا يجب أن يكون من مصلحة ويندهوك ، لأنها تنظر الى ناميبيا بوصفها مقاطعة من مقاطعاتها . أما نحن الذين أدنّا دائما سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا إدانة قاطعة ، فلا نقبل ذلك في ناميبيا ، ونرفضه رفضا باتاً .

لقد لجأنا الى مجلس الامن الذي اتخذ قرارات في عدد من المناسبات تتفق مع مسيرة التاريخ . ففي القرار ٢٦٤ (١٩٦٩) اعترف المجلس بأن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا أمر يتنافى مع القانون . وفي القرار ٢٦٩ (١٩٦٩) طلب من جنوب افريقيا أن تسحب ادارتها من ذلك الاقليم . وفي القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أقر خطة لتحقيق استقلال ناميبيا . بيد أنه لم يتحقق أي شيء من ذلك . ومؤخرا جدا اتخذ المجلس خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح باعتماده يوم ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر الماضي القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي يقرر فيه أن يأذن للامين العام بالشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية .

ونحن نعلم تماما أن أكبر مسؤول في منظمتنا ، الذي نشيد به بشجاعته وتفانيه ، لن يدخر جهدا في سبيل الاضطلاع بمهمته . ولكننا أخذنا نتساءل بالفعل أي نوع من أنواع الربط سيضعونه على طريقه لعرقلة مهمته .

ونحن من جانبنا نحث كل من تتوفر لديهم الوسائل والامكانيات لمساعدة الامين العام في تنفيذ مهمته على أن يسارعوا الى معاونته . واذا ما رفضت جنوب افريقيا التعاون مع ممثلنا ، فاننا نوصي مجلس الامن بأن يجتمع ويعتمد الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة ضد ذلك البلد بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ومنذ أن قررت الجمعية العامة ، التي تعد أهم هيئة في منظمتنا ، إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا بالقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ ، وهي تتخذ القرارات ، واحدا تلو الآخر ، تطالب فيها باستقلال ناميبيا . ومع ذلك فاننا لا نزال بعد مضي ٢١ سنة على صدور القرار ٢١٤٥ نقف في طريق مسدود .

كذلك ، فان محكمة العدل الدولية ، التي أحيلت اليها هذه المسألة أصدرت فتوى تقضي بشكل واضح بأن تسحب جنوب افريقيا على الفور ادارتها من ناميبيا وان تنهي احتلالها لها .

وترفض جنوب افريقيا بعناد الإنصات الى أي أحد . وهذا هو السبب الذي جعلنا نستخدم الالفاظ "إهانة" و "تحدي" و "عار" . الى متى ينبغي لنا ان ننتظر لكي تصبح ناميبيا حرة ومستقلة وذات سيادة ؟ لا أحد يستطيع أن يتنبأ بالوقت اللازم لذلك ، ولكن هناك أمرا واحدا مؤكدا وهو أن هذا الاستقلال سيتحقق في يوم ما . ولابد وأن يتحقق هذا الاستقلال لأن سوابو قررت أن تنتصر وهي تحمل سلاحها في يدها ، ولأن دماء الشهداء لن تذهب هباء ، ولأن الأجيال الحالية والمقبلة في جنوب افريقيا وناميبيا لن تتحمل هذا الظلم . نعم لابد وأن يتحقق هذا الاستقلال في نهاية المطاف لأن هذا أمر يتفق مع مسيرة التاريخ .

وعندما يأتي ذلك اليوم سيهرع الكثيرون الى مقاتلي سوابو البواسل ليعانقوهم ويهنئوهم بهذا النصر . وسيشترك في هذا الموكب الأصدقاء الحقيقيون والمزيفون ، فلن ينغيب أحد عن هذا اللقاء . ولكن كما سيحدث في يوم الحساب الأخير سيحصل كل منا على ما يستحقه . سنحاسب على ما قلناه وعلى ما رفضنا أن نقوله . وسنحاسب على تصويتنا تأييدا للحق وعلى تصويتنا الرافض لتأييد الحق : سنحاسب على المساعدات التي قدمناها وعلى المساعدات التي منعنا تقديمها . كل هذه الأمور ستكون مسجلة لكل دولنا إما في الجانب الدائن أو في الجانب المدين .

لقد أبلغنا الأمين العام لمنظمتنا ، الذي نضع فيه كامل ثقتنا ، منذ عامين بأنه قد تم استيفاء الشروط اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي وضع خطة الاستقلال لناميبيا . ولم يؤخذ في الاعتبار العنصر الخاص بوجود القوات الكوبية في انغولا الذي يطلق عليه لفظ "الربط" ، لأنه لم يكن موجودا وقت اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبالتالي لم يشره أحد . وعلاوة على ذلك ، فانه رفض فيما بعد في قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٣ . ان الذين أثاروا هذه الحجة ي لمون تماما انها مضللة ، ولكنهم يواصلون التمسك بها لأنهم يستخدمونها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى مستقلة وذات سيادة .

ويعلم قادة بريتوريا أنهم لا يستطيعون أن يقاوموا بمفردهم ضغط المجتمع الدولي . وهم يدركون انهم غير قادرين على الحفاظ لوقت طويل على نظام الفصل العنصري وعلى احتلالهم لناميبيا بدون دعم الأقوياء الذين يوفرون لهم الحماية .

وينبغي لنا أن نعرب لهم بوضوح عن وجهة نظرنا وألا يكون ذلك بمجرد التصويت لصالح القرارات المقدمة من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا فحسب ، فعلينا أيضا واجب ، ألا وهو أن نحضر هنا ويتكلم كل منا لو تيسر ذلك لنعرب لهم عما نشعر به من إحباط وإهانة لكرامتنا عندما نرى أشقاءنا وشقيقاتنا في ناميبيا يرزحون تحت نير الفصل العنصري .

والى أن يستعيد شعب ناميبيا حقوقه غير القابلة للتصرف والتي لها حرمتها ، فاننا نطلب من المجتمع الدولي أن يظل في حالة تعبئة حتى يستطيع أن يقدم كل المساعدات المادية والدبلوماسية والسياسية اللازمة الى منظمة سوابو ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي . وهذا هو السبيل الوحيد لتقليل الاختلال الموجود في علاقات القوة ، لأن ذلك في الحقيقة هو بيت القصيد .

ان أعز أمنية لنا هي أن نرى ناميبيا حرة ومستقلة وذات سيادة .

السيد كبيدي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما خاطب رئيس دولتي الجمعية العامة يوم ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ فانه أعرب عن تهاني وفد أوغندا لرئيس الجمعية العامة بمناسبة انتخابه لذلك المنصب الرفيع . ونظرا لأن هذه هي كلمتي الأولى في الجمعية العامة في الدورة الحالية ، فأرجو أن تسمحوا لي بأن أعبر عن فائق سعادتي لرؤيته يترأس مداولاتنا . ومن الأمور المؤاتية بشكل خاص ان تجرى هذه المناقشة تحت قيادته ، لأن بلده اتخذ موقفا مبدئيا وواضحا بجلاء إزاء مسألة إنهاء الاستعمار .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنيء السفير ريد بمناسبة تعيينه وكيلا للأمين العام ومسؤولا عن شؤون الجمعية العامة ، وهو مؤهل تمام التأهيل للاضطلاع بالمسؤوليات الجسيمة لمنصبه الجديد ، وبوسعه أن يعتمد على تأييدنا الكامل له .

ونعرب أيضا عن تقديرنا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي بذل جهودا جبارة في سبيل تحقيق استقلال ناميبيا . ورغم العقبات التي وضعت في طريقه ، فانه لم يأبه بها واستمر يسعى بجسارة في تلمس السبل والوسائل التي تؤدي الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولاتزال مشكلة ناميبيا التي لم تحسم بعد تعتبر من أخطر التحديات . بل انها تمثل تحديا يصل في خطورته الى حد إحراج المجتمع الدولي ، وخصوصا الأمم المتحدة ، التي تضطلع بمسؤولية فريدة تجاه ناميبيا . ان ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ينصان بوضوح على أن تقرير المصير والاستقلال يمثلان حقا غير قابل للتصرف لجميع البلدان ولكل الشعوب .

ان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، والعوائق التي وضعتها أمام شعب ناميبيا لعرقلة حصوله على حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال ، انتهاك واضح للميثاق وخرق لمبادئ القانون الدولي .

واتساقا مع تطلعات المجتمع الدولي ، أصدرت الامم المتحدة العديد من القرارات للتعجيل باستقلال ناميبيا . وأنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في عام ١٩٦٦ ، وهو قرار أكده مجلس الامن في عام ١٩٦٩ . وأيدت فتوى محكمة العدل الدولية هذا الموقف وحددت التزامات جميع الدول الاعضاء نحو انهاء هذه الحالة غير المشروعة . والقرارات الواضحة التي لا لبس فيها والتي أصدرتها الاجهزة الرئيسية الثلاثة للامم المتحدة ، أبطلت كل حجة من الحجج التي تختلقها جنوب افريقيا وحلفاؤها وتستخدمها لإدامة احتلالها غير المشروع .

ان المحنة التي يعيشها شعب ناميبيا هي اهانة لاحساسنا بالعدالة والوعي الجماعي للمجتمع الدولي . ونحن ما زلنا نشاهد معاناة الملايين الذين يناضلون في سبيل كرامة الانسان والعدالة ، بينما يواصل نظام بريتوريا بلا رحمة سياساته المزدوجة المتمثلة في الفصل العنصري والاحتلال الاستعماري لناميبيا ، في تحد لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يوفر أساسا عادلا واقعيا له مقومات البقاء لحل مشكلة ناميبيا . فهو يعكس رغبة الشعب ناميبيا في حرية ممارسة حقهم في تقرير المصير وتقتضي الخطة وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المستعمرة تحت إشراف الامم المتحدة وتحقيق الاستقلال عن طريق اجراء انتخابات حرة عادلة ، وهي الوسيلة الوحيدة العملية للتوصل الى حل سلمي في ناميبيا معترف به دوليا . إلا انه من المؤسف ان تنفيذ الخطة ما زال بعيد المنال .

وقد اعتمد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة الامم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا في عام ١٩٧٨ . وقد حظي القرار والخطة بقبول جميع الاطراف وكل الذين اشتركوا في المفاوضات ، أي جنوب افريقيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية

الغربية (سوابو) ، وفريق الاتصال الغربي ، وبلدان خط المواجهة بالنيابة عن افريقيا . وكما نعرف جميعا ، كان من الممكن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة الامم المتحدة منذ عهد بعيد لو لم تضع جنوب افريقيا العراقيل أمامهما . وقد تم حل كل المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ خطط الأمم المتحدة لناميبيا . إلا ان حالة الجمود ما زالت مستمرة بسبب إصرار جنوب افريقيا على الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وهو شرط لم يرد قط في خطة الامم المتحدة .

وفي العام الماضي ذكر الأمين العام في تقريره انه :

"قد تم الوفاء بجميع الشروط اللازمة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا التي وضعها مجلس الأمن ... ، ومع ذلك ، مازالت ناميبيا محرومة بلا مبرر من حقها في تقرير المصير بسبب إطالة جنوب افريقيا لأمد سيطرتها غير الشرعية على ناميبيا وإصرارها المتواصل على الربط الغريب بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا " . (A/41/1 ، ص ٦)

و كرر الامين العام هذا الرأي في اخر تقرير له حيث قال :

"... تعرقلت المحاولات المتتالية المبذولة خلال السنوات الاخيرة من أجل إتمام ترتيبات إقامة فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، حتى يبدأ تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وذلك بسبب إصرار جنوب افريقيا على الشرط المسبق الذي يطالب بالربط " . (S/19234 ، الفقرة ٣٥)

ان موقف اوغندا إزاء هذه المسألة واضح لا لبس فيه . فوجود القوات الكوبية في انغولا يعد ترتيبا ثنائيا تم اتخاذه على نحو مشروع وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة . ونحن نرفض مسألة الربط ، ونرفض أية محاولة تنظر الى الكفاح التحرري في جنوب افريقيا في إطار التنافس بين الشرق والغرب . ونحن نعتقد أن جعل حرية شعب رهينة للمصالح الاستراتيجية الضيقة لقوى خارجية ، أمر غير مشروع يتعين شجبه . ومما يثير أسفنا العميق أيضا ، انه بدلا من ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا

وفرض جزاءات عليها ، يبذل عضو دائم في مجلس الأمن جهودا مفرطة الحد على أنغولا من أجل انسحاب القوات الكوبية منها . وهذه محاولة مكشوفة ترمي الى وضع الضحية في قفص الاتهام بينما يتنكر المعتدي في ثوب المظلوم . وهؤلاء الذين يثيرون الضجيج عندما يدعمون أو يلقنون جنوب افريقيا لاتخاذ هذا الموقف ، يجب ان نذكّرهم بأن قوات جنوب افريقيا قد واصلت وجودها في جنوب انغولا منذ عام ١٩٨٢ . وبينما نتشاور هنا في هذا المحفل ، تقاتل قوات جنوب افريقيا في انغولا وتخوض المعارك جنبا الى جنب مع أعوانها الخونة لزعزعة الحكومة الشرعية في انغولا .

لقد رأى نظام بريتوريا في مسألة الربط تغطية ملائمة لاعاقة استقلال ناميبيا والتحايل لإقحام تسوية داخلية . وعلى الذين يحرضون جنوب افريقيا لكي تصر على مسألة الربط ، ان يحثوها على حلها .

وسوف تستخدم جنوب افريقيا كل حيلة للاحتفاظ بناميبيا وكل الوسائل الممكنة . فهي تعتزم إجراء تسوية داخلية لإحباط انتصار سوابو في الانتخابات . وفي عام ١٩٨٥ ، أقامت جنوب افريقيا حكومة مؤقتة من عملائها المختارين ، الذين أسمتهم الأطراف الداخليين . وفي محاولة لدعم الحكومة الانتقالية المزعومة ، صعّد النظام العنصري من قمعه لسوابو واعتقالاته وقصفه للمدارس فضلا عن اعتقال الأبرياء من أفراد الشعب . والخطط المتاحة لهؤلاء العملاء في الوقت الحالي هي منحهم الاستقلال الزائف على غرار البانتوستانات خارج إطار خطة الأمم المتحدة . ولهذا السبب ، كُثّفت الجهود لصياغة ما يسمى بالدستور ، والتخطيط لإجراء ما يسمى بالانتخابات المحلية ، وأي تحركات من هذا القبيل ، يجب أن يرفضها بقوة المجتمع الدولي لعدم مشروعيتها بصورة واضحة . وفي نفس الوقت ، كثفت جنوب افريقيا أعمال الغزو المسلح والأعمال التخريبية ضد دول خط المواجهة .

وباستخدام ناميبيا كقاعدة ، قامت جنوب افريقيا ، في سعيها لتأمين المنطقة أمام تنفيذ الفصل العنصري ، بشن أعمال العدوان والتخريب الدائمة ضد البلدان الافريقية المجاورة . وكان هدفها انغولا وموزامبيق بصفة خاصة . ووفقا لما نشر في

صحيفة "غارديان" ، وهي صحيفة تصدر في لندن ، في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، أكد وزير الدفاع العنصري ، الجنرال ماغنوس مالان ، أن :

"قوات امن جنوب افريقيا تحارب في انغولا الى جانب ثوار الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا ، الذين يقاتلون لاحتواء هجوم قامت به القوات الحكومية الانغولية .

"وجاء اعتراف الجنرال مالان إثر ورود تقارير تشير الى ان مقاتلات الميراج التابعة لجنوب افريقيا قد ساعدت ثوار الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا التابعين للدكتور جوناس سافيمبي لصد المرحلة الاولى من محاولة قامت بها قوات انغولية وكوبية للاستيلاء على مدينة مافنغا الاستراتيجية في جنوب شرقي انغولا" .

من المؤسف انه ، بدلا من مساعدة انغولا على مقاومة هذا العمل العدواني السافر ، اختارت دولة عظمى ان تنضم الى جنوب افريقيا في تسليح ودعم قوات زعزعة الاستقرار . وفي موزامبيق ، وبالرغم من اتفاق نكوماتي ، تواصل جنوب افريقيا دعم وتسليح وتوجيه جماعة "رينامو" لزعزعة الاستقرار في هذا البلد . إن الأعمال التي ترتكبها تلك المجموعة لحساب الفصل العنصري تبعث على الرعب . ففي ٢٥ تموز/يوليه ارتكبت عصابات "رينامو" جرائم قتل جماعية في هوميني ستبقى ذكراها ماثلة الى الأبد في أذهاننا . وجنبا الى جنب مع كاسينغا وشاربغيل ولانغا وسويتو ، تمثل هذه الجرائم جزءا من سلسلة طويلة من الفظائع ، التي ارتكبت على غرار الفظائع النازية ضد المعارضين للفصل العنصري . ولن تنجو بوتسوانا وزمبابوي وليسوتو وسوازيلند وزامبيا من الاكتواء بتلك الهجمات الارهابية .

إن أعمال العدوان هذه قد انتهكت سيادة الدول الافريقية وسلامتها الاقليمية وسببت خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات . فهي أعمال تشكل بوضوح تهديدا للسلم والامن الدوليين ، مما يستلزم فرض التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ونحن نعتقد أن جنوب افريقيا ما تمكنت من إرتكاب أعمال العدوان هذه بغير عقاب إلا بفضل الدعم الذي تتلقاه من بعض البلدان في الغرب . فتلك البلدان لم تكتف بمواصلة تعاونها مع جنوب افريقيا اقتصاديا وعسكريا فحسب ، بل وبسطت على جنوب افريقيا مظلة من الحماية كفلت لها عدم فرض أية عقوبات إلزامية شاملة عليها . فبالرغم من النداء شبه العالمي بفرض عقوبات الزامية شاملة ، مُنع مجلس الامن ، عن طريق استخدام حق الفيتو ، من قبل بعض أعضاء فريق الاتصال المكون من خمسة أعضاء ، من فرض الحد الادنى من العقوبات الاقتصادية التي اعتمدتها بلدان كثيرة - بما في ذلك الكونغرس الامريكي ذاته . وهكذا فانه ، بدلا من الاضطلاع بعمل نشط لتطبيق العقوبات وإيجاد السبل والوسائل لرأب الفجوات ، نشاهد حملة يشنها عدد من الحكومات الغربية لتقويض التشريع الخاص بالعقوبات ، الذي اعتمدته بلدان مختلفة ، والتشهير به .

ان المرات التي استخدم فيها حق الفيتو خلال هذا العام لحماية جنوب افريقيا العنصرية من فرض العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها في الميثاق - وهي عقوبات كان يتعين فرضها منذ أمد طويل - لم تساعد ، بالتأكيد ، في تعزيز قضية السلم والامن الدوليين . ونحن نطالب تلك الدول التي تؤيد وتيسر مهمة جنوب افريقيا العنصرية ، ان تعيد النظر في سياساتها .

وكأنما نظام بريتوريا ، لم يكتف بإعاقة استقلال ناميبيا ، قام بالتواطؤ مع بلدان غربية كثيرة ، بنهب الموارد المعدنية والبحرية للاقليم ، نهبا جشعا ، مما أضر بمصالح شعب ناميبيا وشكل انتهاكا واضحا للمرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وهو مرسوم من الضروري أن تدعو هذه الجمعية الى تنفيذه .

صرح الامين العام في آخر تقرير له بشأن هذا الموضوع أنه اذا ما نظر الى مسألة ناميبيا بواقعية واهتمام حقيقي برفاهة سكان ذلك الاقليم ، سيصبح من الممكن تمهيد الطريق لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا .

واستجابة لذلك التقرير ، اعتمد مجلس الامن قراره ٦٠١ (١٩٨٧) الذي ينص ، بين جملة أمور ، على تكليف الامين العام بترتيب وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من أجل إتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية الضرورية لإقامة فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال .

ونحن لا تراودنا أية أوهام حول ما سيكون عليه موقف جنوب افريقيا من ذلك القرار أو ما ستكون عليه استجابته لما أبدته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من استعداد لقبول وقف اطلاق النار والشروع في تنفيذ القرار . فقد اتضح من البيان الذي أدلى به الممثل العنصري في مجلس الامن ان استجابة جنوب افريقيا ستكون سلبية ، وان كانت مبهمة . واذا ما استمرت جنوب افريقيا في الاستهزاء بنداء مجلس الامن ، يتعين على المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة لانفاذ قراره ، تطبيقا للفصل السابع من الميثاق . وفي الوقت نفسه ، يجب تعزيز دعم الكفاح المسلح بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وقد صرح رئيسنا ، السيد يويري موسيفيني ، عندما خاطب الجمعية العامة ، مؤخرا ، بما يلي :

"ان شعبنا في جنوب افريقيا يخوض كفاحا باسلا ، ورغم صلف العنصريين سينتصر شعبنا في المستقبل القريب . ان من يضطهدون غيرهم يكونون دائما موضع تقدير مبالغ فيه حتى ساعة الحساب . تلك هي مأساة التاريخ . ان نظام جنوب افريقيا ضيق التفكير وعدواني وصلف ويزدري الرأي العام الافريقي والرأي العام العالمي ، ويظن ان بوسعه أن يوقف مسيرة التاريخ عن طريق قيامه بأعمال التخريب ضد افريقيا والعدوان ضد انغولا والقمع داخل جنوب افريقيا ذاتها . ولكن هل هناك من نجح في يوم من الأيام في مهمة وقف مسيرة التاريخ الى الامام ؟ وكم عدد النظم القمعية التي كانت أعظم منه سطوة وشهد التاريخ انهيارها ؟

"لهذا ليس هناك ما يدعو الشعب الافريقي بل العالم أجمع الى أن يتشاءم أو أن يخضع . هناك قدر كبير من القوة في افريقيا يمكن أن يُسخَّر لإلحاق الضرر بحفنة العنصريين في الجزء الجنوبي من قارتنا . واذا سارع العنصريون بادراك ذلك فستتحسن الأمور بالنسبة لهم وللجنوب الافريقي ككل " .

(A/42/PV.45 ، ص ١٨ و ١٩ و ٣٠)

ونأمل أن تجعل ، مقتضيات الحالة في ناميبيا من الممكن تنفيذ خطة الأمم المتحدة . فهناك تسوية متفق عليها ، وقد سويت جميع المشاكل المعلقة وأعرب الأمين العام عن استعداده لأن يؤدي دوره ، واعربت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عن استعدادها للاضطلاع بدورها ، واعتمد مجلس الأمن قرارا يتيح تنفيذ وقف اطلاق النار ، وشعب ناميبيا مستعد للاضطلاع بمسؤولياته في ادارة دولته بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ومن واجبنا جميعا ان نعمل على تحقيق ذلك .

ويتعهد وفد اوغندا وحكومتها وشعبها بتقديم الدعم القوي لشعب ناميبيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الشرعي والحقيقي الوحيد لذلك الشعب .

السيد عبدالكريم (السودان) : تمر الآن ثلاث سنوات بعد المائة منذ خضوع اقليم ناميبيا للاستعمار بواسطة الحكم الاجنبي ، وأكثر من ستة وعشرين عاما على إعلان قرار المجتمع الدولي التاريخي رقم ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والذي قضى بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، ونقل السلطات اليها - دون قيد أو شرط - وفقا لارادتها المعرب عنها بكل حرية .

ويدرك كل العالم مدى الاثر الذي كان لهذا القرار في إنهاء الاستعمار خاصة في بلدان آسيا وافريقيا حيث انتشرت شعلة الحرية في كل مكان في افريقيا ، ولم يبق سوى اقليم ناميبيا حتى تحتفل القارة بخروج كافة قوات الحكم الاجنبي عنها .

وتمر أكثر من عشرين عاما ، منذ ان قامت هذه الجمعية بالاعلان عن انهاء انتداب حكم جنوب افريقيا العنصري لاقليم ناميبيا واتخاذها في نفس الوقت لقرار يقضي بوضع الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة التي يمارس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ادارة الاقليم نيابة عنها .

وتنقضي الآن ستة عشر عاما على فتوى محكمة العدل الدولية التي اعلنت في حزيران/يونيه ١٩٧١ ، أن احتلال ناميبيا ما هو الا احتلال غير شرعي من قبل نظام بريتوريا ، ولقد أحيط مجلس الامن الدولي علما بنص هذه الفتوى كما يوضح ذلك في قراره رقم ٣٠١ (١٩٧١) .

والآن يقترب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) إكمال عامه العاشر الذي حدد فيه مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة للاستقلال الفوري لناميبيا .

رغم كل هذه القرارات ما زال الوضع كما هو ، لم يتبدل فيه شيء ، نتيجة لسياسات النظام العنصري ، وعدم تجاوبه مع الارادة الدولية وقراراتها الصادرة منذ ١٩٦٠ ، واعتماده على أسلوب التسويف والمراوغة ، وتجاهل قرارات المجتمع الدولي ، والاستمرار في سياساته المتغطرسة وممارساته العنصرية بحجج لا تقوم على أساس بل على منطق بال لا تسنده حقيقة أو حق ، والوضع الآن كما يلي :

- ما زال الاحتلال غير الشرعي من قبل قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا يهيمن على اقليم ناميبيا وشعبه الصابر المناضل ضد الاستعمار الأجنبي تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد "سوابو" ، سعيا وراء حق تقرير المصير ونيل الاستقلال الكامل .
- ما زالت حكومة بريتوريا العنصرية تمارس الظلم بكافة أشكاله ضد الشعب الناميبي عن طريق القتل والاعتقالات والزج بالمناضلين الناميبيين في السجون دون تمييز ، حتى شملت هذه الاعتقالات النساء والاطفال ما دون سن الثامنة .
- ما زالت الاعتداءات المسلحة والانتقامية تشن من قبل نظام جنوب افريقيا على الدول المجاورة بقصد خلق حالات من عدم الاستقرار وزعزعة الأمن في المنطقة . وتشهد على ذلك الاعتداءات المستمرة على موزامبيق التي فقدت رئيسها الراحل سامورا ماشيل نتيجة لهذه الممارسات العدوانية . كما أصبحت أجزاء من الأراضي الانجولية الآن تحت الاحتلال بواسطة قوات نظام بريتوريا العنصري ، منطلقة من أراضي ناميبيا .
- نتيجة لهذه السياسات العدوانية ، فإن منطقة الجنوب الافريقي أصبحت الآن إحدى بؤر التوتر الدولي ومنطقة جذب للصراع الدولي المحتدم في العالم .

إن ممارسات النظام العنصري البغيض في اقليم ناميبيا لا تختلف كثيرا عن ممارسات النظام الاسرائيلي الذي يحتل الاراضي العربية وفلسطين وهذا التشابه بين النظامين العنصريين يمكن أن يرى فيما يلي :

- عدم اعترافهما بحق تقرير المصير للشعب الناميبي والفلسطيني ، وأيضا عدم الاعتراف بالممثل الوحيد والشرعي الفلسطيني والناميبي منظمة التحرير الفلسطينية ، ومنظمة سوابو .
- احتلالهما غير الشرعي للاراضي الناميبية والاراضي الفلسطينية .
- اعتمادها الكامل على العون الخارجي من دول الغرب في المجال العسكري والاقتصادي .
- انتهاجهما لاسلوب العدوان المستمر على دول الجوار والعمل على خلق حالات عدم الاستقرار ، وبالتالي تهديد الامن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة جنوب افريقيا .

ونسبة لهذا التشابه بل هذا التطابق العدواني ، لم يكن مستغربا التعاون المكثف بين البلدين ، والذي ظلت هذه الجمعية تدينه خلال العشرة سنوات الماضية ، وهو تعاون يتمثل بوجه خاص في الشؤون والمسائل العسكرية والامنية ، وتطور أخيرا الى التعاون المكثف في مجالات الابحاث النووية ، فضلا عن التعاون في المجالات الاخرى الاقتصادية والتجارية والتدريبية .

إن السودان الذي ظل منذ نيله الاستقلال ينادي بحرية الشعوب وحقها في تقرير المصير ، والذي شارك في صياغة قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ٣٥) سيظل ينادي ويدعم المسيرة نحو الاستقلال الفوري والعاجل للشعب الناميبي وفق ما نادت به الارادة الدولية ، ووفق خطة الامم المتحدة التى جاء بها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن هذه الزاوية ، فإن السودان ينظر بكل تقدير الى الجهود الحثيثة والمكثفة التي يقوم بها الامين العام ، والرامية الى التطبيق العاجل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويرفض وفد بلادي كل الدعاوى الواهية التي تحاول انتهاج سياسة الربط بين الاستقلال ووجود قوات أجنبية في دول مجاورة . فهي سياسة لا تقوم على منطق ولا تعني شيئا سوى أنها حلقة مفرغة من المماطلة والتسويف التي برع فيها نظام بريتوريا العنصري .

وهنا أود أن أؤكد ، تأييد بلادي لقرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) المؤرخ في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر والذي نال المساندة الكاملة من أعضاء المجلس داعيا الى السرعة في تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والعمل على الاستقلال الفوري لاقليم ناميبيا ، الذي نأمل أن نراه يحتل قريبا مقعده الى جوار الدول المتحررة في هذه الجمعية .

السيد أديبمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن منظمتنا ، كما ذكر العديد من المتحدثين الذين سبقوني ، ظلت تبحث البند المطروح حاليا على هذه الهيئة منذ عام ١٩٤٦ ، وهو العام الذي أدرج فيه ذلك البند على جدول أعمالنا لأول مرة . والواقع أن الأمم المتحدة تنظر فيه منذ نحو ٤٢ عاما كاملة هي عمر المنظمة .

ومما يدعو للسخرية أن الحالة التي نشأت عنها قضية ناميبيا تعد من أسباب إنشاء الامم المتحدة ذاتها واستمرارها في الوجود . والجميع على بينة تامة من تاريخ المسألة الناميبية وطبيعتها ، مما لا يرى معه وفدي أي داع للتكرار . والواقع أنه من المخزي ، انه بعد انقضاء ما يربو على ٣٠ عاما منذ أنهت هذه الجمعية انتداب جنوب افريقيا ، رمز الفصل العنصري ، على الاقليم ، وتولت بنفسها المسؤولية المباشرة عنه ، وما زال النظام العنصري يتمادى في تحديه الصارخ لسلطة الامم المتحدة وارادة المجتمع الدولي لأن يتخلى ذلك النظام عن سيطرته الضارة على هذا الاقليم .

وبالرغم من أن وفد بلادي يتكلم أمام هذه الجمعية وهو حزين القلب وبشعور من خيبة الأمل ، فقد سعدنا بحق للتطورات الأخيرة التي تبعث على الأمل والتفاؤل إزاء الحالة في ناميبيا .

قبل نحو عشرة أعوام مضت ، اعتمد مجلس الامن الذي أسند اليه أباؤنا المؤسسون لمنظمتنا ، بما أوتوا من حكمة ، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والامن الدوليين ، خطة الامم المتحدة من أجل التسوية السلمية للأزمة الناميبية الواردة في قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد رحبت جميع الاطراف المعنية بالصراخ الناميبي ، بما فيها الكيان القائم على الفصل العنصري بذلك الإجراء وصادقت عليه . بيد أن خطة الامم المتحدة لم تنفذ حتى يومنا هذا بسبب أساليب المراوغة التي تلجأ اليها جنوب افريقيا العنصرية بتشجيع من بعض أصدقائها وحلفائها . فالقضايا الدخيلة وغير ذات الصلة بالخطة الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قضايا ترجع في تاريخها حتى الى ما قبل اعتماد القرار ولم تثر إبان التفاوض بشأن خطة الامم المتحدة لتحقيق انتقال ناميبيا السامي الى الاستقلال ، لكنها أثيرت بعد ذلك مرات ومرات لصرف الانتباه عن تنفيذ الخطة ومن ثم اطالة أمد سعي الشعب الناميبي المشروع الى ممارسة حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

ومن أكبر سخريات التاريخ ، وربما كان ذلك انعكاسا لما يشعر به بعض الاعضاء من ازدراء حيال منظمتنا ، أن البلدان التي شاركت مشاركة طوعية ونشطة في وضع خطة الامم المتحدة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا هي نفسها المتهمة بتعويق تنفيذ تلك الخطة ذاتها . لقد صدر القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لكفالة التسوية التي طال انتظارها لأكبر مهزلة للعدالة الزائفة شهدها عصرنا ، وانه لأمر يفوق كل ما يمكن لوفد بلدي أن يتصوره أن يتأجل تنفيذ هذا القرار طوال هذه المدة بسبب ما تبديه بعض البلدان من غطرسة وما تحرص عليه من حسابات أنانية تحاول سترها باللغو الأجوف عن الحرية والعدالة والديمقراطية .

وكما قالت نيجيريا مرارا وتكرارا في محافل أخرى ينبغي للحكومات التي ظلت متحالفة حتى الآن مع النظام القائم على القمع في جنوب افريقيا وناميبيا أن تتخلى عن تلك السياسات الفاشلة قبل فوات الأوان ، وينبغي لها أن ترقى الى مستوى التقاليد والتراث الحقيقي لخبراتها التاريخية الوطنية وأن تتصرف في سياساتها الرسمية على هدي مشاعر التعاطف والتفهم السائدة لدى السواد الأعظم من مواطنيها تجاه القضية الناميبية . ويود وفدي أن يشيد بشعوب تلك البلدان التي اتخذت اجراءات عديدة تباعدت بها عن السياسات قصيرة النظر التي تتبعها حكوماتها حتى الآن في ناميبيا وجنوب افريقيا .

في الأسبوع الماضي ، اعتمد مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، بدون أي صوت معارض ، قرارا تاريخيا آخر . ونأمل أن يحصل القرار ٦٠١ (١٩٨٧) على تعاوننا ودعمنا جميعا ، الذي اعتمده المجلس مؤخرا والذي يرمي الى تمكين الأمين العام من البدء في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) باتخاذ الترتيبات لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة ومن أجل وزع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال . وفي هذا الصدد ، يلاحظ وفدي باغتباط وارتياح الإعراب العام والكامل من جانب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) عن استعدادها للتعاون في التفاوض الفوري بشأن وقف إطلاق النار والبدء في عملية التنفيذ ونحن نثني على سوابو ، التي أبدت قيادتها المتفانية قدرا كبيرا من بعد النظر وسعة الأفق في قيادة كفاح التحرير .

وتود نيجيريا أن تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن استعدادها للإسهام بطريقة جدية في عملية تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي مازال يشكل الأساس الوحيد المقبول دوليا لحل سلمي للصراع الناميبي . ونناشد المجتمع الدولي ، ولاسيما الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، دعم سلطة ومكانة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، بتقديم التأييد الكامل للقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٠١ (١٩٨٧) . ونناشد ، بصفة خاصة ، الأعضاء الغربيين الدائمين في مجلس الأمن الامتناع عن أية أعمال أو سياسات من شأنها أن تحبط جهود الأمين العام في القيام بالمهمة التي أنيطت به بموجب القرار

٦٠١ (١٩٨٧) . وعلى نظام جنوب افريقيا العنصري أن يدرك الآن عقم محاولة التشبث باستعمار شعب رغبته الوحيدة نيل الحرية والاستقلال . ينبغي أن يعي بوتا ومساعدوه الآن مسار التاريخ وينبغي أن يتخلوا عن سفينتهم قبل أن تبتلعها أعاصير العنف التي خلقوها بأنفسهم في ناميبيا بل وفي منطقة الجنوب الافريقي بأسرها .

ليس هناك أدنى شك لدى حكومة وشعب نيجيريا في أن الوقت الى جانب الشعب المقهور في الجنوب الافريقي . وكلما نظرنا الى المستقبل ، رأينا علامات ومؤشرات تفضي بنا الى الإيمان بأن الانتصار ليس محتوما فحسب ، بل ووشيك أيضا . فمؤامرات ومناورات نظام جنوب افريقيا المنبوذ التي من قبيل إنشاء نظام عميل في ويندهوك ، وقرب اعتماد دستور مزيف يرمي الى ادعاء استقلال وهمي لناميبيا والترتيب لاجراء انتخابات زائفة ، لا يمكن إلاّ أن تكون صحوة الموت الأخيرة لنظام استعماري يتصور أنها ستجعله حيا وباقيا . إن التاريخ يعلمنا أن مثل هذه المحاولات مآلها الفشل . لأنه حتى وكيان بريتوريا آخذ في القيام بتلك العمليات الفاشلة ، يصعد العمال والساسة الناميبيون نضالهم مطالبين بحق تقرير المصير والاستقلال . وما المحاولات الأخيرة لقمع قادة (سوابو) واتحادات العمال ورجال الفكر داخل ناميبيا ، وما وقع من اضرابات عمال المناجم هناك التي ترتب عليها طرد ما يزيد على ٤ ٠٠٠ من أولئك العمال ، إلاّ مؤشرات على تصاعد التململ والاتجاهات النضالية لدى الشعب الناميبي في سعيه الى الحرية .

إن وفدي ليس بحاجة لأن يذكّر النظام العنصري بأن محاولاته لإطالة أمد احتلاله لناميبيا وتهجين شعبها مقضي عليها بالفشل لا محالة . فنظام بوتا مدرك تماما بغير شك للحقيقة الكاملة في أن نظام إيان سميث البائد عندما شرع في محاولة مماثلة في زمبابوي في الستينات ، بتأييد سافر من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري ، لم تؤد تلك المحاولة إلاّ الى تيسير العملية التي انتهت بإلقاء نظام إيان سميث على كومة أوساخ التاريخ . فبوتا وعملاؤه في ويندهوك ليسوا بحاجة الى من يذكّرهم بأن قوة على ظهر الأرض ، مهما تعاظمت ، لن يكون بوسعها أن توقف مسيرة شعب مصمم على نيل الحرية والكرامة والاستقلال على أرضه التي وهبها الله له .

لقد عانى شعب ناميبيا بما فيه الكفاية . وكما قال أحد أبناء نيجيريا المرموقين من فوق هذه المنصة ، لا يمكن أن يصبح نضال تحرير لم يستكمل أحد القضايا المطروحة جانبا في تاريخ العالم .

وبينما نرى دعاة اللاعنف منشغلين بوعظ افريقيا بالتحلي بالصبر والتخلي عن العنف والنضال المسلح ، نجد الأبرياء ، أبناء وبنات افريقيا ، يتساقطون قتلى أو جرحى ومشوهين بأيدي عملاء دعاة السلم ، تأييدا لذلك النظام . نحن نناشد حكومات الدول الغربية ، التي أيدت صراحة استمرار الحالة الاستعمارية في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، أن تعيد النظر في سياساتها التي تحاول دون جدوى إحباط مسيرة افريقيا الحتمية لاستكمال عملية إنهاء الاستعمار والحرية . فبدون التحرر من العبودية السياسية والاستقلال الاقتصادي والفوضى الاجتماعية لا يمكن للقارة الافريقية أن تقف على قدميها وتسهم بفعالية في الحضارة والثقافة العالمية .

إن استعمار جنوب افريقيا العنصري في ناميبيا ينبغي أن ينتهي . وينبغي أن يجبر نظام بريتوريا على تحمل مسؤولياته والتزاماته بمقتضى القانون الدولي في إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونحن من جانبنا في نيجيريا ، حكومة وشعبا ، سوف نواصل تقديم أكبر قدر من الدعم المعنوي والدبلوماسي والمادي للشعب المقهور في ناميبيا ، تحت قيادة (سوابو) ، حركة تحريره وممثله الشرعي الوحيد .

ونحن نطالب البلدان الاخرى أن تتبع نفس النهج وأن تضع حدا للحالة غير الطبيعية في الجنوب الافريقي قبل أن تندلع أعاصير العنف وتقتلع أمامها من يرتكبون هذه الأعمال البغيضة التي تتمثل في إذلال الإنسان لأخيه الإنسان .

والمهم ، في رأي وفدي ، أن الوقت يمر بسرعة في تاريخ العنف الذي يزداد طولا في شبه المنطقة وهي منزلقة بسرعة نحو حرب عنصرية مريرة ذات أبعاد ووحشية لا يمكن التكهن بها . فهل بوسع الجمعية العامة أن تنتظر أكثر من ذلك ، هذا هو السؤال الذي أرجو من الممثلين أن يفكروا فيه بجدية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠